الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : العلوم الاقتصادية

التخصص : اقتصاد قياسي نقدي ومالي

العنوان :

أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر(2009-2015)

دراسة حالة ولاية الوادي

إعداد الطالبين :

- ✓ بلال الاخضاري
- ✓ حســـين دريدي

تحت إشراف الدكتور:

عقبة ريمي

لجنة المناقشة :

د – هشام لبزة	أستاذ محاضر صنف – أ –	رئيســـــــا
د– عقبة ريمي	أستاذ محاضر صنف – أ –	مشرفا ومقررا
أ– عبد الحليم الاسود	أستاذ مساعـد صنف – أ –	مناقشـــــا

السنة الجامعية : 2016-2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾

سورة يوسف الآية 02

اللهم صلي وسلم وبارك على سيدنا محمد عدد أوراق الأشجار وعدد مياه البحار وعدد ما أظلم الليل وأضاء عليه النهار .

الحمد لله الذي يسر لنا هذا العمل وألهمنا أن نتقدم إلى الاستاذ الدكتور المشرف "عقبة ريمي" بخالص الشكر والامتنان .

نشكره على مجهوداته المبذولة واقتراحاته الوجيهة التي سبقت ملاحظاته القيمة كما نشكره على تحمله لنا طيلة هذا العمل دون ملل أو كلل ،فجزاه الله عنا خير جزاء وتبقى هذه السطور مجرد تعبير بلسان الإمكان لا بقلم التبيان .

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة المحترمة التي قبلت مناقشة عملي المتواضع ومنحتني شرف هذا الحضور .لعظيم ،

والشكر موصول أيضا إلى كلية العلوم الاقتصادية بما فيه من طاقم إداري وعون وموظفي المكتبة الجامعية ومكتبة الجوهرة .

إلى سندنا في الحياة وطيلة مشوارنا الدراسي "الوالدين الكريمين" أطال الله في عمرهما

وإلى كل اخواتي واخواتي

والحمد لله في النهاية حمدا يكافئ نعمه .

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أبي الغالي وإلى النور الذي يضيء طريقي

في الدنيا أمي الغالية

وإلى أخواتي العزيزات وأخوتي الأعزاء

إلى أستاذي وقدوتي في هذا المسار العلمي

عقبة ريمي

إلى من جمعتني بهم الأقدار وكانوا صحبتي

الأخيار اصدقائي الاعزاء .

حسين- بلال

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداءات	
ملخص الدراسة	
فهرس الجداول	
مقدمة	أ
الفصل الأول: التنمية المحلية في الجزائر	
تمهيد	**08**
المبحث الأول: التنمية المحلية واهم مقومات ادارتها.	**09**
مطلب الأول: مفهوم المجتمع المحلي.	**09**
أولا: مفهوم المجتمع المحلي.	**09**
ثانيا: تعريف التنمية المحلية.	**10**
ثالثا: هداف التنمية المحلية والمناخ اللازم لتحقيقها.	**10**
المطلب الثاني: مقومات تجسيد التنمية المحلية.	**13**
أولا: نظام الإدارة المحلية.	**13**
ثانيا: التخطيط وبيان التكامل بين اجهزته.	**15**
ثالثا: التمويل المحلي.	**17**
رابعا: المشاركة الشعبية.	**21**
المطلب الثالث: استراتيجية التنمية المحلية واهم مجالاتها.	**24**
أولا: استراتيجيات التنمية المحلية واهم مقوماتها.	**24**
ثانيا: مجالات التنمية المحلية.	**27**
ثالثا: اقتراح برنامج نموذجي لتنمية المجتمع المحلي في الدول النامية.	**28**
المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في الجزائر.	**31**
المطلب الأول: نظام الجماعات المحلية بالجزائر.	**31**
أولا: البلدية.	**31**

ثانيا: الولاية.	**32**
ثالثا: دور الجماعات المحلية ووسائل ممارسة مهامها.	**33**
المطلب الثاني: آليات تجسيد الاستقلال المالي للجماعات المحلية.	**35**
أولا: المالية المحلية ودورها في تحقيق الاستقلال المالي للجماعات المحلية.	**35**
ثانيا: الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر.	**36**
المطلب الثالث: واقع المشاركة الشعبية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية خلال الفترة (1990 – 2000).	**39**
أولا: عوامل تطور الحركة الجمعوية خلال فترة التسعينات (1990 –2000).	**39**
ثانيا: طبيعة نشاط الجمعيات خلال فترة (2000 –2013) ومدى مساهمتها في تفعيل التنمية.	**40**
المبحث الثالث: مضمون وأهداف برامج دعم النمو في الجزائر (2009–2015)	**42**
المطلب الأول: الإطار المفاهيم لسياسة الإنعاش الاقتصادي	**42**
أولا: مفهوم سياسة الإنعاش وأهدافها.	**42**
ثانيا: وسائل سياسة الإنعاش.	**43**
ثالثا: برامج التنمية كآلية لتجسيد سياسة الإنعاش الاقتصادي	**44**
المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2009–2015).	**45**
أولا: خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.	**45**
ثانيا: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.	**46**
ثالثا: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.	**46**
المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009 – 2015.	**48**
أولا: مميزات البرامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.	**48**
ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.	**51**
ثالثا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو.	**52**
خلاصة الفصل الأول.	**54**
الفصل الثاني: **دراسة ميدانية للأثر المتوقعة لبرنامج دعم النمو على التنمية المحلية بولاية الوادي**	

(2009-2015).	
تمهيد.	**56**
المبحث الأول: واقع التنمية المحلية بولاية الوادي قبل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.	**57**
المطلب الأول: تقديم ولاية الوادي.	**57**
المطلب الثاني: طبيعة المجتمع المحلي بولاية الوادي.	**58**
المطلب الثالث: وقع التنمية المحلية بولاية الوادي قبل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.	**60**
أولا: واقع التنمية الاجتماعية بالولاية خلال فترة التسعينات.	**61**
ثانيا – واقع التنمية الاقتصادية بالولاية خلال فترة التسعينات.	**64**
المبحث الثاني: دور العجز الهيكل التمويل المحلي لولاية الوادي في تعطيل التنمية المحلية بها	**68**
المطلب الأول: دراسة تطور ميزانية الولاية خلال سنوات(2009-2015).	**68**
المطلب الثاني: تطور الإيرادات الجبائية لبلديات ولاية خلال الفترة (2009-2015).	**71**
المطلب الثالث: دراسة تحليلية لجوانب العجز في هيكل التمويل المحلي لولاية الوادي.	**71**
أولا: أسباب حدوث العجز المالي على مستوى بلدية ولاية الوادي.	**72**
ثانيا: تحليل أسباب العجز المالي على مستوى بلديات ولاية الوادي.	**72**
ثالثا: آليات معالجة العجز المالي على مستوى بلديات ولاية الوادي.	**72**
المبحث الثالث: الاثار المرتقبة لتطبيق برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بولاية الوادي.	**74**
المطلب الأول: أثر البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة (2009-2015) على التنمية المحلية بولاية الوادي.	**74**
المطلب الثاني: حجم واليات توزيع حصة الولاية من برنامج دعم النمو المتعلق بالتنمية المحلية	**81**
المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لتطبيق برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بالولاية (2009-2015).	**80**
خلاصة الفصل الثاني.	**84**
الخاتمة.	**87**
قائمة المصادر والمراجع.	**93**

مقدمة

المقدمة:

لقد عرفت الجزائر خلال عشرية التسعينات من القرن الماضي، ظروفا اقتصادية جد صعبة، بدأت بوادرها مع نهاية الثمانينات إثر الانتكاسة التي عرفتها أسعار البترول، مما ساهم في حدوث تدني للإيرادات متزامن مع ارتفاع في الالتزامات، خاصة المتعلق منها بفاتورة المديونية الخارجية، فوجدت الجزائر نفسها في دوامة حقيقية، نظرا للسيادة شبه المطلقة لقطاع المحروقات، والعجز الكبير الذي أظهره القطاع الصناعي العمومي و القطاع الفلاحي، مما دفعها إلى التخلي عن كثير من المشاريع المبرمجة، وتجميد ما كان بصدد الإنجاز، وبالتالي توقف عملية التنمية الوطنية، وكذا الدخول في مجموعة من مشاريع الإصلاح في شتى المجالات، سواء ما تعلق منها برامج الخوصصة أو تعديل المنظومة المصرفية، وكذا النظام الجبائي، وغيرها من مشاريع الإصلاح الأخرى، مما ساهم في تهيئة العوامل المساعدة على اتباع نظام اقتصاد السوق، لكن بفاتورة جد مثقلة بالمشاكل الاجتماعية، حيث أن توجه الدولة المتزايد للابتعاد عن التدخل في المجال الاقتصادي ساهم في ارتفاع معدل البطالة المصاحب الاستفحال آفة الفقر، وظهور بوادر الاختلال الديموغرافي، نظرا لعمليات النزوح السكاني الكبيرة نحو المدن، لعوامل سياسية وأخرى اقتصادية، من أهمها انخفاض حجم المخصصات المالية الموجهة لدعم برامج تنمية.

ومع ظهور أولى بوادر تحسن المؤشرات الكلية للاقتصاد، أثر ارتفاع أسعار المحروقات في نهاية التسعينات من القرن الماضي، وحدوث وفرة مالية تمتد لفترة لا بأس بها، بادرت الحكومة إلى تدارك الأوضاع المتردية، من خلال إطلاق سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي اعتمدت على الرفع من حجم النفقات العامة بنوعيها التسييرية والتجهيزية، مسطرة بذلك عدة برامج تنموية، من أهمها برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، بهدف تدارك مختلف جوانب العجز اقتصادية كانت أو اجتماعية، من خلال التركيز على أربعة محاور رئيسية هي:

- تفعيل القطاع الإنتاجي.
- دعم التنمية المحلية والبشرية.
- تقوية الخدمات العمومية وتحسين ظروف الحياة.
- تنمية الموارد البشرية.

ورغم أن المحاور التي تم التركيز عليها واسعة جدا، إلا أنها سعت إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- دفع عجلة النمو الاقتصادي والعمل على استدامته.

– تحسين الوضعية الاجتماعية للأفراد، من خلال التخفيف من حدة الفقر، وخلق مناصب الشغل والعمل على القضاء الاختلال الجهوي.

وقد حازت التنمية المحلية علي حصة الأسد من هذه الخطة التنموية، لكونها أهم مجال لتقاطع كلا الهدفين من جهة، ومن جهة آخرى لأنها ضرورة قصوى، أملتها الإصلاحات الهادفة إلى إرساء مبدأ اللامركزية، عن طريق الصلاحيات الواسعة الموكلة للجماعات المحلية، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، كهيئة لامركزية أسندت لها إدارة المرافق المحلية، للنهوض بمشاريع التنمية الشاملة، ومن المعروف أن المشاكل المالية التي عرفتها الجماعات المحلية بالجزائر، خلال الفترة سابقة الذكر، جعلتها عاجزة عن مسايرة هذه الإصلاحات، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، مما انعكس سلبا على سير الحياة اليومية للأفراد، وزاد من حدة المشاكل على مستوي الجبهة الاجتماعية .

من هنا سنحاول خلال دراستنا هذه، أن نتناول مفهوم التنمية المحلية بشكله الواسع، وبكل ما يحمله من مبادئ وركائز أساسية لتجسيده، مع تسليط الضوء على واقع التنمية المحلية بالجزائر، في ظل نظام الجماعات المحلية الحالي، وأهم الإصلاحات المالية التي عرفها، ومن ثم التطرق الى أهم أدوات سياسة الإنعاش الاقتصادي، لدعم تحقيق التنمية المحلية بالجزائر، مع محاولتنا معرفة مدى نجاعة وفعالية هذه الأخيرة من خلال دراسة ميدانية لإحدى الجماعات المحلية الاقليمية، وهي ولاية الوادي.

1. المشكلة الرئيسية:

بناءا على ما تم تحديده من أهداف لبحثنا هذا، فقد كان تساؤلنا الرئيسي كما يلي:

ما مدى فعالية برنامج دعم النمو في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر؟

2. التساؤلات الفرعية:

لتحقيق هذا الهدف، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية اللاتية، والتي تهتم بمدى فعالية برنامج دعم النمو في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر:

- ما هي أهم مقومات تجسيد التنمية المحلية؟
- ما هو واقع مقومات تجسيد التنمية المحلية بالجزائر؟
- ما هي أبعاد تطبيق برنامج دعم النمو على واقع الاقتصاد الجزائري؟
- ما مدي نجاعة التطبيق الميداني لبرنامج دعم النمو في جانب التنمية المحلية بالجزائر؟

3. الفرضيات:

من خلال التساؤلات الي احتوتها المقاربة سابقة الذكر، فقد قمنا بطرح الفرضيات الآتية:

- تتضح أهم مقومات تجسيد التنمية المحلية، من خلال تحديد مفهوم واضح ودقيق لهذه الأخيرة.
- رغم أن الجزائر سطرت مختلف الآليات التي تضمن التجسيد الفعلي لمجموع مقومات إدارة التنمية المحلية، إلا أن هناك نقائص عديدة أثرت سلبا على نجاعتها.
- سيعرف الاقتصاد الجزائري، في ظل تطبيق برنامج دعم النمو، حركية من شأنها الرفع من معدلات النمو واستدامتها عند المستويات المرغوب فيها.
- سيترتب عن التطبيق الميداني لبرنامج دعم النمو، فيما يتعلق بجانب التنمية المحلية، آثار إيجابية وأخري سلبية.

4. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا البحث في معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية، التي تميز التطبيق الميداني لبرنامج دعم النمو، للفترة الممتدة من (2009 إلى 2015) في جانب التنمية المحلية، وذلك من أجل تعزيز الإيجابيات وتجنب السلبيات، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المسطرة في هذا الجانب.

5. الهدف من البحث:

يهدف بحثنا هذا، إلى معرفة مدى النجاح الميداني للأدوات التي تعتمد عليها سياسة الإنعاش الاقتصادي، ضمن محور التنمية المحلية، عن طريق الدراسة الميدانية لإحدى الجماعات المحلية الإقليمية والمتمثلة في ولاية الوادي، والتي تحاول من خلالها تلمس أثر هذه الخطة التنموية على واقع التنمية المحلية بها، حيث تعرف هذه الولاية تأخرا تنمويا، مما ساهم في الانتشار المذهل للفقر بها، كما أن جل بلديات هذه الولاية، تعرف حالة استثنائية من المشاكل المتراكمة.

6. الدراسات السابقة:

لقد تعددت البحوث المتناولة للمواضيع المرتبطة الجماعات المحلية، لكنها في الغالب تدور حول إشكالية العجز في هيكل التمويل المحلى لها، وأهم مصادر تمويل هذه الجماعات، دون الخوض في موضوع التنمية المحلية بحد ذاته، ونفس الأمر بالنسبة لعلاقة الإنفاق الحكومي بالتنمية المحلية، فمن النادر أن تجد دراسات تربط بينهما، حيث يركز الباحثون في مجال السياسات المالية في غالب الأحيان على الأثار الاقتصادية لها، إذن ونظرا لهذه الأسباب، فإن مختلف الدراسات السابقة التي قمنا بتناولها

والتطرق إليها، لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بالموضوع، وإنما تتعلق بأحد عناصره، ومن أهم هذه الدراسات السابقة نجد:

– بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية – دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004، المطبق بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف،2005.

– بن عثمان ساعد، ميزانية البلدية ومكانة الجباية فيها، مذكرة التخرج ما بعد التدرج ادارة الأعمال، المدرسة الوطنية للإدارة، 1994.

–ماجد مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة،2003

7. حدود الدراسة:

تشمل حدود دراستنا، تحديد أثر تطبيق أدوات سياسة الإنعاش الاقتصادي، على دعم تحقيق التنمية المحلية بالجزائر، مع التركيز على مدى فعالية التطبيق الميداني لهذه الأخيرة، خاصة ما ترتب منها عن تطبيق برنامج دعم النمو، كما اشتملت دراستنا على حيز زماني، يمتد من سنة 2009 إلى غاية سنة 2015.

8. المنهج المتبع:

بناءا على ما سبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المناهج التالية:

– المنهج الاستنباطي وأداته الوصف، من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا أداة التوصيف، لتحديد أهم الأثار المستقبلية لبرنامج دعم النمو، على التنمية المحلية بالجزائر.

– المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء، من أجل توضيح أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

9. صعوبات البحث:

مثل أي باحث، واجهتنا بعض الصعوبات خلال فترة انجاز البحث، ومن أهم هذه الصعوبات نذكر:

–قلة المراجع المتخصصة التي تناولت موضوع التنمية المحلية بصفة عامة، وخاصة الكتب.

– ندرة المراجع المتخصصة والتي تناولت الموضوع بحثنا.

– صعوبة الحصول على المعطيات والإحصائيات، التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

– صعوبة الحصول على بعض الوثائق التي لها علاقة بموضوع البحث، من بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.

10. محتوى البحث:

من أجل الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع البحث، فإن دراستنا ستتناول فصلين، مقسمة كالآتي:

الفصل الأول: التنمية المحلية في الجزائر: وقد تطرقنا فيه الى ثلاث مباحث، المبحث الأول: التنمية المحلية واهم مقومات ادارتها، المبحث الثاني: واقع مقومات التنمية المحلية في الجزائر، المبحث الثالث: مضمون واهداف برنامج دعم النمو في الجزائر (2009–2015).

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للآثار المتوقعة لبرنامج دعم النمو على التنمية المحلية بولاية الوادي (2009–2015): وقد تطرقنا فيه الى ثلاث مباحث، المبحث الأول: واقع التنمية المحلية بولاية الوادي قبل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، المبحث الثاني: دور عجز هيكل التمويل المحلي لولاية الوادي في تعطيل التنمية المحلية بها.

الفصل الأول

التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد:

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى دراسة التنمية المحلية في الجزائر، لقد شكل الوعي بضرورة تبني التنمية المحلية نقلة نوعية على صعيد التصورات التنموية، ذلك أن التنمية لم تعد تملى من الأعلى أو تأتي من الخارج، بل أصبحت عملية قاعدية تستلزم مشاركة فعلية للسكان كتعبير عن الحياة التشاركية، يتم فيها تظافر الجهود المحلية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وادماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، خاصة وأن النظريات الاقتصادية الحديثة أصبحت تأخذ بعين الاعتبار الإطار الاقتصادي المحلي كعنصر أساسي في التحليل الاقتصادي.

إن مراجعة نموذج التنمية في الجزائر بالاعتماد على المعطى المحلي هو مطلب أكثر من ضروري للاقتصاد الجزائري لا سيما إذا علمنا أن أكبر مشكل يواجه الجماعات المحلية في الجزائر هو محدودية الموارد المالية من جهة وقلة الاستثمار المحلي والمبادرة الاقتصادية من جهة ثانية، مما قلص من فرصة الارتقاء بالجماعات المحلية الى مرفق تنموي وتم الاكتفاء به كمرفق تقليدي كما هو عليه الحال اليوم، وقد تناولنا ثلاث مباحث هي:

-المبحث الأول: التنمية المحلية واهم مقومات ادارتها.

-المبحث الثاني: واقع مقومات التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الثالث: مضمون واهداف برنامج دعم النمو في الجزائر (2009-2015).

المبحث الأول: التنمية المحلية واهم مقومات ادارتها.

عرف مفهوم التنمية تطورا كبيرا وسريعا بعد الحرب العالمية الثانية حيث انتقل من مفهوم أوسع، هادف الى الرفع من المستوى المعيشي للأفراد، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم، في ظل عدالة توزيع هذه الأخيرة بين المناطق الريفية والحضرية، مع كل ما يعترى هذا الهدف من مشاكل ومعوقات ميدانية نظرا للاختلاف الكبير بين كلا البيئتين، وتزداد هذه الهوة اتساعا على مستوى الدول النامية، لذلك كلها تظهر الحاجة الى اخلاق جديدة للتنمية تضع في اعتبارها الابعاد الاجتماعية والثقافية للبلدان النامية، وكذا التضامن القائم على تبادل المصالح، وامكانيات العدالة وفق تصور جديد للإنسان والعلاقات الإنسانية والسلطة والتنظيم والتخطيط، والمنطلق بالأساس من وحدات المحلية للمجتمع، وذلك بالإبعاد على طاقات المجتمع المحلي للوصول الى تحقيق التنمية المحلية، والتي تعد اللبنة الأساسية لبسط التنمية الشاملة على مستوى القطر الوطني، ومن هنا سنعمل في مبحثنا هذا على تحديد تعريف دقيق وشامل للتنمية المحلية وكذا اهم مقومات دارتها بالإضافة الى النماذج المثلى لتجسيدها.

مطلب الأول: مفهوم المجتمع المحلي.

أولا: مفهوم المجتمع المحلي.

(Local Community يُشير مفهوم المجتمع المحلي، بشكل عام، إلى مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة، ويشتركون معاً في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويكّونون فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي، تسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء إليها. ومن أمثلة المجتمع المحلي: المدينة، والمدينة الصغيرة، والقرية. وعلى الرغم من أن المجتمع المحلي يشكل وحدة جغرافية محلية، ويوفر لسكانه السلع والخدمات، فليس من الضروري أن يتحدد بحدود قانونية، كما هو الحال في المدينة؛ وليس بالضرورة، أيضاً، أن يمثل كياناً سياسياً مستقلاً. وقد يُستخدم مصطلح "المجتمع المحلي" مرادفاً لمصطلحات أخرى، مثل المجتمع، والتنظيم الاجتماعي، والنسق الاجتماعي، إلا أن كثيراً من الدارسين يتفقون على أنه يشير إلى منطقة محلية محددة لها طابع خاص. أي أن المجتمع المحلي، كما يقول بارسونز، هو "تجمع الفاعلين في منطقة محددة بصورة تتيح ظهور الأنشطة اليومية المشتركة".

ويتضمن هذا التعريف تفاعل الأفراد في إطار نظامي محلي معقد، يقدم خدمات أساسية للأفراد، مع الأخذ في الاعتبار أن المجتمع المحلي ليس وحدة مستقلة ذاتياً بالضرورة. [1]

وبوجه عام، حُظي التصور العام الذي قدمه آموس هاولي لتعريف المجتمع المحلي، بقدر كبير من القبول من جانب علماء الاجتماع .وفيه يؤكد أن "المجتمع أكثر من مجرد تنظيم لعلاقات التكافل بين الأفراد، وأن الحياة الجمعية تشتمل على قدر من التكامل النفسي والأخلاقي، إلى جانب التكامل التكافلي

[1] جمعي عماري، **مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل، جامعة الجزائر3، سنة2004.

أو المعيشي، وأنه يتعين على الباحث أن ينظر إلى الجوانب النفسية والأخلاقية، على أنها مظاهر متكاملة، وليست مختلفة ...، خاصة وأن الأنشطة المعيشية وما يرتبط بها من علاقات تكافلية تتداخل وترتبط بمجموعة المشاعر والأحاسيس وأنساق القيم والمعايير الأخلاقية وغير ذلك من موجهات السلوك والتفاعل اليومي."

ثانيا: تعريف التنمية المحلية.

ظهر تعريف التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات تنموية، مما يستوجب تضافر الجهود الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في قاطرة الحضارة.

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسين، الأول يهم المشاركة الشعبية التي تقود الى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يحيونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيهم توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس وعلى التشاركية في اتخاذ القرارات خاصة منها الرامية الى تحقيق المصلحة العامة المتمثلة في تخليق الحياة العامة وزيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد من نقلهم من حالة اللامبالاة الى حالة المشاركة الفاعلة، وترسيخ حرص المواطنين للمحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها على أرض الواقع، أكثر من هذا كذلك تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء وتحسين الولوج الى الخدمات كالصحة والتعليم والدارة العمومية. فمنطلق التنمية المحلية اذن هو مبدأ البناء من أسفل الى أعلى، حيث نجعل من تنمية قدرات السكان نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع.[1]

ثالثا: هداف التنمية المحلية والمناخ اللازم لتحقيقها.

تعد التنمية المحلية من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس، وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات الوظيفية من منظور زاوية تطورها، وبين القوى المحاصرة والضاغطة في العالم متغير من ناحية اخرى، وهي بذلك تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا، يشجع مشاركة المواطنين وينظمها ويوجهها نحو تحقيق واحداث التغير الاجتماعي المطلوب، يقصد نقل المجتمع المحلي من وضع أفضل منه، ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا.

ولتحقيق ذلك لابد من تحديد الأهداف المتوخاة من برنامج التنمية المحلية، وكذا المناخ اللازم والضروري لتحقيقها، وضمان استدامتها.

---

[1] السبتي، وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب**، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2004، ص 3.

1-اهداف التنمية المحلية:

يجب ان لا ينظر الى التنمية المحلية على انها عملية هدفها الأول والأخير اشباع الجانب المادي للإنسان فقط، بل هي في مفهوم الشامل أوسع من ذلك، حيث تهدف الى ضمان الحياة الكريمة للإنسان واخراجه من معاناة الماضي بكل اشكاله، الى الحياة يشعر فيها بالاطمئنان الكامل، ويكون فيها علاقات سليمة على أسس تختلف في شكلها ومضمونها عن العلاقات السابقة.

من المعلوم ان بين المجتمعات النامية تباينا في درجة التخلف ونوعيته، لما لهذه المجتمعات من وضعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة داخل المجتمع الواحد، ولذلك فان التنمية الشاملة تهدف الى تغير الحضاري من خلال التخطيط لهذه العملية، وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبذلك فان مشاركة البيئة المحلية عن طريق اثارة الوعي والاقتناع بالحاجات الجديدة في التفكير والتنفيذ امر ضروري، وحيوية في هذه العملية، على اعتبار ما تتصف به التركيبات الاجتماعية والاقتصادية من الجمود، فهو بشكل عقبة في وجه التحديات والتغيرات المفروضة والتي تستدعي مظهرا جديدا للحياة يتسم بالمرونة وبذل الجهد، لان الهدف هو اشراك المجتمع ذاته يمكن الوصول الى تغير اتجاهات الافراد والجماعات دون تعنت، وبهذه الكيفية يمكن تحقيق المشاريع وتكوين القادة المحلين وتدريبهم على العمل الجماعي في قيادة الجماهير، و القدرة على تنظيم والتسيير، الامر الذي يؤدي الى توسيع قاعدة التنمية المحلية ويسهل تحقيق الأهداف المرجوة والتي يمكن حصرها في ما يلي:[1]

-العمل على خلق المشاركة الوجدانية، وتأسيس الروابط بين المشاريع وبين أكبر عدد ممكن من الجماعات المحلية، لكي يقتنعوا بان الأنماط

السائدة قاصرة على أداء مهمتها، ومن ثم يجب تغيرها وتبديلها بأنماط جديدة تكون قادرة على السير مع مقتضيات التجديد في جميع الميادين، وخلق روح جديدة في العلاقات الإنتاجية، ومرافق الخدمات الأخرى.

-تعمل التنمية المحلية على خلق الراي العام الذي يؤمن بعمليات التحول والتغير، والعمل على ان يكون جزءا من تلك النشاطات الإنسانية اليومية، من خلال الشعور الجمهوري الذي يسيطر على العقول والسلوك والافعال، مما يضمن لها النجاح.[2]

أ-اهداف الإنجاز: ويشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.

ب-اهداف معنوية: وتشمل كل متغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية على سكان المجتمع اثناء ممارستها وقيادتهم لعملية التنمية المحلية.

---

[1] عبد الحميد بوقصاص، **التنمية في المجتمعات المحلية بين الواقع والاهداف**، مجلة التواصل، جامعة عنابة، الجزائر، عدد جوان 2000، ص64.

[2] منال طلعت محمود، **الموارد البشرية والمجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديثة، مصر، 2003، ص33.

اذن فقد تعدت اهداف تنمية المجتمع المحلي، وذلك باختلاف وجهات النظر التي عرضتها، وجميعها في الغالب حد متشابهة، ويمكن ان نلخصها بإنجاز في النقاط الاتية:

-سد احتياجات السكان من السلع والخدمات.

-زيادة قدرات وخيرات ومعارف الافراد، عن طريق التدريب وخلق المنظمات الاجتماعية واشراك الافراد في نشاطهم، واكسابهم الخيرات والمهارات.

-تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب، بإيجاد مناخ لعملية التنمية، مثل معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية.

-العمل على الوصول للاتفاق بين افراد المجتمع المحلي وخلق نوع من التناغم بينهم.

-اعداد القادة والرواد المحلين في المجتمع المحلي.

2-المناخ الضروري لتحقيق التنمية المحلية:

بعد تناول مفهوم التنمية المحلية، لابد من القاء الضوء على العوامل المؤثرة في نجاح التنمية به، سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او ثقافية، ومن منطلق ان المجتمع المحلي جزء من التنمية الوطنية، حيت تتفاعل بدرجات متفاوتة، وليس هناك شك اننا في حاجة ملحة هذه الأيام الى مشاركة بالمعنى الواسع للكلمة، لدفع عمليات التنمية قدما، والقضاء على جميع المعوقات والتحديات المؤثرة على تراكم الفاقد التنموي، إلا ان المشاركة هنا لا تقتصر على مستوى الأقاليم المحلية، لان نجاح التنمية فيها علامة هامة على نجاح التنمية الشمولية .

ان التنمية المحلية هي نوع من تقسيم العمل، في اطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل وخصوصا اذا كان المجتمع مترامي الأطراف ويتميز بتعدد الأقاليم الجغرافية، ذات الموارد والإمكانيات المختلفة، وليس معنى ذلك ان التنمية المحلية ينظر اليها من خلال منظور جزء منعزل عن استراتيجية التنمية بوجه عام، ولكن مشروع هذه التنمية ينبع من اسهامها المتميز في المعاونة على مواجهة مشاكل المجتمع الكبير فضلا عن مواجهة مشاكلها الإقليمية او المحلية، ونلاحظ انه مع المفهوم العلمي للسياسات التنموية، يتبين ان الخطة العامة يمكن ان تشمل على مبادئ العامة المنوطة بالمشروعات والبرامج، ويمكن ان تترك التطبيقات المحلية للمحليات، ولهذا فان تقسيم المجتمع الى القيم او قطاعات او محليات لا يمكن ان يكون تفتيتا للسياسة العامة، وانما هو نوع من بث الفعالية والقدرة على الإنجاز في دوائر فيجدر على تطوير الحكم المحلي، ليتمكن من خلال لامركزية القرار ان يتوصل الى الفعاليات المباشرة لتنفيذ المشروعات في ضوء الإمكانيات، وتحت مظلة المبادئ العامة، التي تشكل التوجهات الأساسية للخطة الشاملة، ومعنى ذلك ان التنمية المحلية هي جزء من كل وهي بذلك تتفاعل مع المؤثر في مسار المجتمع النامي وتترجم عن اهدافه النهائية، وعند تقيم يمكن تقدير مقاومات النجاح او التباطئ او الفشل في تحقيق المستهدف، حيث تبرز كافة القيادة المحلية، وأسلوب ادارتها للتنمية وحجم مشاركة

المواطنين، في الوقت الذي يمكن تحديد السلبيات، ودعم المحليات من هذه الزاوية اما على مستوى القيادة او الخبرة او الإمكانيات المادية .

وليس هناك شك ان التركيز على استراتيجيات النمو الاقتصادي كنماذج للتغير، قد أدت الى سلبيات اثرت على التنمية في العقود السابقة، فلقد جرى التقيد في الكتابات الاقتصادية، على عنصر راس المال كعنصر دافع للنمو، وقد امتلئت الكتابات الاقتصادية للنمو، التي تركز على عنصر راس المال، وتراكم الرأسمالي وتنظر الى التصنيع على انه الحال حاسم لقضية التخلف، وهكذا اهملت الكثير من العوامل التي تمكن أساسا في البناء الاجتماعي وثقافي وسياسي، الذي يتم في اطاره رسم سياسات التنمية وتنفيذها. [1]

ولذلك لابد من ضرورة الفهم الشمولي المتكامل للتنمية، باعتبارها عملية تغير تستهدف قطاعات المجتمع الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والسياسية أيضا، وتتم وفقا الأهداف المحددة نابعة من احتياجات الجماهير، ومن قدرات وامكانيات المجتمع، وليس هناك شك إذا ان هذا المنظور للتنمية، هو الأكثر قدرة على تحقيق شمولية الفهم والتناول.

هذه المبادئ العامة للتنمية الشاملة لابد ان تراعي بكل معاييرها في كل قطاعات المجتمع، والتنمية المحلية باعتبارها محاربة تتم على مستوى (وحدة اجتماعية أصغر)، فهي بذلك ميدان للتجريب تأثير هذه العوامل مجتمعة، وهي في النهاية ليست الا أسلوبا من أساليب عديدة لبلوغ التنمية وأهدافها.

المطلب الثاني: مقومات تجسيد التنمية المحلية.

أولا: نظام الإدارة المحلية.

تخضع السلطة الإدارية في تنظيمها إما إلى أسلوب المركزية الإدارية، إذ تتركز الوظيفة الإدارية في يد هيئة واحدة تتولى دواوينها في العاصمة وفروعها في الأقاليم إدارة جميع الشؤون والمرافق العامة من قومية ومحلية، أو إلى أسلوب اللامركزية الإدارية إذ يتم توزيع الوظائف الإدارية في الدولة بين السلطة المركزية وهيئات محلية أو مرفقية مستقلة تباشر نشاطها تحت إشراف السلطة المركزية ورقابتها. وهذا الأسلوب الثاني هو ما يعرف بأنه نظام الإدارة المحلية local administration.

ويرتكز هذا النظام على عدد من الأسس أهمها التالية:

. الاعتراف بوجود مصالح محلية مستقلة عن المصالح القومية يقتضي الاعتراف لها بالشخصية المعنوية المستقلة.

. تولي هيئات منتخبة الإشراف على هذه المصالح المحلية: فانتخاب أعضاء المجالس المحلية يعدّ أحد الأركان الأساسية لضمان استقلال هذه المجالس عن السلطات المركزية وارساخ مفهوم الديمقراطية الذي يمثل روح العصر الحديث ولاختيار أعضاء المجالس المحلية من الأشخاص الذين يرتبطون ارتباطاً

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان، مريم مصطفى، **التنمية بين النظرية والتطبيق**، دار المعرفة الجامعية، مصر،1999، ص148.

مباشراً بالمصالح المحلية. وتنجم عن ذلك ممارسة السيادة الشعبية ومزاولة الشعب بنفسه مسؤولياته العامة.

. وجود الرقابة الإدارية: إذ يستتبع وضع النظام اللامركزي في حيز التنفيذ الفعلي إيجاد عدد من رجال القانون العام المستقلين عن الدولة سواء من حيث أهليتها القانونية أو من حيث ذمتها المالية وموظفوها ومسؤوليتها. غير أن هذا الاستقلال يجب ألا يكون مطلقاً، وإلا أصبحت الهيئات المحلية دولاً داخل دولة. وتمارس الهيئات المحلية الاختصاصات المنوطة بها تحت إشراف الإدارة المركزية وضمن إطار رقابة فعالة من قبل هذه الأخيرة، حرصاً على حماية الوحدة القانونية والسياسية للدولة.

إلا أن الرقابة التي تمارسها الحكومة المركزية على أعمال الهيئات اللامركزية ليست مطلقة كذلك، إنما هي رقابة مقيدة ومحصورة في نطاق معين لا يصح أن تتجاوزه وإلا كانت محلاً للطعن من الهيئة اللامركزية، وتبعاً لذلك فإن الهيئات المركزية لا تملك سلطة التوجيه أو إصدار الأوامر والتعليمات الملزمة للوحدات الإدارية المستقلة. في حين أنها لدى ممارستها سلطة التعقيب على أعمال هذه الوحدات لا تملك، في مواجهة هذه الأعمال، إلا أحد طريقين: فهي إما أن تصدق عليها جملة أو ترفضها جملة، ومفاد ذلك أنها لا تملك أن تلغي هذه الأعمال أو تسحبها أو تعدلها أو تعدل آثارها كلها أو بعضها، وذلك لأن الوحدات الإدارية المحلية تستطيع التمسك بقراراتها على الرغم من اعتراض الهيئة المركزية عليها، بل تستطيع هذه الهيئات المركزية أن تخاصم هذه القرارات أمام القضاء الإداري عند مخالفتها لمبدأ الشرعية.[1]

1-الأسباب الداعية لتبني نظام الإدارة المحلية:

نشأ مفهوم اللامركزية الإدارية، المتمثل في نطاق نظام الإدارة المحلية الذي تبنته غالبية الدول المعاصرة التي تأصلت فيها النظم الديمقراطية، نتيجة للأسباب التالية:

. أضحت مهام الدول المعاصرة عظيمة الاتساع، لذا أصبح من المتعذر أن تنهض بها السلطة المركزية في العاصمة، ويكون الأخذ بنظام الإدارة المحلية مما يخفف كثيراً عن عاتق السلطة المركزية التي يجب أن تتصرف للقضايا ذات الطابع القومي.

. يعد نظام الإدارة المحلية تطويراً في التنظيمات الإدارية، وبوجه خاص في الوقت الحاضر الذي تعقدت فيه الوظيفة الإدارية، وتنوعت فيه المرافق العامة تحت تأثير السياسات التي تتبعها الدول المعاصرة، وتبعاً لذلك فقد أصبح من الأصلح للأجهزة الإدارية أن تتعدد، وأن تتنوع أساليب نشاطها بقدر تعداد الحاجات العامة وتنوعها، كما أصبحت ضرورات الإصلاح الإداري تقضي بأن تكون هذه الأجهزة قريبة من مصدر الحاجات العامة التي تقوم بإشباعها وأن تكون متصلة قدر الإمكان، اتصالاً مباشراً ودائماً بهذه الحاجات، حتى تفهم مقتضياتها وحتى تستطيع أن تحدد سلوكها وأعمالها في ضوء المقتضيات نفسها.

[1] جميل حريسات، **إدارة التنمية في ظل السياسة اللامنهجية**، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، لبنان، 1999، 114-115.

. يؤدي النظام اللامركزي المتمثل بنظام الإدارة المحلية إلى منح الوحدات المحلية الاستقلال في إدارة المشروعات والمرافق المحلية المتصلة اتصالاً مباشراً بالحاجات العامة. وهذا الاستقلال للوحدات المحلية يسهم من دون شك في تبسيط الإجراءات، وتجنب النظام الرتيب (الروتين) والبطء في صدور القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.

. يكفل نظام الإدارة المحلية قدراً من العدالة في توزيع الضرائب العامة، لأن كل إقليم سيحصل على ما يحتاج إليه من موارد مالية لمواجهة المصالح المحلية، فلا تطغى مرافق العاصمة والمدن الكبرى على مرافق الأقاليم كما هي الحال لو أخذ بنظام المركزية الإدارية.

. يسهم نظام الإدارة المحلية في تقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة بتوزيع القوى المنتجة بدل تركيزها في العاصمة والعمل على ترابط الدعائم التي يقوم عليها هذا البناء لمواجهة الأزمات الداخلية والأخطار الخارجية التي تتعرض لها الدولة. وليس صحيحاً ما تردده بعض الاتجاهات الغربية من أن الدول السائرة في طريق النمو لا يصلح شأنها أو يدفع بها نحو التقدم والازدهار إلا تركيز السلطة في قمة أجهزتها، ذلك لأن التقدم إنما يستلزم العمل على الاستفادة الكاملة من كل طاقة يمكن الاعتماد عليها في أي مستوى من المستويات. ومن شأن توزيع السلطة في الوحدات المحلية شحذ الهمم وتشجيع الإسهام في العمل العام من دون أن يضر ذلك بالمصالح القومية. إذ يمكن أن تحتفظ السلطة المركزية في جميع الأحوال بالقضايا الجوهرية وتوجه السفينة نحو الاتجاه المنشود.

. تعد اللامركزية الإدارية المدرسة الرئيسة لتعليم الديمقراطية وتحمل المسؤوليات، لأن أعضاء المجالس المحلية الذين يقع عليهم هذا العبء يجب أن يحوزوا ثقة سكان الوحدة المحلية، وهم مسؤولون أمامهم. ويمكن أن ينتقل الأشخاص الذين حازوا ثقة سكان الوحدة المحلية بعد ذلك إلى مواقع العمل القومي.[1]

ثانيا: التخطيط وبيان التكامل بين اجهزته.

1- تعريف التخطيط:

التخطيط بمفهومه العام هو أن يضع الإنسان أهدافاً وخطوات لتنفيذ هذه الأهداف ضمن فترةٍ زمنيّةٍ مُعيّنة قد تكون طويلةً أو قصيرة، أمّا في الإدارة فيُقصد بالتخطيط وضع أهداف للمؤسسة أو الشركة، ووضع طُرق للسير عليها بُغية تنفيذ هذه الأهداف، مع وجود إدارةٍ ورقابة لضمان تنفيذ هذه الأهداف في الفترة الزمنيّة المُحدّدة، ولنجاح التخطيط يجب أن يتمّ تنفيذ مُعظم الأهداف بأقلّ خسارة مُمكنة.

[1] . جميل حريسات، المرجع السابق ذكر، ص117-118.

2- أنواع التخطيط:

ينقسم التخطيط إلى ثلاثة أقسام وهي :

أ-**التخطيط طويل الأجل:** وفيه يتم وضع الأهداف المُراد تحقيقها خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات إلى عشرين سنة، وهذا التخطيط يتم اعتماده في وضع السياسات الخاصّة بالشركة والأهداف العامة التي ترغب بتحقيقها.

ب-**التخطيط متوسط الأجل:** وهي الخطط التي من المفترض تنفيذها خلال مدّة تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، مثل تحديد عدد الموظفين في الشركة، وتوزيع المهام الموكلة لكل موظف، وتحديد التكلفة المالية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

ج-**التخطيط قصير الأجل:** حيث تقوم الإدارة الفرعيّة للمؤسسة بتحويل الأهداف والخطط العامة إلى برامج تفصيليّة، وبدء العمل عليها بحيث لا تتجاوز فترة تنفيذ هذه الأهداف مدة سنتين، ولا تقل عن سنة، أي إنّ التخطيط قصير الأجل يتعلق بالمستقبل القريب والخطط القريبة وقصيرة المدى .ننوّه إلى أنّه يجب أن تضع المؤسّسة خطّةً بديلة لكل مشروع تقوم به حتى تستطيع التصرف في حال مواجهة أي أمور طارئة خلال تنفيذها للأهداف الموضوعة للخطة، فالخطة البديلة تُمكّنها من تفادي الخسائر المحتملة؛ بحيث يتم تغيير بعض البنود في الخطة الرئيسية لتحقيق النجاح فيما تم وضعه من أهداف.

3-العوامل التي يجب مراعاتها في التخطيط:

ليكون التخطيط ناجحاً يجب أن تتوفّر فيه شروط أهمها:

-أن يكون للخطة التي ستُنفّذ هدفٌ واقعيّ وواضح، ويقصد بواقعي إمكانية التحقق وألا يكون الهدف من المستحيلات .

-أن تكون الخطة سلسةً وسهلة التنفيذ وبعيدة عن التعقيدات.

ملائمة الخطّة مع ما تحتاجه من زمان ومكان .

-يجب أن تتميّز الخطة بمرونتها وإمكانية التغيّر عليها ضمن المتغيّرات الحالية، وظروف العمل والطوارئ .

-مشاركة الأفراد العاملين في وضع الخطّة؛ فذلك يزيد من فاعليتها وكفاءتها.

-حساب تكاليف الانشاء وتوزيعها على سنوات طبقا على إمكانيات البلاد.

-حساب تكاليف وتجهيز الإدارة لجمع المنشئات للحصول على الصورة الكاملة للأعباء المالية المطلوبة.[1]

-اعداد برامج والنظم التي تسير عليها المنشآت الجديدة لتحقيق الأغراض المتعددة.

كما يمكن الإشارة الى ان مراحل العملية التخطيطية سبعة وهي:

[1] هناء حافظ بدوي، **التنمية الاجتماعية من منظور الخدمة الاجتماعية رؤية واقعة من منظور الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص127-128.

-تحديد الأهداف ترتيب الأوليات، جمع الحقائق، دراسة وسائل التنموية والتنظيم والإدارة والدعاية للخطة فضلا عن عنصر التقويم.

وفي الختام فان التخطيط هو الطريقة الوحيدة التي تم استخدام الموارد الوطنية المادية الطبيعية والبشرية، وبطريقة علمية وعملية، لكي تحقق الخير لجميع الشعب وتوفر لهم الرفاهية.

ثالثا: التمويل المحلي.

1 مفهوم التمويل المحلي:

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة. [1]

ولتنمية الموارد المالية فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية، وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة، يتم إعدادها على المستوى المحلي، بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام، وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين، وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية. [2]

2- شروط التمويل المحلي:

للموارد المالية المحلية شروط معينة لابد من توافرها، وأهم هذه الشروط هي:

أ-محلية المورد:

يقصد بمحلية المورد أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلة هذا الوعاء، وأن يكون هذا الوعاء متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية.

ب-ذاتية المورد:

يقصد بذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها. [3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الإسكندرية الدار الجامعية، 2001، ص22.

[2] مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، **تمويل المحليات**، القاهرة: .http://www.Parc egypt.com

[3] خالد سمارة الزغبي، **التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن،1985، ص12

ج-سهوات تسيير الموارد:

يقصد بسهولة تسيير المورد سهولة تقديره وكيفية تحصيله وكذا تكلفة تحصيله...الخ. [1]

3-مصادر التمويل المحلي :

أ-مشكلة التمويل والموارد المالية المحلية:

تواجه الوحدات المحلية في تحقيق برامج التنمية المحلية على مستوى وحداتها مشكلة التمويل، وضعف الموارد المالية المحلية المخصصة لأغراض التنمية، وبذلك يصعب على هذه الوحدات تنفيذ كافة أو بعض البرامج التنموية الضرورية لسكان الوحدات المحلية. إن هذه المشكلة تخص الاستقلال الفعلي والحقيقي للوحدات المحلية في الحصول على الموارد المالية حيث تتقيد حريتها برقابة السلطة المركزية في فرض الضرائب والرسوم المحلية وعلى الاقتراض، كما تتقيد كذلك حريتها بالرقابة على ميزانيتها، وعلى أوجه الصرف الخاص بإيراداتها المختلفة، غير أن عدم كفاية الموارد المالية المحلية لا يعود فقط إلى القيود التي تمارسها السلطة المركزية وإنما يعود كذلك إلى صغر حجم الوحدات المحلية التي لا يمكنها الحصول على الموارد الذاتية الكافية، وذلك لوجود علاقة قوية بين

مساحة الوحدة المحلية ومواردها المالية، حيث أن القدرة التمويلية غالبا ما تتناسب عكسيا مع كبر الوحدات المحلية وكثافتها السكانية ودرجة تقدمها الحضاري.

ولتنمية الموارد المالية المحلية يجب مراعاة:

-تحقيق اللامركزية في الإنفاق وترشيد الإنفاق العام.

-تطوير القدرات الفنية والاقتصادية للمشروعات وإعداد الدراسات الفنية.

-التخلص من المخزونات الراكدة أو إفادة وحدات محلية أخرى بها.

-تهيئة المناخ المناسب للاستثمار.

-تشجيع وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد ورجال الأعمال وإسناد بعض الخدمات إلى شركات خاصة والتنسيق بين المؤسسات والبنوك المتخصصة.

-الاهتمام بالسياحة كمصدر للتمويل الذاتي.

-تفعيل آليات المشاركة الشعبية في المشروعات والوحدات المحلية

ب-مصادر الموارد المالية المحلية:

وتنقسم موارد تمويل الإدارة المحلية إلى قسمين رئيسيين: هما الموارد المحلية الذاتية والموارد المحلية الخارجية، فالموارد الذاتية هي تلك الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم القومية إضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة.

[1] محمد حاجي، **التمويل المحلي وإشكالية العجز في البلديات**، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية المنظم بتاريخ: 01-02 ديسمبر 2004، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة، ص06

أما الموارد الخارجية فهي الناتجة عن المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لوحداتها المحلية لدعم ميزانياتها إضافة إلى القروض والهبات والتبرعات، وستظهر هذه الموارد بالشكل التالي:

-الموارد المحلية الذاتية:

تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها النظم المحلية ذاتيا في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه وبحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة، على أن أهم هذه الموارد هي:

***الضريبة المحلية:**

تعرف الضريبة العامة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.[1]

أما الضرائب المحلية فهي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة. [2]

وبالتالي يتضح أن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية إلى المجالس المحلية من قبل أفراد الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي على عكس الضريبة العامة التي تدفع إلى الهيئات العامة للدولة من قبل جميع مواطني وأفراد الدولة مساهمة في الأعباء العامة، وبهذا فإن مواصفات الضريبة المحلية تتلخص في ضرورة أن تتحقق القواعد العامة للضريبة التي من أهمها تحقيق العدالة والمساواة في التضحية بالإضافة إلى محلية الوعاء وسهولة تقدير الضريبة المحلية لتتمكن المجالس المحلية من تخطيط مشروعاتها ووضع موازناتها تبعا للتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها. [3]

***الرسوم المحلية:**

يتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم، وتشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية. [4]

للوحدات المحلية حق تحصيل نوعين من الرسوم: رسوم محلية عامة وهي رسوم تفرض بقوانين وقرارات وزارية وليست محلية، ورسوم ذات طابع محلي وتفرض بقرارات محلية يصدرها المجلس الشعبي المحلي ويوافق عليها مجلس الوزراء.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 115.

[2] مراد محمد حلمي، **مالية الهيئات العامة المحلية**، مصر: مطبعة نهضة مصر، 1962، ص 63.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 73.

[4] خالد سمارة الزغبي، مرجع سابق، ص 22.

ويتمثل النوع الأول في رسوم التراخيص للمحال الصناعية والتجارية والعامة ورسوم التفتيش المقررة عليها ورسوم النظافة، أما النوع الثاني فيتمثل في رسوم رخص المحاجر وحصيلة رسومات مبيعات الرمل ومختلف الأحجار المستخرجة من المحاجر والمناجم ورسومات استهلاك المياه والكهرباء والغاز.....الخ. [1]

***إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية:**

يوجد أنواع من الإيرادات التي تتولد منها أملاك الهيئات العامة مثل الإيجارات التي تحصل عن طريق تقويم خدمة السكن لمحدودي الدخل في شكل إقامة أو تشييد مساكن أو تأجيرها بإيجارات ملائمة لمحدودي الدخل فأصبحت بذلك هذه الإيجارات موردا هاما للمحليات. [2] سواء أكانت ناتجة عن تأجير المرافق العامة المحلية أو تشغيلها أو إدارتها مباشرة لقاء أثمان محدودة تعود على المجالس المحلية لدى البنوك أو المقدمة لبعض الهيئات المحلية كقروض.

ج-الموارد المالية الخارجية:

إن التأكيد على أهمية الموارد المالية المحلية في دعم الاستقلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية لأن ذلك قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة ولذلك فإنه يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية.

-الإعانات الحكومية:

غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقديا ولا عينيا.

وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، وتؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية. [3]

إن الإعانات الحكومية غالبا ما تتضمن شروطا تقيد حرية واستقلال المجالس المحلية إذ أنها توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانات الحكومية إلى رقابة مالية من الهيئات المركزية.

---

[1] سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة**، القاهرة: دار الجلال للطباعة والنشر، 2003، ص 252.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 82.

[3] حسين صغير، **دروس في المالية والمحاسبة العمومية**، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1999، ص 47.

-القروض:

تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة.

وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.

-التبرعات والهبات:

تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أوهبه يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده.

وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية، وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء أكانت من هيئات أو أشخاص أجانب.[1]

تشكل هذه الموارد المالية الذاتية والخارجية للمحليات مصادر التمويل المحلي الموجه لتحقيق معدلات متزايدة في التنمية المحلية لتحقيق مستوى أفضل من المعيشة لأفراد الوحدات المحلية، وهذه الموارد المالية المحلية الذاتية والخارجية تختلف من دولة لأخرى حسب النظام المحلي المتبع لكل دولة.

رابعا: المشاركة الشعبية.

1-مفهوم المشاركة:

يترادف مفهوم المشاركة الشعبية في الحكومات المحلية في الدراسات والبحوث المعاصرة مع مفهوم التمكين والسطوة للمجتمعات البشرية في إدارة شؤون المجتمعات الحضرية والريفية بتلاحم مع الجهود الحكومية وغير الحكومية عبر المشاركة السياسية في السلطة والمسؤولية والشراكة المجتمعية في الثروة والموارد لتحقيق أهداف إدارية وتنموية اجتماعية واقتصادية بواسطة الحكم الذاتي المحلي. وبذلك أخذت المشاركة الشعبية أهميتها الدستورية القانونية في الكثير من النظم المعاصرة، وذلك بتأكيد مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات وصنع السياسات الخاصة بتنمية البيئة والمجتمع المحلي.[2]

(المقصود بالمشاركة الشعبية هي تلك المشاركة القائمة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، مشاركة من الأفراد والجماعات والقيادات في كل ما يتصل بالحياة في المجتمع المحلي بوجه عام، وفي كل ما يتعلق

[1] مرغاد لخضر، **واقع المالية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 66.

[2] محمد أحمد محمد داني، **الحكم المحلي**: قراءة جديدة، الخرطوم، هيئة التربية للطباعة والنشر،2006، ص233.

بتنمية موارد الناس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بوجه خاص، يسهم فيها كل مواطن بما يستطيعه أو يملكه بدافع من رغبة حقيقية نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية أخلاقية). [1]

(تفهم المشاركة في التخطيط التنموي على أنها إسهام فئات الشعب المختلفة أو ممثليها وبمواقف فردية وجماعية لصنع القرارات ووضع الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع مع التأكيد على ضرورة أن يكون هذا الإسهام بعيداً عن الأحبار

أو الإلزام أو الفرض من قبل السلطة أو الحكومة أو الإدارة). [2]

2.متطلبات المشاركة الشعبية: [3]

-شعور كل فرد من أفراد المجتمع بانتمائه إلى هذا المجتمع، وبأن هناك ظروف ومشكلات ومصالح مشتركة وعلاقات متبادلة بينه وبين كل فرد فيه.

-تعاون طوعي بين أفراد المجتمع المحلي ومجموعاته يهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة مصالح والاحتياجات الأساسية لهم.

-معارف وخبرات محلية تمكن من الاعتماد على الذات.

-مؤسسات وتنظيمات مجتمعية فعالة وقادرة على تعبئة طاقات أفراد المجتمع المحلي وتمثيل أهدافهم وتطلعاتهم.

-نظم لامركزية وعلاقات ديموقراطية تشجع وتدعم المبادرات المحلية في برامج التنمية الشعبية الشاملة بكافة مراحلها.

تتعد أشكال المشاركة المجتمعية لعدة صور وأشكال يمكن تلخيصها ب

3-أشكال المشاركة الشعبية: وتنقسم الى

أ-اجتماعات عامة مع أفراد المجتمع المحلي:

قاعات عملاقة مخصصة لاستقبال عدد كبير من أفراد المجتمع المحلي حيث تعقد اجتماعات مع المسؤولين في شتى المجالات في المجتمع المحلي ليتسنى للحضور من السكان المحليين ليدلي برأيه ومشاركته.

ب-المجلس البلدي:

هو مجلس يتم انتخابه أو تعيينه ليقوم بمهام التخطيطية والتنفيذية للبلدية، ويمكن للسكان المحليين الترشيح في ليكونوا أعضاء مجلس بلدي.

---

[1] عثمان محمد غنيم، التخطيط: **أسس ومبادئ عامة** – عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2001، ص90.

[2] محمد العوض جلال الدين ()، **إنجاز التنمية المستدامة ومناهضة الفقر**، أم درمان، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2003، ص35.

[3] د. ياسر عبد طه الشرف ود. وسيم اسماعيل الهابيل، **دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع**، غزة (دراسة حالة بلدية غزة)،2008، ص6.

ج-لجان الاحياء:

هي لجانٌ من المجتمع المحلي تهدف إلى تنشيط الحياة العامة واستعادة المواطنين إلى حقل العمل العام والمشاركة الإيجابية، وإلى إعادة تفعيل مفهوم التعاون والتعاضد، وتحفيز المبادرات الذاتية وتطوير الأعمال التطوعية من خلال إشراك أبناء الحي فيلجان العمل الجماعي الفعال وتعريفهم الى قدراتهم الحقيقية والاستجابة لمطالبهم الحياتية المشتركة.

د-الإذاعة المحلية:

قنوات الإذاعة المحلية وكذلك المرئيات.

هـ-صندوق اقتراحات وشكاوى:

أداة تقييم وتقويم لأداء البلدية وتعكس رأي المواطنين في العديد من المسارات.

4-دور المشاركة الشعبية:

-تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة السكان وهذا بدوره يساعد في رسم السياسات لمعالجة الصعوبات والمشكلات.

-زيادة أوجه التعاون والتنسيق بين الأطراف التي ترتبط بالعملية التخطيطية.

-تساعد المشاركة الشعبية في تدعيم مفهوم الديمقراطية بالمجتمع.

-تهيئة السكان نفسيًا لتقبل التغير والعمل على الحد من المعوقات التي تحو لغير ذلك.

-تعزيز وعي الأفراد بمشكلاتهم والإمكانيات المتوفرة وذلك لإيجاد حلول للتغلب على هذه المشكلات.

-تعزيز عمليه تصويب القرارات والسياسات التنموية مما يؤدي إلى آراء مطورة أكثر.[1]

5-معوقات المشاركة الشعبية:

-الضعف في حيز السلطات المسئولة من حيث إيمانها بضرورة المشاركة في عملية التخطيط والتنمية.

-عدم القدرة على التعبير وحرية الرأي لجميع أفراد المجتمع بشكل كاف بغض النظر عن مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

-الفجوة الواسعة بين أصحاب القرار في مؤسسات المجتمع التنموية والعاملين فيها من جهة والسكان من جهة أخرى.

-غياب سياسات التحفيز والتشجيع من الدولة.

عدم معرفة العاملين لحدود مشاركتهم وفهمهم للمشاركة ومتطلباتها وظروفها.[2]

---

[1] د. ياسر عبد طه الشرف ود. وسيم اسماعيل الهابيل، نفس المرجع السابق، ص7.

[2] . احمد مصطفى خاطر، **التنمية الاجتماعية والمفهومات الأساسية ونماذج الممارسة**، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2002، ص130

المطلب الثالث: استراتيجية التنمية المحلية واهم مجالاتها.

أولا: استراتيجيات التنمية المحلية واهم مقوماتها:

قد تحققت في السنوات الأخيرة العديد من الإنجازات التنموية في مجال تنمية المجتمع المحلي، وترتب على هذه الإنجازات تغيرات جذرية في هذه المجتمعات، حيث أنها تركت الأثر العميق على كافة مناحي الأنشطة والعلاقات داخل المجتمع، كما أنها فجرت العديد من المشكلات، ولقد قامت هذه الإنجازات في ضوء تراكمات معرفية بالإضافة إلى خبرات ميدانية مستمدة من الدراسات الخاصة بالمجتمع المحلي، على اختلاف توجهاتها النظرية ويمكن أن نستخلص من هذه الدراسات المؤشرات التالية: [1]

توجد علاقة وثيقة بين مدى اقتراب أو بعد القرية «العزلة المكانية» عن المدينة وسرعة وعمق التغير الذي يحدث في القرية ومدى شمولية التغيير لكافة جوانب الحياة.

هناك مجتمعات محلية يحدث فيها التغيير نتيجة لعوامل داخلية نابعة من المجتمع نفسه (يتوقف ذلك على بنية المجتمع ومدى الإحساس بالمشكلات وتوفر الموارد)، بينما هناك مجتمعات محلية لا يحدث فيها التغيير الا نتيجة لعوامل خارجية.

إن التغيرات التي تتم من خلال توجهات الدولة وبدعمها غالبا ما تكون تغيرات جذرية مؤثرة، وأكثر ثباتا واستقرارا شريطة أن يصاحب ذلك محاولة إقناع ومشاركة من قبل القيادات المحلية (تضافر الجهود الحكومية والأهلية ومداخيلي تنفق فضلا عن مراعاة ظروف المجتمع).

تلقي التغيرات ذات العائد السريع أو المردود الملموس مزيدا من القبول لدى جماعات المجتمع، بينما التغيرات التي كان لها مضاعفات على البناء الاجتماعي والقيمي كانت تلقي مقاومة من الناس.

إن التغيير الذي يتماشى في أولوياته مع أولويات المجتمع يلقى مزيدا من القبول والدعم من قبل المجتمع، وخاصة إذا كانت هذه الأولويات لا تتعارض مع المصالح الفردية.

1-أهم عوامل بناء استراتيجية تنموية محلية:

من أجل وضع استراتيجية تنموية محلية لا بد من الأخذ بمجموعة من العوامل أهمها ما يلي:[2]

إن أي غموض للتصور يمكن أن يترتب عليه تخبط في رسم وتوجيه كثير من سياسات التنمية، وهو الأمر الذي ينعكس على رسم سياسات تنموية لا تتناسب وحاجات المجتمع المحلي، والمحصلة النهائية لذلك فشل عمليات التعبئة الجماهيرية والمشاركة في إحداث التغيير المستهدف، ومعنى ذلك أن أي استراتيجية لتنمية المجتمع المحلي، ينبغي أن تراعي التكامل بين جوانب التنمية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع ككل وهذا يعني تدخل الدولة وتوجيهها المستمر.

---

[1]. نفس المرجع، ص132

[2]. فاتنة الوثار، ووفاء الوثار، **الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة**، عمان، الأردن،2008، ص110.

إن أي استراتيجية للتنمية المحلية لا بد وأن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع محلي، والأبعاد الوظيفية التي تربطها بالمجتمع الكبير، فضلا عن وضوح دور الحكومة وسلطات المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية.

قد يترتب على غياب استراتيجية واضحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجتان أساسيتان الأولى، أن تتناقض سياسات التنمية، والثانية أن تظل عمليات التنمية بعيدة عن الإقناع الجماهيري أو متخلفة عن المطالب الحيوية الأساسية لإحداث التغيير والتجديد في المجتمع المحلي ككل، مع احتمال وقوع مشروعات التنمية في شراك المظهرية التنموية، دون مواجهة المشاكل ذات الطابع الجماهيري، ولهذا لابد أن تكون للتنمية المحلية، رؤية عملية تبدأ من العموميات أولا وتنتهي إلى الجزئيات، ومن الملائم أن يعلم مخطوطا التنمية إلى أن إلهاء المشاكل الكبرى سيؤدي آليا في الكثير من الأحيان إلى إلهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي كانت نتاجا هامشيا لها.

لا بد أن تأخذ السلطات المحلية في عملية التنمية بمبدأ الاعتماد على الذات والدعم رغم حاجتها إلى المعونة الحكومية، ولهذا كان من الضروري حشد كافة الإمكانيات والاستخدام الأمثل للموارد

2 أبعاد استراتيجيات التنمية المحلية:

لإستراتيجيات التنمية المحلية ثلاثة أبعاد هي:[1]

-انها وسيلة لعلاج مشكلات المجتمع المحلي بسبب مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أصبح

-معالجة عدم التكيف مع معطيات التغيير وخاصة في المجتمعات التي تتجه نحو التصنيع، مما أد ى إلى زيادة طموحات ورغبات الهجرة الريفية نحو المدن، مع زيادة الإحساس بالفردية والاعتماد على الجهود الحكومية دون غيرها.

-التأكيد على الاهتمام بالمشاركة، وتجنب عدم الاكتراث لدى المواطنين وخاصة في الأمور التي لا تخصهم مباشرة.

3-المداخلة الأساسية لاستراتيجيات التنمية المحلية: ونلخصها فيما يلي: [2]

مدخل الحد الأدنى من الأهداف: توجه الأنشطة والبرامج المختلفة وفقا لهذه المداخل لخدمة فئات أو جماعات بعينها في المجتمع المحلي، وقد يكون ذلك بالنسبة لصغار المزارعين أو الذين يستفيدون مباشرة من قبل هذه الأنشطة.

أ-المدخل الوظيفي: ويركز هذا المدخل على المشروعات المتعددة التي تهدف إلى خدمة مختلف جماعات المجتمع المحلي، بما في ذلك أصحاب الملكيات الكبيرة والصغيرة والعمال والزراعيين والمستأجرين.

---

[1] عدوة محمود، **دراسة في علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1986، ص40.

[2] صلاح العيد، **الدراسات النظرية والتطبيقية في التنمية وتحديث المجتمعات النامية**، دار المعارف الجامعية، مصر، 1982، ص64.

ب-مدخل التنمية الريفية المتكاملة: يهتم هذا المدخل بجانب انه موجه إلى غالبية سكان المجتمع الريفي وبتحسين الحياة بالقرية، ومواجهة الحاجات الأساسية للمجتمع وزيادة الإنتاج وتنوعه مع توفير نظام التسويق الأفضل ويتم ذلك بدعم من مشاركة السكان الريفيين في كافة العمليات ومراحل تنمية المجتمع الريفي.

4-استراتيجيات التنمية المحلية: واهمها: [1]

أ-استراتيجية التعليم: تعتمد بالأساس على المشاركة الشعبية، والتي تؤدي إلى تدريب المواطنين للعمل سويا لحل مشكلات المجتمع، ودعم التعاون فيما بينهم، وبذلك تكون المشاركة أداة تعليمية للعمل المشترك.

ب-إستراتيجية تغيير السلوك: إن المشاركة كأداة لها تأثير قوي على تغيير السلوك من حيث تأثر الفرد بالجماعات التي ينتمي إليها ويشارك فيها وعن طريق عمليتي النبذ والقبول، يوجه الفرد سلوكه، وقد تكون هذه الاستراتيجية أحد أهم المداخل الأساسية لإحداث التغير في نسق الضبط الاجتماعي للمجتمع

ج-إستراتيجية استكمال هيئة العاملين: كثيرا ما يعوق تنفيذ بعض البرامج التنموية عدم توفر الوطنية التي تقود أو تساهم في دفع عملية المشروعات على المستوى المحلي، أو أننا بحاجة إلى مشاركين من قبل المجتمع بوصفهم خبراء حقيقيين في مشكلات مجتمعهم، لذلك تلعب المشاركة دورا كبيرا في استكمال النقص في كوادر العاملين في المشروعات التنموية المحلية.

د-إستراتيجية التعزيز: وتستهدف هذه الاستراتيجية توفير العناصر القيادية التي تدعم سياسات منظمات التنمية المحلية، على اعتبار أن عدم إشراك بعض التيارات قد يؤدي إلى عدم إمكانية التغلب على بعض المشكلات المعيقة لمشروعات التنمية المحلية في المجتمع، وتعني المشاركة التعزيز غير الرسمي فالتعزيز الرسمي يؤدي إلى الاعتراف بشرعية المؤسسات في المجتمع، أما التعزيز غير الرسمي فإنه يضمن لها الاستمرارية والاستقرار.

إستراتيجية الحصول على تأييد المجتمع: إن كثافة الأنشطة والبرامج تحاول أن تحظى بتأييد المجتمع والمشاركة، من قبل قيادات المجتمع المحلي، يعي ضمنا الحصول على تأييد المجتمع، إنما ضمانات لمسايرة المشروعات للقيم وعادات وأعراف المجتمع، بالإضافة إلى أن تأثير القيادات المجتمعية على جماعات المجتمع يفوق كثيرا الإطارات العاملة الفنية في المشروعات، بل إن القيادات المجتمعية تمتلك من الميكانيزمات ما يسمح لها بالخصول على تأييد المجتمع في أقصر وقت ممكن وبشكل يحقق الاجماع والحفاض على تماسك المجتمع.

[1] مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص131

ثانيا: مجالات التنمية المحلية:

ومن مجالات التنمية المحلية نذكر ما يلي:[1]

1-الصحة:

تلعب الصحة في عملية التنمية دورا بارزا من حيث أنها تعتبر ضرورة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية فضلا عن دورها وأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية، ويحدد «جونار ميرالد Gunnar Myrdal» « أنه لا يمكن التعامل مع الجانب الصحي بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بعملية التنمية، حيث أنما تؤثر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، كما تتأثر هي ذاتها هذه العوامل والتي تتمثل في الدخل، ومستويات المعيشة والتغذية، فهناك على سبيل المثال اعتمادا متبادلا بين الصحة والتعليم، فالطفل لا يمكنه الاستيعاب الجيد للمفردات الدراسية إلا بتوفر حالة صحية جيدة، فضلا عن استخدامه للمعارف والمهارات التي اكتسبها تعتمد على لياقته الجسمية والعقلية والذهنية».

2-السكن:

تعتبر الحاجة للمأوى حاجة أساسية، ومع ذلك فقد عجزت معظم الدول النامية عن منح هذه الحاجة ما تستحق من أولوية، ومن ثم جرت العادة على ترك أمر تدبيرها للأفراد ولهذا أصبحت مشكلة السكن مشكلة اجتماعية، تتحكم في تغيير مجرى حياة الإنسان في مجتمعنا، وتؤثر تأثيرا بالغا على العمل والعلاقات الأسرية والعلاقات الزوجية، كما يترتب عليها الكثير من المشاكل المتعلقة بأنماط السلوك الإنحرافية بكل صورها لذلك فإن دراسة الأوضاع السكنية ومشاكل الإسكان في المجتمع المحلي والسعي نحو التخطيط لمواجهتها بالجهود الذاتية ودعم الجهود الحكومية، لها أمر بالغ الأهمية، فضلا عن مراعاة طبيعة الظروف السائدة، من حيث المناخ والبيئة والقيم الثقافية لأي مجتمع محلي، ومن ثم لا يمكن أن يفرض نمط واحد للإسكان باعتباره نموذجا شاملا يلاءم جميع الأحوال.

3-التعليم:

التعليم ممكن أن يؤدي وظيفته في هذا المجال بوسائل متعددة، فهو يساعد على اكتشاف وتنمية مواهب الأفراد، كما يهبى لهم سبل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدرهم على الخلق والإبداع والابتكار، كما يمكن للتعليم كذلك القضاء على الثنائية الإقليمية التي تفصل بين الريف والمدينة، بحيث تلحق المناطق الريفية المتأخرة بالمناطق الحضرية التي سبقتها في مجال التقدم، كما أصبح ينظر إلى التعليم على انه عامل محفز في التنمية الاقتصادية باعتباره نوع من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية، إذن فقد أصبح من المتعارف عليه لدى المجتمع اليوم، أن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية كمحو الأمية وإنشاء وتطوير أنظمة التعليم وتغيير الاتجاهات الثقافية لمجتمع ما، يؤثر بطريقة ايجابية في مجالات التحولات الاقتصادية والاجتماعية

[1] مريم احمد مصطفى، احسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001ص50.

4-التنظيمات الأسرية دعامة ارتكاز للتنمية المحلية:

تعد الأسرة من أهم التنظيمات الأساسية في المجتمع البشري، فهي الجماعة الاجتماعية التي يولد فيها الفرد ويتم فيها بدايات تنشئته الاجتماعية، ليتحول إلى شخص قادر على التكيف مع المجتمع بكل قيمه وعاداته وتقاليده، وليس معنى ذلك القول بأن طبيعة الأسرة في مجتمع معين هي التي تؤثر بصورة حتمية على عمليات التغيير والتنمية في نطاقاتها المحلية والقومية.

ويمكن القول بوجه عام، على الرغم من التغيرات العديدة التي حدثت في العالم الثالث، إلا أن نمط الأسرة الممتد، يوجد بأشكال مختلفة في هذه المجتمعات، فالعلاقات الأسرية تمتد لتشمل عددا أكبر من أفرادها بالإضافة إلى أن الأسرة الممتدة مازالت تجمع بين عدد من الوظائف التعليمية والدينية والترويحية وتحديد المكان. [1]

5 -النساء قوة فعالة في تنمية المجتمع المحلي :

من بين الموضوعات التي تحظى بعناية واضحة الآن في مجال دراسات التنمية في الدول النامية، ما يدور حول مكانة ودور المرأة في المجتمع ومشاركتها في التنمية، وتختلف درجة وضوح الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه المرأة في مجال التنمية، طبقا للإطار الثقافي والاجتماعي السائد في المجتمع، حيث يختلف وضوح المرأة في المشاركة في التنمية، وذلك على سبيل المثال بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وفي الواقع لا يمكن أن نتصور ونحن بصدد دراسة التنمية والتخلف في المجتمع المحلي أن يتقدم المجتمع مخلفا وراءه النصف من أفراده في حالة تخلف، لأن هذا لا بد أن يترك أثارا سلبية على كل من الزوج والأبناء ثم على الجماعة والمجتمع ككل. [2]

6-التنمية الاقتصادية:

إن الهدف الأول والأساسي للتنمية المحلية يتمثل في رفع وتحسين وترقية المستوى المعيشي للمواطن، وهذا لن يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات تنموية على المستوى المحلي، تشكل منطلقا خلق ديناميكية تنمية اقتصادية محلية، ومن ثم تحقيق الغايات الاقتصادية القطرية، ويتجسد هذا الهدف من خلال التركيز على عدة مجالات أهمها: تدعيم الاستثمار المحلي وتطوير النشاط الزراعي بالإضافة إلى استغلال الموارد السياحية. [3]

ثالثا: اقتراح برنامج نموذجي لتنمية المجتمع المحلي في الدول النامية.

إن التوصل إلى بناء برنامج نموذجي للتنمية المحلية في الدولة النامية يعتبر من الأعمال المحفوفة بالمخاطر، ما لم يتم تصور هذا النموذج في ضوء الواقع الفعلي للمجتمع المحلي، حيث وبنظرة

---

[1] مريم احمد مصطفى، احسان حفظي، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] . محمد العوض جلال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[3] . محمد الجوهري، **المدخل إلى علم الاجتماع**، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،2008، ص96.

موضوعية نجد أن عامل الوقت والإسراع في تحقيق الأهداف، من شأنه أن ينجز الكثير من جوانب التنمية، ويحقق المنجزات ولكن في الجوانب الاقتصادية أو المادية.

والجوانب الاجتماعية من التنمية، إن العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تكون علاقة تلازميه وإذا كانت الصورة على خلاف ذلك فإن التفضيل يكون دائما لتحقيق الأهداف الملموسة، وبذلك لهمل «الوجه الآخر للتنمية» أي الجانب الاجتماعي، على حين أنما وجهين لعملة واحدة، بالإضافة إلى عدم اخذ المجتمع التقليدي النصيب الوافر من الدعم وأنشطة التنمية في الجوانب الاقتصادية، حيث تشير الدراسات في مجال التنمية المحلية إلى العديد من المتغيرات التي أصبحت تحدد سمات بنية المجتمع الريفي لهذه الدول والتي منها:

-الاستعانة باليد العاملة الوافدة للزراعة وحرفي الملكيات الصغيرة.

-عدم الرغبة لدى الأسر الريفية لتوارث المهمة ونقلها عبر الأجيال الجديدة.

-عدم ربط الإنتاجية الزراعية بالعائد الاقتصادي استنادا إلى العائد المجزي من وراء الدعم المادي الذي يقدم من قبل الدولة

-تراجع أهمية الصناعات اليدوية القائمة على مخلفات الزراعة ونتائجها.

وتكتمل السمات العامة التي يجب أن تأخذ في الاعتبار من صياغة أو تحديد ملامح نموذج تنموي للمجتمع المحلى لهذه الدول من خلال الأبعاد الثلاثة:

-الدعم من قبل الدولة لكافة مجالات الحياة في المجتمع المحلي.

-نتائج البحوث الميدانية للمجتمع المحلي في هذه الدول.

-التحديات التي تواجه التنمية وتمثل عوائق أساسية أمام صياغة خطة عامة للتنمية المحلية.

كما يمكن أن تحدد أبعاد النموذج التنموي المقترح فيما يلي:

-الاهتمام بدعم القيم الذاتية للمجتمع المحلي واعتباره الإطار العام الذي تتحدد في ضوئه أي جهود لتغيير الاتجاهات التقليدية باتجاهات أخرى تساند وتؤيد عمليات تنمية المجتمع المحلي.

-توفير برامج التدريب المتخصص وطبيعة الإنتاج بالمجتمع المحلي، وذلك لإكساب المواطنين المهارات المناسبة لدعم المساندة الذاتية وتحسين الموارد البشرية في المجتمع.

-إيجاد صيغة تكاملية للجهود الحكومية والأهلية في مجالات التنمية مع إعطاء الأهمية للجهود الأهلية واعتبارها الشرط الأساسي لتوفير الدعم من قبل الأجهزة الحكومية.

-دعم المشاركة من خلال التدرج في أنماطها بين الاهتمام وإبداء الرأي وإعطاء الوقت والجهد إلى أن تصبح مشاركة فعالة، ويمكن أن يتم هذا التدرج عن طريق بعض الأهداف الملموسة وخاصة في المراحل الأولى.

-إن توفير البنية الأساسية لتنمية المجتمعات المحلية لهذه الدول تسمح في الوقت الحاضر بإعادة النظر في الدعم اللامحدود من قبل الدولة، بحيث تترك شريحة من مستوى الأهداف الملموسة وخاصة في المراحل الأولى.

-الاهتمام بتحقيق فاعلية المشاركة من قبل القيادات المجتمعية في الريف، شريطة أن يتم ذلك في ضوء الخطة العامة للدولة وبشكل يتوفر فيه التوجيه المناسب للبدائل المتاحة.

-التوسع في التعليم الفني الذي يخدم التقنية الحديثة المستخدمة في الزراعة، مما يسمح بتحسين العنصر البشري المشارك في برامج التنمية.

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في الجزائر

لقد انهارت فكرة المركزية في الجزائر، بعد ما تراكمت سلبياتها المتمثلة في سوء تسيير وتنظيم مهامها، مما أدى إلى صعوبة حل مشاكل مواطنيها لاختلاف الخصائص الجغرافية والسكانية للمجتمع، من منطقة الى آخرى، واختلاف احتياجاتهم وطلباتهم، هذا ما جعل المسؤولين في البلاد، يطمحون لبناء الدولة الجزائرية من القاعدة، هدف إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم، بحيث تكتسب الدولة ثقتهم من جهة، ومن جهة أخرى إقامة تنظيم قاعدي متين هيكليا وسياسيا وشعبيا، على أساس لا مركزية التسيير، إذ يسمح لها بتحديد كل حاجيات وخدمات المواطنين بفعالية أكثر، و حسب الموقع الجغرافي والمناخي والتوزيع السكاني لتلبيتها في أقرب وقت ممكن، وهذا ما جسد في شكل الجماعات المحلية، التي تعتبر همزة وصل بين الدولة ومواطنيها. وعليه فالإدارة المركزية الإقليمية بالجزائر أو ما يسمى أيضا بالإدارة المحلية أو الجماعات المحلية إنما تقوم على وحدتين إدارتين هما: البلدية والولاية.

وسنتناول في مبحثنا هذا آليات تنظيم كل من البلدية والولاية بالإضافة إلى مختلف أدوارهما ووسائل ممارسة مهامهما.

المطلب الأول: نظام الجماعات المحلية بالجزائر

أولا: البلدية

بعد الهجرة الجماعية للإطارات الأوروبية، عقب خروج الاستعمار الفرنسي، تم تقليص عدد البلديات للتمكن من تسيرها عن طريق تعيين مندوبيات خاصة، تشكلت أساسا من ممثلين عن قدماء المجاهدين، والمناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني، وقد اعتبر دستور 1963 البلدية "الحوز" أساسا للمجموعة الترابية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية وهو التوجه نفسه الذي أكده ميثاق الجزائر لسنة 1964، كما أن الأمر رقم 67–24 الصادرة في 18 جانفي 1967 والمتضمن لقانون البلدية، يشكل أساس التنظيم البلدي بالجزائر، بحيث يمثل محاولة «البعث الديمقراطية في النظام الإداري»، وطبقا لهذا الأمر كان التنظيم البلدي يقوم على الهيئات التالية:

1–المجلس الشعبي البلدي: وهو هيئة منتخبة بالاقتراع العام، يتألف من 9 إلى 39 عضو، حسب عدد السكان بالبلدية، وله بموجب هذا الأمر صلاحيات متعددة ومتنوعة، تتماشي مع الاختيار الاشتراكي السائد آنذاك. [1]

[1] *ABDERAHEMANE Ramili.* ***Les institutions administratives algériennes****, 2end *édition société nationale–1 d'édition et de diffusion, 1972, page 117et 118*

2-المجلس التنفيذي البلدي: يضم بالإضافة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي عدد من نواب الرئيس.

3-رئيس المجلس الشعبي البلدي: ينتخبه المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه، وهو يتمتع بالازدواجية في الاختصاص، حيث يمثل الدولة تارة ويمثل البلدية تارة أخرى.[1]

ثانيا: الولاية

عمدت السلطات العامة بعد الاستقلال، إلى اتخاذ جملة من الإجراءات على مستوى التنظيم الولائي، تمثلت في دعم مراكز وسلطات الولاة من جهة، وضمان قدر معين من التمثيل الشعبي، حيث عمدت في الفترة الأولى إلى إحداث لجان جهوية للتدخل الاقتصادي والاجتماعي، تضم ممثلين عن المصالح الإدارية وممثلين عن السكان، يعيينهم الوالي الذي تؤول إليه رئاسة اللجنة.

والحقيقة أن تلك اللجان لم يكن لها سوى دور استشاري بالمصادقة على ما يقدم لها من مشاريع وقرارات، من طرف الوالي، الذي كان يحوز سلطات واختصاصات واسعة، لمواجهة الوضعية العامة السائدة بالبلاد آنذاك.

وعلى الرغم من دور المجلس في الاقتراح ومناقشة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بالولاية فقد كان مجرد هيئة استشارية.

وإذا كان الوالي لم يعد يرأس الهيئة الولائية (حيث ينتخب الرئيس من بين رؤساء المجالس الشعبية) فقد بقي حائزا الأوسع السلطات، باعتباره ممثلا للدولة والولاية في مختلف الميادين: الأملاك الشاغرة، وإعداد وتنفيذ الميزانية، الحفاظ على النظام العام...الخ. وقد ظل هذا الوضع قائما، إلى حين صدور الأمر المؤرخ في23 ماي 1969 والمتضمن لقانون الولاية بالجزائر، وفي هذا المجال وطبقا لهذا الأمر قام التنظيم الولائي على ثلاثة أجهزة أساسية هي:[2]

1-المجلس الشعبي الولائي: وهو هيئة منتخبة على غرار المجلس الشعبي البلدي.

2-المجلس التنفيذي للولاية: ويتشكل تحت سلطة الوالي ومن مديري ومسؤولي مصالح الدولة المكلفين بمختلف أقسام النشاط في إقليم الولاية.

3-الوالي: وهو حائز سلطة الدولة ومندوب الحكومة كما ويعين من طرف رئيس الدولة.

---

[1] Lui-même référence page 118.

[2] انظر للمرسوم رقم (3) 38/69 المؤرخ في 7افريل 1990 المتضمن قانون الولاية.

ثالثا: دور الجماعات المحلية ووسائل ممارسة مهامها

بعد ما كان يقتصر دور الجماعات المحلية على القيام بوظائف تقليدية، فقد امتد الأن ليشمل جميع المجالات، فأصبحت مسؤولة عن تسيير المرافق والممتلكات التابعة لها، كما تتكفل بتوفير الحاجيات الأولية للمواطن، لذلك نجد أن ضرورات تكريس مبدأ اللامركزية، توجب تمنح كل الوسائل والمسؤوليات التي تؤهل الجماعات المحلية للقيام بدور تفعيل التنمية المحلية كما، والذي يعتبر مجهودا مكملا لما تقوم به الدولة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب، حيث سنتعرض إلى دور الجماعات المحلية أولا، ثم إلى وسائل ممارسة الجماعات المحلية لاختصاصاتها

1-دور الجماعات المحلية: تلعب الجماعات المحلية دورا رئيسي في تحسيد تحقيق التنمية المحلية باعتباره هدفا ذو ضروريات قصوى، حيث بالرغم من العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية، والناتجة أساسا من طبيعة العلاقة التي تربط بين الجماعات المحلية – البلدية خاصة – والدولة، إلا أن كل ذلك يمكن إصلاحه في ظل استراتيجية الإصلاحات الجذرية، والتي تدخل فيها البلدية، كقطب قاعدي للتنمية المحلية، بشكل يفتح آفاقا وتطلعات لإنعاش التنمية المحلية بها، والتي تسهم بدورها في تعزيز التنمية الوطنية، وذلك بتدعي الاستثمار المحلي وتشجيع القطاع الخاص، على انجاز مشاريع التنمية المحلية، وبعث التنمية المحلية من القاعدة نحو المركز، وذلك بالإشراك الفعلي للجماعات المحلية، وبالتالي المواطن في تحقيق أهدافها، المرتبطة بمشاريع التنمية المختلفة، بالإضافة إلى عملها الدؤوب لتحقيق الأهداف المسطرة في مخططات التنمية، والتي تتشرف عليها الجماعات المحلية ، كركيزة أساسية لتجسيد المفهوم الشامل للتنمية المحلية، حيث نصت مواد قانوني كل من البلدية والولاية ، سابقي الذكر ،على أن هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية، أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD ، والأخر قطاعي يتم على مستوى الولايةPSD

وسنوضح كل من هذين المخططين، قبل التطرق لمختلف الأدوار التي تقوم بها الجماعات المحلية، باعتبارها هدف في حملها إلى تحقيق ما هو مسطر في المخططين:

أ-المخطط البلدي للتنمية :[1]هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية، حيث يقتضي مبدأ هذه الأخيرة، منح الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية، جميع الوسائل البشرية والمالية وكامل الصلاحيات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع تحميلها مسؤولية التسيير والمراقبة، والتي تأهلها لتقوم شخصيا بمهام وضع وتنفيذ استراتيجية التنمية

[1] انظر قانون 90/08 المؤرخ في 07افريل 1990 المتعلق بالبلدية، من موارد المادة 86.

والتخطيط على المستوى المحلي، بما يضمن توفير الحاجات الضرورية للمواطنين، و عادا ما يشمل المخطط، التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز، والتجهيزات التجارية، مما يضفي عليه طابع التجهيز، ويسمى بى غالب الأحيان ببرنامج التجهيز، كما تنصب المادة: 86 من القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، على أن تقوم البلدية بإعداد مخططات، والسهر على تنفيذها، في إطار توجيهات المخطط القطاعي والوطني للتنمية، وأهم أهداف المخطط البلدي هي: تحديد احتياجات السكان، إحصاء الطاقات البشرية والمادية المتوفرة على المستوى المحلي ،تقييم المشاريع وتقديم المقترحات الخاصة بموارد تمويلها.

ب–المخطط القطاعي للتنمية [1]:هو مخطط ذو طابع ولائي ويتعداه إلى الطابع الوطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي، وهو الذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويتم تحضير المخطط القطاعي للتنمية، بطرح اقتراحات مشاريعه على المجلس الشعبي الولائي، ليصادق عليها، وبعد ذلك تتم دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات إليها.

2– وسائل ممارسة مهام الجماعات المحلية: لقد تميزت الوسائل والإمكانيات التي وضعها المشرع الجزائري للجماعات المحلية لمساعدها في انجاز مهامها، بالتنوع واختلاف مصادرها، وهي تتمثل في:

أ– الوسائل الاقتصادية: لا يتجسد المفهوم السياسي للامركزية، إلا من خلال المحتوى الاقتصادي لذلك، حيث نصت قوانين الجماعات المحلية، على حق هذه الأخيرة في إنشاء المرافق والمقاولات المحلية باعتبارها وسائل للتدخل فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي ويتم بواسطتها تنفيذ مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المبرمجة في مخططات التنمية المحلية، كما تساهم في خلق الموارد المحلية ومناصب الشغل، وإن كان قانون الولاية قد اكتفى بالنص على القاعدة العامة المتضمنة حق الولاية في التدخل الاقتصادي، تاركا اختيار كيفية التدخل للسلطة التنفيذية للمجلس الشعبي الولائي الذي يختار الوسائل الملائمة.

ب–وسائل التدخل التقليدي: إن الجماعات المحلية تدير المرافق الاقتصادية التي تقوم بالخدمات ذات المنفعة العامة وفق أساليب تقليدية مختلفة.

ج–وسائل التدخل الحديثة: نظرا لضعف النتائج المحصلة بواسطة الوسائل التقليدية، وبعد التطور الكبير للدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي، تم وضع تحت تصرف الجماعات المحلية

[1] شيهوب مسعود، **أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر**، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر 1986، ص138/134.

وسائل آخرى جديدة تتماشى مع الدور الذي تقوم به في مجال التنمية المحلية، تتمثل في المؤسسة العمومية المحلية.

د-الوسائل المالية: لابد للجماعات المحلية أن تأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية المتاحة لها، وهي تنقسم

كما أوردنا سابقا إلى مصادر داخلية وخارجية، وفي الجزائر سنقسمها إلى مجموعتين أولى وثانية هما:

-**المجموعة الأولى:** تمثل الموارد التي تأتي مباشرة من الإيرادات الخاصة بالولاية أو البلدية، وهي تشكل الموارد الجبائية، وتعرف هذه الأخيرة عجزا في تغطية نفقات الجماعات المحلية، مما يشكل عائقا خلال انجاز هذه الأخيرة لمشاريعها، وهو دفع بالسلطة المركزية إلى إعادة النظر في توزيع مواردها الجبائية، من خلال إصلاحات شاملة للنظام الضريبي.

-**المجموعة الثانية:** تُحصل بواسطة القروض والإعانات النهائية الممنوحة من طرف الدولة، كما يمكن للجماعات المحلية أن تطلب اعتمادات من صندوق التضامن من أجل تمويل مشاريعها التنموية.[1]

المطلب الثاني: آليات تجسيد الاستقلال المالي للجماعات المحلية

نظرا لتعدد المهام المناط بالجماعات المحلية القيام بها، والهادفة إلى تفعيل واقعها التنموي، كان لا بد لنا من التطرق إلى عنصر الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، نظرا لأنه يعتبر أحد أهم مقومات تجسيد اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية على حد سواء، من خلال تمتع الجماعات المحلية بكامل الحرية في تأطير التنمية، فهو الذي يمنح لها سلطة وضع السياسة التنموية التي تراها مناسبة، حيث أن الاستقلال المالي للجماعات المحلية مرتبط مباشرة بامتلاكها لمصادر تمويلية تتحكم فيها، وبالتالي يصبح بإمكان الجماعات المحلية أن تسير المرافق والممتلكات التابعة لها، وتكفل بتوفير الحاجيات الضرورية والمهمة للمواطن، ويشمل موضوع الاستقلال المالي للجماعات المحلية الحديث عن كل من المالية المحلية ومصادر التمويل المحلي وكذا آليات معالجة الاختلال هيكل التمويل المحلي.

أولا: المالية المحلية ودورها في تحقيق الاستقلال المالي للجماعات المحلية

1-المالية المحلية

يعرف الأستاذ غازي عبد الرزاق النقاش المالية المحلية بأنما « مجموعة الوظائف الإدارية بالوحدات المحلية، التي تنظم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف الوحدات المحلية، بكفاءة عالية، وتتمثل هذه الوظائف في تحقيق قدر من التخطيط المالي الجيد والرقابة المالية الجيدة، للتأكد من تحقيق أهداف الخطة الموضوعة و تنفيذها، كما تشمل هذه الوظائف التنظيمية على جوانب أخرى أكثر أهمية، تشارك

[1] شيهوب مسعود، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص174.

جميعها في تكملة و انجاح نظام التمويل المحلي، مثل توافر نظام محاسبي كفؤ و تنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة وغيرها »[1]، ومن خلال تعريفنا هذا نجد أن المالية المحلية هي ذلك الإطار الإداري التنظيمي « لوائح وتشريعات »، الذي يهدف إلى تسطير الجوانب التي تحكم عمل الجماعات المحلية، في ظل النظام التمويلي الخاص كما وكذا تحملها أعباء ونفقات جد متنوعة.

ولقد خصص المشرع الجزائري نظام تمويلي محلي متكامل، من أجل ضمان قدرة الجماعات المحلية على تحمل الأعباء الموكلة لها، كما تم وضع نظام للمالية المحلية يعمل على ضبط مختلف العمليات المالية للجماعات المحلية ويسعى إلى تسهيل أدائها لمهامها، وكذا آليات الرقابة على تعاملاتها.

2-الجماعات المحلية والاستقلال المالي :

إن اتساع حجم المجتمعات وزيادة الطلب على الخدمات المختلفة بصورة تعكس استجابة سريعة وحقيقية لاحتياجات المواطنين و تمثيلهم و نقل وجهة نظرهم و مشاركتهم في رسم السياسات العامة التي تخدم المجتمع و المواطنين، ساهمة في إنشاء و بروز مؤسسات الدولة كشريك أساسي للحكومة ، من منطلق أن الاهتمام و العناية بالأمور العامة issues publics ليست حكرا على الحكومة حيث أن هناك عناصر أخرى تشارك ليس فقط في الاهتمام بل و في أخذ الدور في طرح الأمور العامة و المساهمة في أدوار تنموية المحلية جادة

إن الاتجاهات المعاصرة في إدارة المحلية الشاملة تتطلب مشاركة حقيقية من قبل الجماعات هذا التعبير غير شائع الاستخدام في كثير من الدول النامية لأسباب مختلفة تتعلق إما بالدور الهامشي لهذه المؤسسات أو عدم رسوخ التجربة و ممارسة هذه الإدارات في النسيج التنظيمي لتلك الدول .[2]

ثانيا: الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر

إذا كانت اللامركزية الإدارية بصفة عامة، واللامركزية الإدارية المحلية الإقليمية بصفة خاصة، من المقومات الأساسية للحكم الصالح والإدارة الرشيدة في الدولة المعاصرة، وضرورة من ضرورات تجسيد التنمية المحلية، وإذ بات من المسلمات الفكرية والعلمية في مجال التنظيم الشامل – الكلي – وفي عالم النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية المقارنة، أن نظام الإدارة المحلية الرشيدة بمفهومها الصحيح المحدد والواضح بعمليات التحكم، في تنظيمها وتسييرها ومراقبتها بكل كفاءة وفاعلية، هي من التحديات الكبرى التي تضغط باستمرار وبقوة، على كل الأنظمة والدول، فإن قضية التمويل المحلي الذاتي

[1] خالد سمارة الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2] المرجع نفسه، ص38.

المستقل للهيئات المحلية، تعد كذالك من أكبر التحديات والرهانات التي تواجه أنظمة الإدارة المحلية، ومن بينها نظام الإدارة المحلية في الجزائر، حيث تصعب أحيانا وتتعقد، عملية التحكم في الجدلية بين مبدأ استقلالية الهيئات المحلية قانونيا وإداريا وماليا، في حدود النظام القانوني للرقابة الوصائية في الدولة، و المبدأ الذي يقضي بحتمية أن تكون موارد ومصادر التمويل للجماعات المحلية، ذاتية ، وذلك لضمان تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والإدارية، لنظام اللامركزية المحلية، أي للهيئات والجماعات المحلية، في نطاق مبدأ الاستقلال وبالنظر إلى وضعية الموارد المحلية، والعجز المالي الذي تعاني منه العديد من الجماعات الخلية، وجب إدخال إصلاحات على ماليتها، حتى تستجيب للتحولات الاقتصادية والمالية التي تسارعت في الجزائر منذ سنة 1990 ،وسنحاول من خلال هذا العنصر التطرق لمختلف مصادر التمويل المحلي التي أتاحتها القوانين المتزامنة مع فترة الإصلاحات، وعلى رأسها قانوني 90-08 و 90-09 ، مع الإشارة إلى الدور الذي يلعبه الصندوق المشترك لتمويل الجماعات المحلية، كآلية ضمان ومصدر تمويلي مهم لهذه الأخيرة.

1-مصادر تمويل الجماعات المحلية:

من الأهمية بمكان وضع مشاكل التمويل كأهم عقبة تقابل الجماعات المحلية، في كافة مراحلها من بداية نشأها إلى الآن ، فإن كان يُعرف التمويل المحلي، بأنه كل الموارد المتاحة، والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية، على مستوى الجماعات المحلية، بشكل يعظم استقلالية المحليات، عن الحكومة المركزية، في تحقيق التنمية المحلية المنشودة ، وهو الأمر الذي لم يخرج عنه قانون الجماعات المحلية 90-08 و 90/09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 حيث وفي أكدت المادة 146 من قانون البلدية، على أن الجماعات المحلية، مسؤولة عن تسيير وسائلها المالية الخاصة، والتي تتكون من: مداخيل الضرائب والرسوم ومداخيل الممتلكات التابعة لها، والإعانات بمختلف أنواعها والقروض، و فيمايلي سوف تحاول الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بهذه المصادر

أ-الجباية المحلية ودورها في تمويل الجماعات المحلية:

تشمل الجباية المحلية الضرائب والرسوم، التي تحصل لفائدة البلديات والولايات، والصناديق المشتركة للجماعات المحلية، وتفرض هذه الضرائب المخصصة للجماعات المحلية، من طرف الهيئات المركزية، وذلك بعد التصديق عليها من طرف السلطة التشريعية، وتعتبر الإيرادات الجائية من أهم مصادر التمويل

للجماعات المحلية، حيث تقدر مساهمتها بحوالي 90% إذا ما تم مقارنتها مع الإيرادات غير الجبائية، كما تعد عملية تحصيلها من اولويات المجالس المحلية.

ب–المصادر غير الجبائية للتمويل المحلي:

رغم ما للجباية من أهمية كبرى في تمويل الجماعات المحلية إلا أن السلطات التشريعية وفي إطار العمل الدؤوب على دعم الاستقلال المالي للجماعات المحلية، عملت على توفير مصادر تمويلية محلية أخرى لهذه الجماعات من أهمها: الموارد المتأتية من الأملاك التابعة لها وكذا السماح لها بالاقتراض وكذا إنشاء الشركات المحلية إضافة إلى الإعانات الحكومية.[1]

2– الصندوق المشترك لتمويل الجماعات المحلية آلية ضمان ومصدر تمويلي محلي:

يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلالية المالية وبالشخصية المعنوية وذلك بمقتضى المرسوم رقم: 66/266 المؤرخ: 04/11/1986 الذي يحدد كيفية تسييره وتنظيمه، وقد تم إنشاؤه لتقليص احتياجات الجماعات المحلية من الموارد المالية، ويتكون هذا الصندوق من 04 صناديق للضمان، غير أن عدد هذه الصناديق تقلص إلى ثلاثة بموجب قانون المالية لسنة 1993 «صندوق للتضامن وصندوق للضمان ولائي وبلدي».

أ–مهام صندوق التضامن:[2] أنشئ هذا الأخير خصيصا ليوفر الخدمات التمويلية الآتية للجماعات المحلية.

–تخصيص المعادلة والإعانة الاستثنائية، للفصل الخاص بالتسيير وإعانة التجهيز والاستثمار، الخاصة بفصل التجهيز في الميزانيات المحلية.

–إعانات استثنائية: تخصص لها 05 % من ميزانية الصندوق وتوجه لكل من:

–البلديات التي تعاني عجزا لا يسمح لها بتسيير نفقاتها الإجبارية.
–حالات الكوارث الطارئة.

ب–مهام صندوق الضمان:

إن المهمة المناط كما صندوق الضمان، هي تعويض نقص القيم الجبائية المسجلة لدى الجماعات المحلية والمتمثلة في الفارق بين التقديرات والانجازات، وتأتي موارده من المساهمة الإلزامية المحددة سنويا:2% من التقديرات الجبائية للبلديات والولايات.

---

[1] موسى رحماني وسيلة سيتي، **مداخلة بعنوان واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية**، الملتقي الدولي حول تسير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر 2004

[2] مجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول المالية المحلية بالجزائر**، لسنة 2001، ص90.

المطلب الثالث: واقع المشاركة الشعبية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية خلال الفترة (2009 – 2012):

أولا: عوامل تطور الحركة الجمعوية خلال فترة (2009 –2012):

شهدت الجزائر ديناميكية لا مثيل لها للحركة الجمعوية خلال فترة (2009–2012)، بعد ما تبنت الدولة القانون الحالي المنظم لهذه التنظيمات الاجتماعية، ويمكن تفسير هذا التطور السريع والذي وصفه البعض بالانفجار في المجال الجمعوي إلى عاملين أساسيين هما:

- قناعة غالبية الجزائريين بفشل النموذج الاشتراكي فبتحقيق التنمية.
- الوضع الأمني الصعب للبلاد، وتأثيره على تغيير نظرة مؤسسات الدولة لمفهوم الأمن القومي، في ظل ظهور بوادر الأزمات تفوق التهديدات العسكرية من حيث التحدي، مثل المشاكل الاجتماعية والتخلف الاقتصادي ولهذا أصبح مفهوم الأمن القومي السائد حاليا هو المفهوم الاجتماعي للأمن.[1]

وبمنظور التطور السريع الذي عرفته الحركة الجمعوية، يعتبر مؤشر هاما على طبيعة التغير الاجتماعي والمسار الذي تسير فيه البلاد، بالنسبة إلى تطرقها لقضايا الأمن القومي والتنمية، حيث كانت نظرتها للأمن تقليدية تعتمد بالأساس على القوة العسكرية وأصبحت حاليا، نتيجة العوامل التي ذكرناها آنفا ولتبني مفهوم الاجتماعي للأمن القومي يستدعي تدخل الجميع، من اجل القضاء على الفقر والتهميش وتحقيق التنمية، ولهذا يجب التركيز على الدور الذي تلعبه المشاركة الشعبية في تجسيد وفعالية الخطط الهادفة إلى تحقيق التنمية المحلية، وهنا يجدر القول أن الجزائر بإصدارها قانون 90–31 الصادر في 1990/12/04 والمتعلق بكيفية إنشاء جمعيات وفتح المجال أمام العمل الجمعوي والمتزامن مع قانوني 90–80 و 90–90 المؤرخان في 07 افريل 1990 والمتعلقان بالبلدية والولاية، قد أسست لعقلية تنموية جديدة تقوم على النهوض وتحريك الطابع المحلي للتنمية، في ظل تعبئة ومشاركة جماهيرية يضمنها العمل الجمعوي.

[1] . مجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 91.

ثانيا: طبيعة نشاط الجمعيات خلال فترة (2009 -2015) ومدى مساهمتها في تفعيل التنمية المحلية:[1]

1-طبيعة نشاط الجمعيات ذات الطابع الوطني:

يوضح لنا الجدول الآتي تطور عدد الجمعيات ذات الطابع الوطني من سنة2000 حتى سنة 2013 وتبين لنا البيانات أن عدد الجمعيات الوطنية حتى سنة2012 ظئيلة جدا وقد عرفت ديناميكية تأسيس الجمعيات الوطنية حالة انفجار في السنوات الأولى من صدور قانون 90-31.

جدول رقم(1): عدد الجمعيات الوطنية منذ سنة 2009 إلى غاية2015:

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
عدد الجمعيات	64	72	75	12	04	02	37	765

المصدر: موقع لمديرية الجمعيات لدى وزارة الداخلية لسنة 2016.

لقد تم اعتماد خلال النصف الأول من2009 الى595 جمعية وطنية أي 77 %من المجموع العام، وتجدر الإشارة إلى أن حوالي نصف هذا العدد أي 288 جمعية تم تكوينها في السنتين الأوليتين (2009-2010)، تعتبر هذه الأخيرة طبيعيا وذلك للفراغ الكبير للجمعيات، ومن جهة أخرى للحماس والرغبة التي غمرت المواطنين، في التكفل بأنفسهم بشؤون تنميتهم المحلية، والنصف الثاني من الفترة عرف بتقلص عدد الجمعيات والذي يمكن إرجاعه إلى ما يلي:

- تمكن العديد من الجمعيات التي تأسست من قبل بفضل استمرارية نشاطها ما ملء جزء هام من الفراغ خاصة في ميادين الجمعيات المهنية والرياضية والثقافية.
- تراكم تجربة المجتمع المدني فيما يخص إحداث الجمعيات، حيث بينت العديد من الحالات أن تأسيس جمعية يتطلب تحضير جاد، وإلا سيكون مصيرها الزوال.

2-مدى مساهمة العمل الجمعوي وتفعيل التنمية المحلية:

بعد التعرض إلى تعداد وطبيعة نشاط الجمعيات الوطنية، نورد فيما يلي معطيات ودراسة جزئية أجريت سنة 2009 من طرف الأستاذ بوسنة محمد، متعلقة بتصور رؤساء الجمعيات فيما يخص عدة محاور، ويعرض لنا الجدول رقم1 تصور 30 رئيس جمعية (10 وطنية و20 محلية) حول مساهمة الجمعيات الجزائرية في ترقية الأمن والتنمية في البلاد:

[1] سعودي محمد، **أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر**-دراسة حالة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007، ص 140-141.

جدول رقم(2): تصور رؤساء الجمعيات فيما يخص مدى مساهمة مختلف الجمعيات الجزائرية في ترقية الأمن والتنمية.

النشاط	درجة المساهمة		
	قوية	متوسطة	قليلة أو معدومة
ترقية الثقافة	14	06	08
ترقية الأمن والتنمية المحلية	16	06	08
تجسيد التضامن الوطني	19	04	05
ترقية امن الدولة	03	12	04
ترقية امن الأفراد	09	06	06
ترقية الديمقراطية	08	09	06

Source : Boussena Mouhamed: Signification du Travail mativation, colloge Euro- Mghribin, Alger 6-7 November 1999.

أن التمعن في الجدول يبين لنا أن مساهمة الجمعيات الجزائرية حسب تصور هؤلاء المفحوصين الذين أجريت معهم المقابلة هي بالأساس في تجسيد التضامن الوطني وترقية التنمية الثقافية والاجتماعية، وتأتي عملية ترقية امن الأفراد والأملاك والديمقراطية في الدرجة الثانية.

المبحث الثالث: مضمون وأهداف برامج دعم النمو في الجزائر (2009-2015)

رغم التحسن المستمر للمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري مع نهاية التسعينات من القرن الماضي، إلا أن معدلات الاقتصادية بقيت جد صعبة وبعيدة عن المستويات المرغوب فيها وهو ما دفع السلطات إلى التفكير في ميكانيزمات اقتصادية، بإمكانها النهوض بالاقتصاد، والخروج بسياسة اقتصادية انجح والوصول إلى الأهداف المرجوة، وجدير بالذكر أن الجزائر وخلال فترة التسعينات من القرن الماضي على اثر الأزمة التي عصفت باقتصادها، تطرقنا إلى تطبيق سياسات اقتصادية، إلا أن هذه الإصلاحات اصطدمت بعراقيل متعددة أهمها المعارضة الشعبية وما ترتب عنها من مشاكل اجتماعية تمثل انعكاسا مباشر لتطبيقها، زيادة عن ذلك ضعف النظام المصرفي ويعد عامل جد مثبط لسرعة وفعالية السياسة النقدية، والتي تعد أهم أداة للسياسة الاقتصادية، ومع هذا التخطيط الاقتصادي ظهرت في بداية الألفين أصبح ما يعرف بسياسة الإنعاش الاقتصادي، في ظل وجود بحبوحة مالية ساهم في حدوثها ارتفاع أسعار النفط، وسنتطرق في مبحثنا هذا إلى الإطار المفاهيمي لسياسة الإنعاش الاقتصادي ومقوماتها وذلك من خلال تناول ثلاث مطالب رئيسية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيم لسياسة الإنعاش الاقتصادي

أولا: مفهوم سياسة الإنعاش وأهدافها:

من المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي هناك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود. وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، والهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. غالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص أو العمومي، الاستهلاكي أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن "سياسة جانب العرض supply side economics" التي تدافع عن الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب) على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر من ظرفي[1].

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص 147، 148.

ثانيا: وسائل سياسة الإنعاش:

للقيام بهذه السياسة تستعمل الدولة عادة واحدة من وسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا.

تطبق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

-التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة...) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيز للطلب. بما أن الهدف إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع فان هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تندرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية مثلا التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).

-الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

-مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.

-تحقيق الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

أما فيما يخص سياسة الإنعاش بواسطة العرض (التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات اقل كلفة وأكثر جاذبية) فان تدخل الدولة (غير مباشر) يكون في الغالب بواسطة سلسلتين رئيسيتين هما:

-تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما يشجع على الاستثمار الخاص.

-القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوزيع نشاطها، مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث والتطوير التكنولوجي الجديدة...الخ.

ويعتقد[1] البعض أن سياسة الميزانية وبصفة عامة تعد أكثر فعالية في البلدان النامية، مقارنة بوسائل السياسة الاقتصادية الأخرى، ولاسيما السياسة النقدية ذلك أن عدم وجود سوق رأسمالية (رؤوس الأموال) حقيقة في هذه البلدان يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، في

[1] خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006، ص 325.

حين أن اتصال أدوات سياسة الميزانية بأمور الحياة اليومية للشعوب النامية يجعل منها أكثر تأثيرا في مستوى الإنفاق العام والخاص والاستثمار، وبالتالي في تحريك عجلة الاقتصاد إلى الأمام[1].

ثالثا: برامج التنمية كآلية لتجسيد سياسة الإنعاش الاقتصادي

تعرف برامج التنمية بأنها: " عبارة عن مجموعة من الأهداف تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة، باستعمال أدوات وسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة تخلف والركود إلى حالة النمو المستدامة الذي يشمل جميع القاعات والذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية".[2]

وهي بذلك تتكون من ثلاثة عناصر هي:

- الأهداف التي تسعى البرامج لتحقيقها.
- الوسائل والأدوات التي تتخذها لتحقيق الأهداف.
- الفترة اللازمة لانجاز وتحقيق هذه الأهداف.

كما لها عدة أصناف حسب المعيار المستخدم في تحديدها والتي نوجزها فيما يلي:

1-تقسيم برامج التنمية على أساس الفترة الزمنية: وتشمل ثلاثة أنواع هي:

- برامج تنمية اقتصادية طويلة الأجل لمدة أكثر من 10 سنوات.
- برامج تنمية اقتصادية متوسطة الأجل مدتها تتراوح ما بين 3 و7 سنوات.
- برامج تنمية اقتصادية قصيرة الأجل مدتها عام واحد.

2-تقسيم برامج التنمية حسب معيار الشمول: وله كذلك ثلاثة أنواع نلخصها فيما يلي:

- برامج اقتصادية شاملة: تشمل جميع النواحي الوطن وقطاعاته الاقتصادية.
- برامج تنمية اقتصادية قطاعية: تستهدف عدة قطاعات أو قطاعا معينا.
- برامج تنمية إقطاعية على مستوى المشروع: وهنا تدخل ضمن الدراسات الاستراتيجية لأي مشروع اقتصادي، يتم من خلاله تحديد ربحية والجدوى الاقتصادية منه وكذا مكان إقامته...الخ.

3-تقسيم برامج التنمية الاقتصادية بناءا على المعيار الجغرافي:

- برامج التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.

---

[1] محمد مسعي، مرجع سابق، ص 149.

[2] بوفليح نبيل، **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، 2004/2001 المطبقة بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2005، ص 1014.

- برامج التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي: وتشمل أقاليم محددة، هدفها إعادة التوازن الاقتصادي بين مختلف أقاليم البلد الواحد. [1]

- **4-تقسيم برامج التنمية الاقتصادية على أساس درجة المركزية:** وهنا نقسمها إلى ممركزة وغير ممركزة:

- برامج اقتصادية ممركزة: وهي برامج تنموية تعتمد على السلطة المركزية بصفة تامة، من حيث تحديد الأهداف والوسائل والأقاليم التي تشملها البرامج وغيرها من العناصر المشكلة له.

- برامج التنمية اللامركزية: هي برامج تنمية اقتصادية قائمة على المشاركة الفعالة للسلطات المحلية حيث يترك لها المجال لحرية الاختيار المشاريع والقطاعات التي تشملها هذه البرامج.

المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2009-2015):

تبنت الدولة منذ سنة 2000 سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وخصصت لهذه السياسة غلاف مالي أولي قدر ب 525 مليار دج، قبل أن يصبح غلافه المالي المقدر بحوالي 1216 مليار دج بعد إضافة مشاريع جديدة له، وإجراء إعادة تقييم لمعظم المشاريع المبرمجة مسبقا.[2]

امتدى برنامج الإنعاش الاقتصادي على الفترة (2009-2015)، يتمحور على أنشطة الموجهة لدعم المؤسسات، والأنشطة الإنتاجية والفلاحية والنقل، والمنشئات وغيرها، لتحسين مستوى المعيشة وللتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة فانه يهدف إلى دفع الأنشطة عبر كل التراب الوطني، كما انه يهدف إلى مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي والجهوي.[3]

أولا: خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: تميز هذا البرنامج بمجموعة من الخصائص تمثلت أساسا في:

-تبنى هذا البرنامج النظرية الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال.

-تم تكييف البرنامج وفقا للظروف السائدة آنذاك، حيث اعد وفقا للقدرات الحقيقة التمويلية للجزائر.

---

[1] خلوفي عائشة وآخرون، **تقييم آثار الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار، والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 1، يومي 11، 12 مارس 2003، ص 4.

[2] نفس المرجع، ص16،17.

[3] ناصري راضية، **تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل ماجستير علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 82.

-رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات لمؤسساتية والهيكلية بهدف الحصول على نتائج ايجابية، منها عصرنة إدارة الضرائب ووضع صندوق ترقية المنافسة الصناعية وتهيئة المناطق الصناعية...الخ.

-أن نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي والقطاع الطاقة والقطاع الاقتصادي العام...الخ.

-ما يفوق 74% من الغلاف المالي للبرنامج يندرج في إطار اعتمادات الدفع للسنتين الأوليتين من تطبيق هذا البرنامج.

-جاء هذا البرنامج في أعقاب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري شكلا ومضمونا.[1]

ثانيا: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

من خلال هذا البرنامج تم وضع مجموعة الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تكملة الأعمال التي هي في طور الانجاز.
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية.
- دعم النشاطات الإنتاجية مثل الفلاحة.
- إنشاء المشاريع رامية إلى التنمية المستدامة.
- تعزيز الخدمات العامة، وتحسين إطار المعيشي، تنمية الموارد البشرية.[2]

ثالثا: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، تعزيز الخدمات العمومية في عدة ميادين مثل الري والنقل، الهياكل القاعدية تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، كما هو موضح في الجدول الآتي: [3]

---

[1] خلوفي عائشة، مرجع سابق، ص 4.

[2] العيد غربي، **دراسة تحليلية لأثر تنمية القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر**،1999-2009، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الوادي، 2011/2010، ص 75.

[3] بوعتة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنهوض الاقتصادي خلال الفترة 2001، 2014، جامعة سطيف 1، يومي 11، 12 مارس 2013، ص 11.

الجدول رقم(3): يمثل مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

السنوات / القطاعات	2009	2010	2011	2012	المجموع مبالغ	المجموع نسبة %
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
دعم الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى والمنشئات القاعدية	93.0	77.8	37.6	2.0	210.0	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2009، الدورة العامة 19، نوفمبر 2009، الجزائر، ص 123.

أن الجدول أعلاه يبين لنا:[1]

- أن قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية قد خص بأكبر حصة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات.

- كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8 %من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك سعي الحكومة لتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن.

-أما قطاع الفلاحة: فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداءا من سنة 2009.

- فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فقدر ب: 45 مليار دج من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

[1] نبيل بوفليح وآخرون، **دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 4،5.

-أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ انه تركز أساسا على السنوات: 2009، 2010، 2011 بقيمة: 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج على التوالي من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2008 لم تحض إلا ب 20.5 مليار دج، وهذا يشير على أن الحكومة عازمة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع خلال أقصر فترة زمنية ممكنة لغرض تحسين الظرف الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائري.

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009 – 2015:

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2015 كحلقة وصل لمخطط دعم الإنعاش السابق له، وكخطوة ثانية في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، فهذا البرنامج يختلف عن برنامج دعم الإنعاش من حيث المدة والتخصيص المالي لسببين أساسيين، السبب الأول يتعلق بالضرورة الملحة لتغطية نقائص وقعت إثناء وبعد تنفيذ مخطط الدعم، والسبب الثاني يخص التراكم المتزايد للادخار الوطني بفعل فقاعة أسعار المحروقات.[1]

أولا: مميزات البرامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

تمثلت خاصية هذا البرنامج منذ بدايته من قبل رئيس الجمهورية في 8 افريل 2009 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2015، بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزنة وقد تضمنت عملية التوسعة هذه:

- برنامجا تكميليا مخصص لفائدة ولايات الجنوب
- برنامجا تكميليا من 27000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش.
- 200مليار دج من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات 2009-2012.
- الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1216 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.

بالإضافة إلى تخصيص ما قيمته 22.6 مليار دج لقطاعات الدولة الأخرى في إطار دائما لتحديث وتحسين الخدمة العمومية.

[1] مدوري عبد الرزاق، **عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائري**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2013، جامعة سطيف1، يومي 11، 12 مارس 2013.

-تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال تم تخصيص 50 مليار دج لهذا المجال من اجل تطوير شبكة الهاتف الثابت والهاتف النقال، وتدفق على السرعة للأنترنت.

ومن كل ما سبق نستنتج أن الناشطون في مجال السياسات العمومية عملوا بمفهوم الأولوية في ترتيب محاور التنمية فجاء كل من محور تحسين معيشة السكان ومحور تطوير المنشات الأساسية كعناوين أساسية في جدول أعمال الحكومة.

-ترقية الاستثمار: تم تخصيص 4.5 مليار دج لهذا القطاع بهدف خلق الجو والمناخ المناسب لجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدي: خصص له ما قيمة 4 مليار دج، وذلك لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير النشاط الاقتصادي، وكذا أهمية الصناعات التقليدية في المجتمع الجزائري، ويهدف هذا البرنامج إلى:[1]

- انجاز مشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- انجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعادة تأهيل وحدات الإنتاج الصناعة التقليدية.
- دراسة وانجاز هيئات دعم (غرف للصناعة التقليدية والحرف).
- دعم أعمال الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

-السياحة خصص لها ما قيمته 3.2 مليار دج من اجل دعم تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي.

-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: معنى أن السلطات العمومية تسعى إلى تحسين علاقة المواطن بالإدارة، وتقديم الخدمة العمومية لمستوى التطورات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وخصص لهذا البرنامج 203.4 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

- قطاع البريد والتكنولوجيات: خصص لهذا البرنامج ما قيمته 16.3 مليار دج.
- قطاع العدالة: خصص له 34.0 مليار دج
- قطاع التجارة: خصص له 2 مليار دج
- قطاع الداخلي: خصص له 64 مليار دج
- قطاع المالية: خصص له 65 مليار دج.

[1] مصالح الوزير الأول، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009، الجزائر**، موقع الجريدة الرسمية، افريل 2005، ص 17.

-تطوير المنشئات الأساسية: احتل هذا المحور المرتبة الثانية بنسبة 40.5 % من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذا يظهر الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة لقطاع البنية التحتية والمنشئات الأساسية، وهذا يعكس الدور الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج.

-دعم التنمية الاقتصادية، يحوي هذا البرنامج ثلاثة قطاعات رئيسية هي:[1]

1-الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له ما قيمته 300 مليار دج، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج المحروقات بعد قطاع الخدمات وتضمن هدا البرنامج إلى:

- تطوير المستثمرات الفلاحية
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة
- مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها
- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي
- عمليات حماية السهوب وتنميتها

2-الصناعة: حيث خصص لها 13.5 مليار دج، وذلك لزيادة التنافسية بين المؤسسات الصناعية والوصول إلى أعلى مقاييس الجودة.

3-الصيد البحري: خصص له 12 مليار دج بهدف تطوير أعمال الصيد البحري سواء ما تعلق بالورشات الصيانة وتربية المائيات، وكذا التجهيزات الإدارية والمعلوماتية.

[1] . نبيل بوفليح وآخرون، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقي الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 4، 5.

الجدول رقم(4): توزيع المخصصات المالية لمحور تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات 2009-2015.

القطاعات	المبالغ بالمليار دينار جزائري
السكنات	555.0
الجامعة	141.0
التربية الوطنية	200.0
التكوين المهني	58.5
الصحة العمومية	85.0
تزويد السكان بالماء	127.0
الشباب والرياضة	60.0
الثقافة	16.0
إيصال الغاز والكهرباء للبيوت	65.0
أعمال التضامن الوطني	98.0
تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1
انجاز منشئات للعبادة	10.0
عمليات تهيئة الإقليم	26.4
برامج بلدية للتنمية	200.0
تنمية مناطق الجنوب	100.0
تنمية مناطق الهضاب العليا	150.0

المصدر: مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2015، الجزائر، افريل 2009، ص 6.

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، ويشمل هذا البرنامج في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(5): مضمونة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2015:

القطاعات	المبالغ بالمليار	النسب %
تحسين ظروف المعيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشئات الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2015، الجزائر، افريل 2009، ص 8.

من خلال الجدول يتضح أن محتوى البرنامج التكميلي يشمل على المحاور التالية[1]:

-**تحسين ظروف معيشة السكان:** يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب 45.5%، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير أداء الاقتصادي من خلال انعكاسه على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي.

وقدر إجمالي الغلاف المالي المتعلق بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 ب 9680 مليار دج لحوالي 130 مليار دولار أمريكي، بعد إضافة عمليات إعادة تقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[2].

ثالثا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في مسار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في مسيرة الإنعاش الاقتصادي الجاري، وتم اختيار الأهداف المراد تحقيقها من هذا البرنامج وتم تلخيص هذه الأهداف على النحو التالي:[3]

-تحديث وتوسيع الخدمات العامة

-تحسين مستوى معيشة الأفراد

-تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية

[1] – نبيل بوفليح وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 7.

[2] – خلوفي عائشة واخرون، مرجع سابق، ص 5.

[3] – نبيل بوفليح وآخرون، مرجع سابق، ص 6.

-رفع معدلات النمو الاقتصادي

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأهداف والتي تعتبر مكملة للأهداف المذكورة أعلاه ومن أهمها:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية قصد تسهيل الاستثمارات الخاصة الوطنية أو الأجنبية.
- مرحلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية والوطنية المواكبة للإنتاج العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والبنكي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة الغير مشروعة التي تحل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- النهوض بتنمية مستمرة متصفة عبر قطر الوطن من خلال تثمين الثروات الوطنية وتطويرها في جميع القطاعات.

خلاصة الفصل الأول:

إن استراتيجية التنمية المحلية المتكاملة الجوانب هي التي ترتكز على الأبعاد الثلاثة المتمثلة في البعد الاقتصادي من خلال البحث عن القطاعات والمقومات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة، والبعد الاجتماعي من خلال توفير الحاجيات الأساسية للفرد من عدالة وصحة وتعليم وسكن، اضافة الى البعد البيئي من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على البيئة وفق التوزيع العادل والشامل للأجيال الحاضرة والمستقبلة، وهو ما يؤدي في المحصلة النهائية الى انشاء جماعات محلية مسؤولة تنمويا، اجتماعيا، وبيئيا، وبالتالي تحويل الجماعات المحلية من مجرد هياكل مرافقة للدولة الى دوائر لصنع القرار المحلي قائمة على المبادرة الاقتصادية واشراك مختلف طبقات المجتمع والفاعلين الاقتصاديين على المستوى المحلي.

بالإضافة إلي ضرورة إيجاد استراتيجية واضحة للتنمية المحلية تضمن التكامل بين هذه المقومات، وتأخذ بخصوصيات المنطقة، حيث تواجه هذه الأخيرة في الدول النامية عدة معوقات متنوعة، منها ما هو اجتماعي راجع للقيم السائدة في المجتمع، وضعف الشعور بالمسؤولية الايجابية نحو المجتمع، وانتشار الأمية، وتجاهل المشاركة الشعبية، وطبيعة القيادات المحلية وطرقها للاتصال بالجماهير، ومعوقات اقتصادية من أهمها: نقص مصادر التمويل المحلي وتنوع النفقات والحصول على معونات مشروطة، وكذا الآثار المترتبة عن التحولات الاقتصادية...الخ، بالإضافة إلى معوقات إدارية متنوعة.

رغم الطاقات الجماهيرية الكبيرة التي تملكها الجزائر، إلا أنها تبقى غير مستغلة بشكل جيد، فيما من شأنه النهوض بالواقع التنموي المحلي، نظرا لغياب التأطير وآليات تفعيل هذه الطاقات من طرف التنظيمات الجمعوية، في ظل سيادة فكرة الانتفاع الفردي من التمويل المخصص لها، مما أنقص من ثقة الجماهير بها، وزاد من حجم التواكل على إمكانيات الدولة للقيام بعملية التنمية، وقد أظهرت الأزمة الخانقة للتسعينات من القرن الماضي، مدى الجمود الذي يميز العمل الجمعوي فيما يخص المبادرات التنموية.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية للأثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بولاية الوادي (2009-2015)

تمهيد:

يمثل هذا الفصل دراسة حالة ميدانية، تتناول ولاية الوادي، والتي تعتبر من إحدى ولايات الوطن تضررا من حالة نقص الامن، التي شهدها البلاد خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي، مما ساهم في استفحال الظواهر الاجتماعية السلبية، من فقر وبطالة و...الخ، وزاد من تعميقها الركود التنموي بالولاية، رغم ما تزخر به من إمكانيات مادية وبشرية، بالنظر إلى موقعها الجغرافي وشساعة الأراضي الفلاحية، وتنوع ثرواتها الطبيعية، خاصة ما تعلق منها بالمحاجر، فضلا عن ذلك، احتوائها لعدد كبير من البلديات على مستوى الوطني، بعدد 30 بلدية، كلها تعاني عجزا كبيرا عن قيامها بمهامها التنموية، ونظرا لأن إشكالية بحثنا تدور حول الأثر المترتب عن برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بالجزائر، فإن العوامل سابقة الذكر والمجتمعة في ولاية الوادي، ستمكننا من تحديد أثر هذا البرنامج على مؤشرات التنمية المحلية، من خلال تتبع النتائج المترتبة عن تطبيقه بالولاية، ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية تناولنا ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية بولاية الوادي قبل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.

المبحث الثاني: دور عجز هيكل التمويل المحلي لولاية الوادي في تعطيل التنمية المحلية بها.

المبحث الثالث: الآثار المرتقبة لتطبيق برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بولاية الوادي.

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية بولاية الوادي قبل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

نظرا لاختيارنا ولاية الوادي كحالة تطبيقية لموضوعنا هذا، فسنحاول أن نلقي نظرة شاملة على امكانيات الولاية، وأهم الخصائص التي تميزها من خلال إعطاء مقدمة عن الولاية، تتناول مساحتها وعدد سكانها، وأهم مواردها، وكذا خصائص المجتمع المحلي، فضلا عن التطرق إلى مجموع المشاكل التنموية التي تراكمت بالولاية، خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، وهذا من أجل تحديد حجم الأعباء التنموية، التي ستتكفل بها البرامج المطبقة، في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، واهمها برنامج دعم النمو.

المطلب الأول: تقديم ولاية الوادي

تقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي من الوطن، وتبلغ مساحة ولاية الوادي حوالي 44.585 كلم$_2$

يحدها من الشمال ولايات تبسة وخنشلة وبسكرة- .

يحدها من الجنوب ولاية ورقلة.

يحدها من الغرب ولايات الجلفة وبسكرة وورقلة.

يحدها من الشرق الجمهورية التونسية.

تتوزع ولاية الوادي على 12 دائرة إدارية، وتنقسم إلى واديين مختلفين

منطقة وادي سوف وتقع وسط العرق الشرقي وتضم 22 بلدية

منطقة وادي ريغ وتقع في الأراضي المنبسطة وتضم 8 بلديات

الوادي – النخلة –حاسي خليفة

كوينين – أميه ونسة – الطريفاوي

قمار – وادي العلندة – المغير

تغزوت – الطالب العربي – اسطيل

ورماس – دوار الماء – سيدي خليل

الرقيبة – بن قشة – أم الطيور

الحمراية – الدبيلة – جامعة

البياضة – حساني عبد الكريم – سيدي عمران

الرباح – المقرن – تندلة

العقلة – سيدي عون – المرارة.

- **مظاهر السطح**

يسود وادي سوف عدة مظاهر منها:

العرق ينتمي السطح إلى العرق الشرقي الكبير إذ تغطي الرمال معظم الأراضي (ثلاثة أرباع المساحة) وهي رمال ناعمة ذات ألوان بيضاء وصفراء، تتقاذفها الرياح في كل اتجاه، وقد نتج عن ذلك شكلين:

الأول: هو الكثبان الرملية التي تتواجد بصورة كبيرة في جنوب سوف، وتختلف ارتفاعاتها حيث يصل أحدها 127م.

أما الثاني: فهو المنخفضات والأودية، فتعتبر سوف أخفض نقطة في العرق الشرقي الكبير، حيث ينخفض دون مستوى سطح البحر بـ 25م عند شط ملغيغ.

الحمادات الرملية وتغطي المنطقة الشمالية لسوف، وهي طبقات حجرية متنوعة تحت الرمال، ومن تلك الطبقات "الترشة" وتستعمل لصناعة الجبس، أما "اللوس" فهي حجارة صلبة متشابكة تستعمل في البناء لصلابتها، وتوجد بغمرة والمقرن وشرق الزقم، أما"الصلصالة" أو "السميدة" فتوجد في غمرة والدبيلة والمقرن وتستعمل للبناء.[1]

المطلب الثاني: طبيعة المجتمع المحلي بولاية الوادي

نال مفهوم المجتمع المحلي نصيب لا بأس به من الدراسة في فصلنا الأول من مذكرتنا هذه، وذلك نظرا لما له من أهمية بالغة في تجسيد المفهوم الحقيقي والموسع للتنمية المحلية والتي لا يمكن أن يتم تجسيدها فعلا دون شحذ الهمم والطاقات الكامنة لدى أفراد المجتمع المحلي، وهذا لا يتأتى إلا من خلال المعرفة الجيدة بطبيعة أي مجتمع محلي، مستقر في منطقة معينة، وتشخيص مختلف خصوصياته ومميزاته، لتكون الموجه الأساسي للسياسة التنموية المعنية في تلك المنطقة، وهو هنا يشكل الحاضنة الأساسية لمجموع مقومات وركائز تجسيد التنمية المحلية، ومن هذا المنطلق فقد رأيت أنه ومن أجل أن تكون دراستنا أكثر إلماما بالموضوع ، ضرورة التطرق إلى طبيعة المجتمع المحلي لولاية الوادي، خاصة وأن الولاية يقطن بها حوالي 46000 نسمة ، فضلا عن رقعتها الجغرافية الواسعة والتي تلعب دورا هاما في تحديد خصائص المجتمع المحلي.

يمكن تقسيم الولاية من الناحية الطبيعية والقدرات الاقتصادية التي تتوفر عليها إلى:

خصائص المناخ:

تبعد الوادي (عاصمة وادي سوف) عن البحر بـ 390 كلم، ويبلغ متوسط ارتفاع المنطقة عن سطح البحر 80م.

[1] موقع مديرية التجارية لولاية الوادي 2017/4/19.

الحرارة: يصل المتوسط الحراري في فصل الصيف إلى 34° وقد يتعدى في بعض الأحيان 50° حيث تكون الرمال شبه ملتهبة، وفي فصل الشتاء يكون المتوسط الحراري 10°، وعندما تشتد البرودة وخاصة ليلا تنخفض إلى ما دون الصفر

الرياح: تمتاز منطقة وادي سوف بحركة هوائية نشطة على مدار السنة

فتهب رياح شمالية، وشمالية غربية (الظهراوي)من فيفري إلى أفريل

وتهب رياح شرقية (وتسمى البحري) وهي منعشة من أوت إلى أكتوبر

وتهب رياح جنوبية (وتسمى الشهيلي) وهي حارة ويكون ذلك خلال الصيف

الأمطار: هي قليلة ونادرة بسبب بعد المنطقة على البحار، ويصل المتوسط السنوي للتساقط بالمنطقة إلى 80.3 ملم.

الغطاء النباتي: يتميز الغطاء النباتي بسوف بالجفاف وكثرة الرمال، ومع ذلك توجد نباتات طبيعية متنوعة ذات جذور طويلة تنمو في الأودية وأطراف الكثبان الرملية، ويعتمد عليها البدو في رعي حيواناتهم، وقد ذكر منها صاحب الصروف أكثر من 80 نوعا أهمها: الحلفاء، البشنة، العضيد، السعد، الشيح، إضافة إلى أشجار من الحطب كالازال، العلندي، الزيتاء، المرخ، الرتم، الطرفاء وغيرها.

الثروة الطبيعية:

تعتبر ولاية الوادي منطقة ذات أهمية استراتيجية فيما يتعلق بالثروات فهي:

- تضم أكبر ثروة للنخيل على المستوى الوطني وأكبر منتوج.
- تحوي أكبر احتياطي وطني من المياه الجوفية.
- تربتها صالحة للزراعة والبناء وصناعة الآجر والجبس.
- بها أكبر منجم أفريقي من ملح المائدة والملح الصناعي (شط ملغيغ وشط مروان).
- بها مساحة معتبرة غاب ورعوية، تضم أكبر عدد من الإبل على المستوى الوطني.
- تنتج 25 % من المنتوج الوطني من التبغ (المرتبة الأولى).
- أول منتج وطني للفول السوداني ولها إنتاج معتبر من البطاطا.
- أراضيها تستوعب زراعة 10 ملايين نخلة وأكثر تربة وماء.
- تتميز بموقع مهم لوجود 300 كلم حدود خارجية (مع الجارتين تونس وليبيا).

المناطق الرطبة:

تحتوي الوادي على بعض المناطق الرطبة والتي من أبرزها:

- شط مروانة ببلدية المغير ويتربع على مساحة 8534 كلم^2.
- شط وادي خروف ببلدية سطيل.
- شط ملغيغ بين الوادي وبسكرة.

– شط التاجر.

– شط عياطه ببلدية سيدي عمران.

مع الإشارة إلى أن هناك الكثير من الأحواض والشطوط التي لم يتم إحصاؤها بعد. أما الأحواض والشطوط المعروفة فتتميز بتدهور الوسط البيولوجي لها من نباتات وحيوانات نتيجة لتلوثها بمياه التشحيم ومياه الصرف القذرة وعمليات الصيد المحضورة.[1]

المطلب الثالث: وقع التنمية المحلية بولاية الوادي قبل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

إن الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها ولاية الوادي، فضلا عن طابعها الجغرافي جعلاها تكون أكثر عرضة لما يمكن أن نسميه صدمة قوية لواقعها التنموي، على اثر ظهور الأزمة الأمنية مطلع التسعينات، حيث عاش الإرهاب الهمجي خرابا في مختلف الهياكل، تربوية كانت أو صحية أو اقتصادية...الخ ، وما زاد الطين بلة تزامن هذه الظروف مع إتباع الجزائر سياسات الإصلاح الاقتصادي، المنتهجة من طرف صندوق النقد الدولي، وما ترتب عنها من إغلاق للمصانع والوحدات الاقتصادية العمومية المتنوعة، مما جعل من المشاكل المترتبة خلال هذه الفترة ذات أوجه متعددة، من بطالة وفقر، ولا أمن ولا تنمية، وهو ما يشكل اصطلاحا مربع الأزمة، التي حاولت السلطات المركزية معالجته مع نهاية التسعينات، حيث ومع استتباب الأمن، بدأ العمل بسياسة الإنعاش الاقتصادي، من أجل خلق ديناميكية تنموية تمس المجتمعات المحلية مباشرة وعلى وجه الخصوص، الأمر الذي جعل قطاع التنمية المحلية يمثل أهم محور تنموي لمجموع البرامج التنموية التي أطلقت في إطار هذه السياسة، حيت تم استهداف هذا القطاع عن طريق نمطين، أحدهما مباشر والأخر غير مباشر، يتضمن مختلف المشاريع المنجزة في إطار باقي القطاعات الأخرى «أشغال عمومية فلاحة، إصلاحات اقتصادية...»، تحت بند انجاز المخطط الوطني للتنمية، والذي يشكل بالأساس من المخططات التنموية القطاعية، وهي أهم عناصر لتحريك التنمية المحلية.

إذا ومن أجل إعطاء صورة متكاملة عن واقع التنمية المحلية لولاية الوادي، خلال هذه فترة « مرحلة الإصلاحات الاقتصادية» التي سبقت تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، لا بد لنا من تحديد دقيق لحجم وعدد الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تحتويها الولاية، ومدى تنفيذ ما تم برمجته في إطار برامج التنمية البلدية والقطاعية، وهدفنا من عملية التقييم هذه هو معرفة حجم المستلزمات التنموية التي لا باد لأي برامج تنموية لاحقة أن توفرها، من أجل خلق ديناميكية فعلية على مستوى التنمية المحلية للولاية، ونظرا لكون التنمية المحلية تمثل بحق مفهوم التنمية الشاملة «الاقتصادية والاجتماعية» فقد رأيت

[1] موقع مديرية التجارة لولاية الوادي 2017/4/22

أن أقسم مطلبي هذا إلى فرعين يتناول الأول واقع التنمية الاجتماعية بالولاية خلال فترة التسعينات والثاني واقع التنمية الاقتصادية بالولاية خلال نفس الفترة.

أولا: واقع التنمية الاجتماعية بالولاية خلال فترة التسعينات:

إن كان من الصعب الفصل بين مكونات المجتمع لاستحالة ذلك، وما يتم من فصل في بعض الأحيان بين طبقات المجتمع حسب الوظيفة والجنس أو السن أو المستوى التعليمي، فإن ذلك في حقيقة الأمر لمجرد تسهيل الدراسة، فإنه من الصعب أيضا الفصل بين المجالات المختلفة، والتفريق بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي، لأن كل منهما يؤثر في الأخر، فالبطالة مثلا لها جانب اجتماعي لكن لا يمكن فصلها عن الجانب الاقتصادي، والتعليم له جانب اجتماعي ولكن لا يمكن أن تخفى أثر التعليم والتكوين في التطور الاقتصادي، لأنه يسمح للفرد بأن يتلقى ويدرك ما يجب القيام به، من أجل زيادة المنتوجات وتحسين نوعيتها، ونفس الشيء يقال عن السياحة التي لم تعد طريقة للتعريف بالذات والعادات والتقاليد فقط، بل أصبحت موردا اقتصاديا هاما للدول التي تعرف كيف تسوق منتجاتها السياحية التي هي موروث اجتماعي وثقافي.

ومن هنا فإننا ستناول في فرعنا هذا قطاعات متعددة هي: التربية والتعليم، قطاع التكوين المهني، قطاع الصحة والسكان، النقل والمواصلات.

أ- **قطاع التربية والتعليم:** يعتبر قطاع التربية والتعليم، من أهم القطاعات على الإطلاق، نظرا للدور الذي يلعبه في تحسين وتنمية القطاعات الأخرى، عن طريق ما يقدمه للقائمين بها وعليها، من تعلم يساهم في تحسين وتعجيل التدريب، الذي هو المدخل الأساسي لأي تقدم، وقد أولت الجزائر للقطاع عناية بالغة حيث استحوذ خلال العقود التي تلي الاستقلال على نسبة هامة من ميزانية التسيير والتجهيز، فتراوحت نسبة ميزانية قطاع التربية والتعليم بين 11 % سنة 1963 و 29.71 سنة 1990 من الميزانية الكلية للتسيير، على مستوى الدولة ، وذلك من اجل مواجهة الأعداد الكبيرة من التلاميذ الذين يكملون المدارس، والتي تقارب ربع السكان، مما يقضي لتمدرسهم توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة والمتمثلة في الهياكل التعليمية المختلفة، وقد مكنت هذه الجهود من رفع معدل التمدرس لدى الجنسين وخفض نسبة الأمية من 62.30 سنة 1966إلى 23.56 % سنة 1988 الذكور من 85.40 % سنة 1966 إلى 40.70% سنة 1998 ، لدى الإناث بمجموع هذه النسب يقدر بـ: 74.6% سنة 1966 إلى 31.9 % سنة 1998[1]، وعن انعكاس تلك الجهود على المستوى المحلي، من حيث الانجازات في قطاع التربية والتعليم وعلى مستوى ولاية الوادي، حيث يمكن أن نلمس ذلك من خلال الهياكل التعليمية المنجزة بعد الاستقلال والمتزايدة من سنة إلى أخرى وصولا الى سنة2015 وهو ما منحه لنا الجدول رقم (1) الذي يلخص لنا

[1] عن الموقع الوطني لدوان الوطني للإحصاء .www.ons.dz/03/02/2017

التطور العددي للهياكل التعليمية من سنة 2011الى غاية2015، والأعداد البشرية المتعلقة بالقطاع لسنوات اختيرت بشكل موزع على فترات:

الجدور رقم(1): يوضح التطور العددي للهياكل التعليم والموارد البشرية التي تشرف عليها في ولاية الوادي خلال الفترة (2011-2015).

اطوار التعليم	الموسم الدراسي / تعيينات	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
التعليم الابتدائي	مجموع المدارس	670	675	677	680
	مجموع الأقسام	2480	2560	2600	2658
	مجموع المطاعم	664	673	676	679
	مجموع التلاميذ	99540	99672	99840	100214
	مجموع المعلمين	3715	3742	3763	3826
	نسبة التأطير(عدد التلاميذ للمدرية الواحدة)	58	61	61	62
	نسبة المعلمين المرسمين	%84	%85	%85	%92
	معدل التسرب المدرسي	%8.6	%8.5	%7.4	%9.25
التعليم المتوسط	مجموع الإكماليات	520	524	524	526
	عدد الداخليات	20	23	26	27
	مجموع التلاميذ	62178	65230	65325	66124
	مجموع الأساتذة	1689	1724	1768	1792
	عدد الموظفين الإداريين	1104	1282	1312	1365
	نسبة التأطير	18	19	20	24
	نسبة الأساتذة المرسمين	%81	%84	%88	%91
	معدل التسرب المدرسي	%4.5	%7.25	%9.75	%8.25
التعليم الثانوي والتقني	مجموع المؤسسات	68	69	69	72
	عدد الداخليات	12	14	17	20
	مجموع التلاميذ	11247	12581	13408	14250
	عدد الموظفين الاداريين	570	592	612	687
	نسبة التأطير	16	18	19	20
	نسبة الأساتذة المرسمين	%78	%82	%86	%93
	معدل التسرب المدرسي	%27.06	%20	%18	%19

المصدر: احصائيات عن مديرية التربية لولاية الوادي، 2015

وقد كان لفترة ازمة اقتصادية اثارا مختلفة على قطاع التربية والتعليم، وبالتالي عرفت مدارس اكتظاظا كبيرا للتلاميذ وقاعات التدريس، حيث أصبح عدد التلاميذ يتراوح ما بين 40 إلى 50 تلميذ في القسم الواحد، ولعل دور التعليم ومؤسساته في عمليات النمو الاقتصادي والتنمية يتحدد بأساليب متعددة، منها:[1]

-إن التعليم يؤثر في النمو الاقتصادي والتنمية عن طريق إكساب الأفراد المهارات المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والإسهام في إنتاج السلع والخدمات.

-يسهم التعليم في إكساب قوى العمل بالاتجاهات الملائمة للإنتاج، وغرس حب العمل، لا سيما العمل اليدوي والتقني، مما يساعد على إحداث النقلة النوعية اللازمة من الإنتاج التقليدي إلى عالم الإنتاج القائم على استخدام الآلة والتقنيات الحديثة.

إذن فالعلاقة بين التعليم والنمو والتنمية الاقتصادية علاقة تبادلية أزلية راسخة وقوية، خلافاً للأدبيات التي ذهبت إلى القول بأن التعليم يختص بالجوانب الثقافية والفكرية والروحية للإنسان والتقنية، فيما تختص التنمية بالنواحي المادية.

ب – قطاع التكوين المهني: إنه في ظل معدلات التسرب المدرسي التي تعرفها الولاية، وجد قطاع التكوين المهني نفسه عاجزا عن استيعاب العدد الهائل من الراغبين بالالتحاق ومراكزها، وذلك نظرا للعجز الكبير في مرافق التكوين عبر تراب الولاية، والتي ورغم أنها تحتوي على 12 دائرة إلا أنها لا تملك سوى 17 مراكز للتكوين المهني والتمهين، والجدول الموالي يلخص لنا حجم الهياكل التكوينية المتواجدة على مستوى ولاية الوادي وطاقتها التكوينية بناءا على معطيات سنة 2015.

جدول رقم (2): يوضح هياكل التكوين وطاقة استيعابها بالولاية

الهيكل	العدد	الطاقة الاستيعابية
مركز تكوين مهني وتمهين	17	2660
معهد تكوين مهني	4	360
ملاحق	6	96
معهد الوطني للتكوين المهني المتخصص	2	350
المجموع	29	3466

المصدر: مديرية العمل والتكوين المهني لولاية الوادي احصائيات سنة 2015

[1] إحصائيات مقدمة من طرف مديرية التربية بالوادي لسنة 2015.

ج_ قطاع الصحة:

كغيرها من الولايات الداخلية للوطن، عرفت ولاية الوادي تطورا ملحوظا في هياكل قطاع الصحة نظرا لإتباع الدولة سياسة تحقيق التوازن الجهوي في تقدم خدمات الصحية الضرورية، وذلك للتقليل من الضغط الموجود على الهياكل الصحية المركزية المنتشرة في العاصمة، والمدن الداخلية بالشرق والغرب وضمن هذا المنظور كانت تعدد الهياكل التي استفاد منها القطاع الصحي بالولاية، والذي لم يكن يملك غداة الاستقلال إلا بعض مستشفيات بمقر الولاية، ومع نهاية سنة 2009 أصبح يملك حجما لا بأس به من القدرات مقسمة كما يلي:

1- في الجانب الهيكلي: 1008 سرير - 14 عيادات متعددة الخدمات - 34 مركز صحي -125قاعة علاج.

2-في الجانب البشري يحتوي على: 327 طبيب عام، 115 طبيب جراح، 43 طبيب أخصائي،257 صيدلي، 1376 عون شبه طبي (تقنيين سامين في الصحة، تقي الصحة، أعوان تقنيي الصحة).

الجدول رقم(3): يوضح تطور العددي لهياكل القطاع الصحي والموارد البشرية المؤطرة خلال الفترة (2009-2014).

السنوات / التعين	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الاسرة	1008	1008	1070	1060	1020	1050
عدد العيادات المتعددة الخدمات	14	08	10	10	11	09
عدد المراكز الصحية	34	22	29	24	33	35
عدد وحدات العلاج	125	137	145	150	155	156
عدد الأطباء الاخصائيين	51	77	79	90	97	101
عدد الأطباء العاملين	258	311	319	322	330	330
عدد الأطباء جراح الاسنان	140	198	200	213	215	220
عدد الصيادلة	60	62	65	67	70	72
العمال شبه الطبيين	1490	1470	1478	1486	1490	190

المصدر: مديرية التخطيط والتعمير، 2015.

ج - قطاع النقل والمواصلات:

إن الامتداد الطبيعي وشساعة المساحة، وتشتت السكان وتوزيعهم على مختلف جهات الولاية، يجعل من قطاع النقل قطاعا استراتيجيا في دعم عملية التنمية المحلية، نظرا للدور الذي يلعبه في

المساعدة على استقرار السكان وخدمة الأرض، والمساهمة في حركية التنمية المحلية، ويجعل الجهود المبذولة في هذا المجال غير كافية لصعوبة مد شبكة الطرق والمواصلات، بالكيفية التي تجعل من هذا القطاع سندا حقيقيا لعملية التنمية، وليس مجرد معطيات نظرية فقط.

وتتوفر ولاية الوادي على شبكة هامة من الطرق، سواء كانت هذه الطرق وطنية ولائية او بلدية منها المعبدة وغير المعبدة، وتتوزع هذه الشبكة من الطرق على النحو التالي:[1]

- 567 كلم من الطرق الوطنية منها 08 كلم غير معبدة،

-976 من الطرق الولائية منها 136 كلم غير معبدة.

-1920 كلم من الطرق البلدية منها 1183 غير معبدة.

وهذا ما يجعل الولاية تتوفر على شبكة من الطرقات يبلغ طولها: 3464 كلم منها 2136 أي 61% معبدة والباقي أي 1328 كلم غير معبدة.

أما حظيرة سيارات النقل لولاية الوادي، رغم أنها تضمن تغطية 146 خطا بطاقة استيعاب تقدر بـ 18300، إلا أنها بقيت بعيدة كل البعد عن آمال المواطنين، من أجل رفع مشكل النقل عنهم والجدول الآتي يوضح وضعية قطاع نقل المسافرين إلى غاية 31-12-2015.

الجدول رقم(4): يوضح وضعية نقل المسافرين الى غاية 2015/12/31

التعيين	الحضيرة الكلية	الطاقة(مقاعد)	الحضيرة المستعملة
النقل العمومي للمسافرين	25	1045	25
النقل العمومي الحضري	05	175	05
النقل الخاص للمسافرين	615	11070	615
النقل الحضري الخاص	180	6011	180
سيارات الأجرة(taxis)	960	5000	960
المجموع	1785	23301	1785

المصدر: مديرية النقل لولاية الوادي احصائيات سنة 2015

ثانيا – واقع التنمية الاقتصادية بالولاية خلال فترة 2009-2015:

مما أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية تنمية الدخل الحقيقي، عن طريق زيادة الاستثمارات يقصد أحداث بعض التغييرات التي ينتظر من ورائها زيادة الدخل الحقيقي للفرد، ونظرا لكون التوسع في الاستثمار هو أمر لم يعرف طريقه إلى مختلف أرجاء ولايات الوطن، منذ منتصف الثمانينات، فهذا يعني أن عملية التنمية الاقتصادية بما معطلة إلى إشعار آخر، يأتي هذا بعد إجراء سياسات إصلاحية بإمكانها أن تعيد الاستقرار للاقتصاد الجزائري، ولا يخرج واقع التنمية الاقتصادية بولاية الوادي

[1] مديرية تخطيط والتهيئة العمرانية، مجلة الوادي بارقام الإصدار 2015، ص19.

خلال هذه الفترة عن واقع الحال هذا، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المؤشرات التي تدل عليه من خلال تناول أهم القطاعات الاقتصادية بالولاية وهي: التنمية الصناعية ، التنمية الفلاحية

أ-التنمية الصناعية بالولاية:

تحتل الصناعة مساحات شاسعة في مختلف الأوساط ولأقاليمي، ومنه فإن دراسة تركيب الأوساط والإقليمية تكون ناقصة بدون التطرق إلى التوطين الصناعي، وأفضل المناطق لإقامة الصناعة وعلاقة الصناعة بالوسط الذي تقام فيه، فضمن هذا المفهوم أقيمت المناطق الصناعية بولاية الوادي على مساحة إجمالية تقدر بـ:253 هكتار منها 80 % منح منها 142 هكتار.

وجدير بالذكر أن مرحلة الإصلاحات الاقتصادية كان لها أثر شديد على نشاط هذه المناطق الصناعية الكبرى حيث تقلص إلى حدود 30 %[1]، من الإمكانات المتوفرة لديها كما تم تسريح مئات العاملين بها[2]، فضلا عن بقاء مناطق النشاط 14 الموجودة على مستوى تراب الولاية، مجمدة دون أي نشاط يذكر، وإن ظهرت هناك العديد من التحركات الاستثمارية للخواص إلا أنها في الغالب لا تتجاوز انشاء مؤسسات صغيرة، يعمل اغلبها بصفة غير شرعية.

ب – التنمية الفلاحية بالولاية: تحتل الفلاحة مكانة هامة في النشاط الاقتصادي بالولاية، حيث تعتمد نسبة كبيرة من سكان الولاية عليها في توفير الغذاء، وجمع الاحتياطات عن طريق تصريف فائض إنتاجهم في الأسواق، وشراء ما يحتاجونه، وترجع هذه للفلاحين بالولاية بالخصوص إلى الطابع الريفي للولاية، وتوفرها على

إمكانيات طبيعية وبشرية وموقع استراتيجي هام، بالقرب من مراكز التموين وأسواق التصريف، نظرا لذلك فهي تشغل حاليا نسبة عالية من اليد العاملة بالولاية، وتساهم بنسب متفاوتة من منتوج للآخر في الإنتاج الوطني الإجمالي.

وتتصدر زراعة البطاطس قائمة المنتجات الفلاحية التي حققت تجربة أخذت في التوسع نتائج "باهرة" بهذه الولاية الصحراوية إلى جانب محاصيل أخرى حيث يعود ذلك إلى توفر جملة من المعطيات التقنية التي تم استغلالها بشكل عقلاني مما حول هذه الولاية إلى قطب فلاحي بإمتياز.

ويعد توفير العقار الفلاحي من بين المعطيات التقنية المستحدثة التي ساهمت إلى حد بعيد في توسيع رقعة الأراضي الفلاحية المستغلة حيث تم في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 إنشاء 41 محيطا فلاحيا لفائدة 2215 مستفيدا تم توزيعها جغرافيا على بلديات الولاية الثلاثين وتم التركيز خلال عملية التوزيع على البلديات ذات الطابع الفلاحي كما ذكر مسؤولو المصالح الفلاحية.

[1] مديرية التخطيط التهيئة العمرانية، احصائيات مختلفة لسنة 2015

وجرى في إطار تطبيق القانون المؤرخ في 13 أوت 1983 الرامي إلى تشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي الفلاحية توزيع 94 ألف هكتار لفائدة 18.700 فلاحا وتحويل 3.200 هكتار من حق الانتفاع إلى حق الامتياز لفائدة 3.100 مستثمرا وفق ذات المصدر.

وقد مكن تجسيد هذه الإجراءات العملية المتعلقة بتسهيل استغلال العقار الفلاحي من بلوغ 48.400 مستثمرة فلاحية لفائدة حوالي 8400 فلاح مما ساهم في تحقيق إنتاج "كمي ونوعي" في عديد المحاصيل الفلاحية.

ويتمثل الإنتاج النباتي بولاية الوادي في أربعة محاصيل وهي التمور والخضر والحبوب والأعلاف فيما ينحصر الإنتاج الحيواني في اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب والبيض.

الوادي الأولى وطنيا في إنتاج البطاطس بمساهمة 24 بالمائة من المنتوج الوطني واحتلت ولاية الوادي خلال الموسم الفلاحي الجاري الصدارة وطنيا في إنتاج محصول البطاطس بإنتاج بلغ 000 725 11 قنطار سنويا بمساهمة بلغت 24 بالمائة من المنتوج الفلاحي الوطني كما ذكرت ذات المصالح.

وتقدر المساحة المستغلة في زراعة البطاطس ب 33 ألف هكتار موزعة على ست (6) بلديات وهي تمثل نسبة 46 بالمائة من المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية المستغلة بالولاية والمقدرة ب80 ألف هكتار والتي عرفت بدورها زيادة بنسبة 6 بالمائة كما سجلت ولاية الوادي في السنوات الأخيرة قفزة "نوعية" في مجال إنتاج المحاصيل الحقلية تتصدرها مادة الطماطم حيث وعلى الرغم أنها زراعة حديثة النشأة بالمستثمرات الفلاحية إلا أن كمية الإنتاج المحققة خلال الموسم الفلاحي الجاري والمقدرة ب 611 ألف قنطار تؤكد أنها أصبحت تنافس باقي الولايات في إنتاج هذا المحصول الفلاحي.[1]

[1] الموقع الرسمي لولاية الوادي 2017/4/30

المبحث الثاني: دور العجز الهيكل التمويل المحلي لولاية الوادي في تعطيل التنمية المحلية بها

ترتبط عملية النهوض بالواقع التنموي المحلي، لأي جماعة محلية كانت، ارتباط وثيقا بقدراتها التمويلية ذاتية أو خارجية، ومدى محافظتها على الاستقرار النسبي لهذه الموارد، عند حدود معينة، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع المحلي، عن طريق تحفيز روح المبادرة لديهم، بشكل منظم ومستمر، من أجل هذا فقد سطر المشرع عدد من القوانين تضع تحت تصرف الجماعات المحلية هيكلا متكاملا من مصادر التمويل، غير أن هذا الأمر لا يخلوا من العيوب والسلبيات، حيث عرف هيكل التمويل المحلي العديد من الاحتلالات، كنا قد تطرقنا إليها بنوع من التفصيل في ما سبق، وبلديات ولاية الوادي لا تشذ عن قاعدة العجز المالي التي شملت جل بلديات الوطن، وهو ما جعلها عبارة عن هياكل إدارية مشلولة في ظل تراكم الأعباء التنموية، وفيما يلي سنتطرق في مبحثنا هذا إلى مختلف جوانب العجز المالي، الذي عرفته الجماعات المحلية لولاية الوادي، وذلك بدراسة تطور كل من ميزانية الولاية للفترة (2009-2015) وكذا الإيرادات الجبائية لولاية الوادي خلال الفترة (2009-2015) ومن ثمة تحديد أهم جوانب الاختلال في هيكل التمويل المحلي للجماعات المحلية بالولاية، ودور هذا العجز في تعطيل التنمية المحلية كلها.

المطلب الأول: دراسة تطور ميزانية الولاية خلال سنوات(2009-2015)

لقد عرفت ميزانية ولاية الوادي تطورا كبيرا بين فترة نهاية التسعينات (1998-1999)، وسنوات الألفين (2009-2015)، وصل إلى حدود الضعف، نظرا لعدة عوامل أهمها الارتفاع المستمر في إيراداتها الضريبية، ونحن وإن كنا سنعالج في مطلبنا هذا ما تعلق بتطور ميزانية الولاية خلال الفترة 2009-2015، فلا بد لنا أن نذكر بعض النقاط التي من شأنها تحديد النتائج التي نحاول الوصول إليها، والمتعلقة على وجه الخصوص بتطور هيكل التمويل المحلي للولاية، وهذه النقاط هي:

- الولاية جماعة محلية ينظمها القانون 90/09 المؤرخ في 2 رمضان عام 1410 الموافق لـ: 07 أفريل 1990.

- الارتفاع المستمر في نفقات التسيير للولاية، وهذا من أجل تلبية الحاجات الخدمية للمواطنين، والتي تقع على عاتق مصالح الولاية المتنوعة، بغض النظر عن العدد الكبير للدوائر التابعة لها والتوسع في المهام المناطة بها من سنة إلى أخرى.

- تسهر الولاية على العملية التنموية بها، وهي لهذا الغرض تعد ما يسمى بالمخطط القطاعي للتنمية PSD، لكنها وتخصيصها نسبة اقتطاع تقدر بـ: 15 % من إيرادات التسيير لصالح التجهيز والاستثمار، يجعل من تحقيقيها نسبة 20 % من مشاريع المخطط هدفا مستحيل التحقيق[1]، وهو ما يعكس العجز

[1] بناءا على التصريحات المكلفة بالميزانية على مستوى المديرية الإدارة المحلية لولاية الوادي، سنه 2014.

الكبير للموارد المالية للولاية على تغطية برامجها التنموية، وبالتالي ضعف حركية التنمية المحلية بها، يسبب ضآلة الموارد المالية الذاتية للولاية.

– إن ميزانية ولاية الوادي تعتبر كغيرها من ميزانيات الجماعات المحلية، من حيث المراحل الدورية للميزانية في الإعداد والتحضير والتصويت والمصادقة، وكذا مراحل التنفيذ والمراقبة، التي كنا قد تطرقنا إليها في هذا البحث، ومن أجل المزيد من التوضيح لما تم التطرق إليه، فإن الجدول الآتي يبين لنا التطور الذي عرفته ميزانية ولاية الوادي خلال هذه الفترة (2009 –2015)، حيث يتناول التغيرات التي عرفتها نفقات التجهيز والتسيير للولاية خلال الفترة (2009 – 2015):

جدول رقم (5): يوضح نسبت تطور كل من نفقات التجهيز والتسيير لولاية الوادي خلال الفترة 2009-2015

السنوات / التعيين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة نفقات التسيير من مجموع النفقات بالمليار.	95.15	50.95	92.20	96.38	36.98	98.65	85.95
نسبة نفقات التجهيز من نفقات التسيير بالمليار.	6.20	6.82	8.45	4.78	4.78	2.35	16.32
نسبة نفقات التجهيز من مجموع النفقات بالمليار.	4.85	5.55	7.82	3.64	2.37	2.38	14.05

المصدر: مديرية الإدارة المحلية للولاية خلال الفترة 2009-2015

في ظل المعطيات التي بين أيدينا يمكن أن نضع مجموعة من الملاحظات حول الهيكل التمويلي للولاية هي:

– لقد عرفت إيرادات الميزانية تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة (2009-2015)، فبعد أن كان معدل زيادة الإيرادات خلال سنوات 2009، 2010، 2011، 2012، 2013 حد متقارب ومتذبذب بين الزيادة والنقصان لكنه على العموم يفوق محصلات سنة 2009، لتشهد بعدها سنة 2014 بداية ارتفاع نوعي في هذه الإيرادات وذوا استقرا رئيسي في سنوات 2014، 2015، مع العلم أن سنة 2015 عرفت أعلى الإيرادات بين هذه السنوات.

– يشكل عنصر تحصيلات وإعانات ومساهمات، حصة الأسد في إيرادات ميزانية الولاية، وذلك بنسبة مساهمة بأكثر من 80 % ، ويحتوي هذا العنصر على مصدرين تمويليين أساسيين هما: مساهمات

الجماعات المحلية التابعة للولاية في النشاطات الثقافية والرياضية إذن فهو اقتطاع من ميزانية البلديات والمصدر الثاني هو مساهمة صندوق التضامن للجماعات المحلية FCCL في أعباء الحرس البلدي ومعلوم كذلك أن إيرادات هذا الصندوق ناجمة بالأساس من نسب معينة من الجباية مخصصة له، كما تشكل ممنوحات صندوق التضامن الولائي عنصرا آخر من عناصر تمويل الميزانية الولائية، الجد هامة حيث يساهم بما نسبته 7 إلى 9 %، أما النسب الباقية فيتم تمويلها من خلال عنصر الضرائب المباشرة، بنسبة تتراوح بين 5 % 7 % وعنصر ناتج الأملاك العمومية بنسبة 3%.

– بالرغم من الارتفاع المستمر في حجم النفقات العمومية المتضمن في ميزانية ولاية الوادي، خلال الفترة (2009–2015)، فإن نفقات التسيير شكلت في الغالب ما نسبته أكثر من 90 % من مجموع هذه النفقات، وقد عرفت أخفض نسبة لها سنة 2014: 2.35 % من مجموع النفقات، لتشهد ارتفاعا إلى أعلى مستوى لها في السنة الموالية 2015 بنسبة 14.05 % من مجموع النفقات وهذا يبين أن نسبة 15 % من الاقتطاع السنوي من إيرادات التسيير لصالح نفقات التجهيز، ليست كافية لتغطية هذه النفقات، والتي تتشكل أساسا من البرنامج القطاعي للتنمية PSD.

من مجموع هذه الملاحظات تخرج نتيجتين هامتين حول طبيعة هيكل تمويل الولاية هما:

– إن هيكل التمويل لولاية الوادي يتميز بالتبعية نظرا لأن 90 % من إيراداته ناجمة عن مصادر تمويل خارجة عنه، وحتى وإن لم تكن إعانات مباشرة من السلطات الوصية فهي في الغالب منح تقدم من طرف صندوق التضامن الولائي وصندوق التضامن للجماعات المحلية، فهي إذن خاضعة لمعايير لا تتحكم فيها الولاية، في حين أن مصادرها التمويلية الذاتية والنابعة بالأساس من القدرات الاقتصادية التي تزخر بها الولاية من ضرائب مباشرة وإيرادات ناتجة عن استغلال الأملاك العمومية، لا تشكل سوى 10 % على أحسن تقدير من حجم تمويل الميزانية.

– يهيمن على الهيكل التمويلي لميزانية ولاية الوادي صفة الجمود، حيث لم تعرف إيراداته أي ارتفاع ملحوظ ، سوى خلال سنوات: 2014، 2015، ورغم ذلك فهي لا تستطيع أن تمول سوى النفقات التسييرية للميزانية، وجزء بسيط من حجم نفقات التجهيز، وهو ما يدل على عجز موارد الميزانية على دفع عجلة التنمية المحلية بالولاية، من خلال تنفيذ ما يتم برمجته في إطار المخطط القطاعي للتنمية PSD، وخير دليل على هذا العجز هو لجوء الولاية إلى الاقتطاع من ميزانيات البلديات الشحيحة أصلا في سنة 2010، إذن فإن ميزانية الولاية غير قادرة على إنجاز أي مشروع ولوكان متوسطا مسجل ضمن مخططها التنموي.[1]

[1] موقع الإدارة المحلية للولاية 2017/5/24.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات الجبائية لبلديات ولاية خلال الفترة (2009-2015)

لا يختلف التنظيم الإداري لولاية الوادي عن التنظيمات الإدارية لولايات الوطن، فهي تحتوي على 11 دائرة و29 بلدية، ولهذا يمكن اعتبارها عينة نموذجية، لدراسة مدى قدرة التقسيم الإداري لسنة 1984 على تحقيق أهدافه المتمثلة في:

- توفير أحسن الخدمات العامة وتقريب الإدارة من المواطن.
- المساعدة على تحقيق التماسك بين أفراد المجتمع.
- المساعدة على ضمان التوازن الجهوي.
- تحقيق اللامركزية الإدارية المنصوص عليها في المواثيق الوطنية.

هذه إذن مجموع الأهداف المرجوة من آخر تقسيم إداري عرفته الجزائر، ومما أن لكل عمل إيجابيات وسلبيات، فقد تأثرت عدة بلديات من ولاية الوادي من هذا التنظيم الإقليمي، خاصة تلك التي تعاني من عدم وجود أنشطة اقتصادية بها، توقف معظم المناطق الصناعية ومناطق النشاط عن العمل عبر الولاية، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، فضلا عن تدهور الأعمال التجارية عبر مختلف بلديات الولاية، بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد.

- انخفاض حجم الإنتاج الزراعي بالولاية نتيجة انعدام الدعم الموجه للفلاحين.
- شهدت كل بلديات الولاية عجزا في تمويل نفقاتها التسييرية، نظرا للانخفاض الشديد في الموارد المالية المحصلة من الجباية بصفة رئيسية، والتي عرفت بدورها انخفاضا شديدا نظرا للظروف الاقتصادية التي مرت على كل بلديات الولاية، خلال هذه الفترة وبطبيعة الحال فإن الحركة التنموية تكون معطلة بصفة هائلة في بلدية عاجزة عن تغطية نفقاها التسييرية لا التجهيزية.
- انخفاض الدعم المقدم من طرف السلطات الوصية في شقه التجهيزي، بل انعدامه في كثير من الأحيان وانحصاره في الشق التسيير فقط، مما أدى إلى ركود كبير في المخططات البلدية للتنمية PCD.

ومن وجهة نظري اعتبر أن دراسة الإيرادات الجبائية لمجموع البلديات، ورغم كونها العنصر الوحيد المتاح من حيث توفر المعطيات، إلا أنها لم تعطي نظرة واضحة عن التغيرات التي شهدها هيكل التمويل المحلي لهذه البلديات، خاصة وأن الجباية المحلية تشكل أكثر من 95 % من مجموع الإيرادات للبلديات، وتغطي الأملاك العمومية 5 % الباقية، فضلا عن عنصر تحصيلات وإعانات ومساهمات وكذا عنصر الممنوحات المقدمة من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية والتي تعتبر مصدرا تمويليا خارجيا.[1]

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لجوانب العجز في هيكل التمويل المحلي لولاية الوادي

إن مبدأ التوازن في الميزانية المحلية (ميزانية البلدية)، يركز على التوازن المالي بالدرجة الأولى أي تساوي الإيرادات مع النفقات، والإخلال هذه المعادلة سيؤدي إلى أن يكون هناك فائض نفقات (أي عجز مالي)، حيث تنص المادة 155 من قانون البلدية على أن الميزانية غير المتوازنة، يرجعها الوالي

[1] موقع الإدارة المحلية للولاية 2017/5/24.

إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي خلال خمسة عشر يوما التي تلي استلامها، والذي يطرحها مجددا للمداولة على المجلس الشعبي البلدي وذلك في غضون 10 أيام، وإذا صوت عليها مجددا بدون توازن يتولى الوالي ضبطها تلقائيا.

والسؤال المطروح هنا إذا كانت المصادقة من طرف الوصاية لا تتم إلا على ميزانية متوازنة أو بعد ضبطها فكيف يحدث العجز ياترى، للإجابة على هذا التساؤل سنتناول ثلاثة فروع هي:

- أسباب حدوث العجز المالي على مستوى بلديات ولاية الوادي.
- تحليل أسباب هذا العجز المالي على مستوى بلديات ولاية الوادي.
-الأليات التي يتم بها معالجة هذا العجز المالي على مستوى ولاية الوادي.

أولا: أسباب حدوث العجز المالي على مستوى بلدية ولاية الوادي:

وتنجم هذه الحالة سابقة الذكر نظرا لاجتماع عدة عوامل متعلقة نجاني النفقات والإيرادات هي:

- **جانب الإيرادات:**
- المغالاة في التوقع للإيرادات بالميزانية (توقع خاطئ).
-توقعات دقيقة إلا أنها لم تحصل فعلا وذلك لعدة أسباب هي:
- أسباب منطقية (ظروف غير عادتي انخفاض أسعار ...الخ).
- أسباب غير منطقية (مثل عدم متابعة مختلف الأعمال في أوقاتها المحددة مثل عدم إعداد أو تحديد عقود الإيجار في أوقاتها).
- **جانب النفقات:**

عدم الاحتياط لبعض النفقات بالشكل الدقيق في الميزانية، ينجر عنه تكاليف فعلية أكبر، مثل زيادة أسعار استهلاك الكهرباء، وقد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنارة العمومية والريفية، هذه الزيادة لا يمكن تسديدها إذا لم تكن مدرجة في الميزانية فتصبح على شكل ديون على عاتق البلدية.

ثانيا: تحليل أسباب العجز المالي على مستوى بلديات ولاية الوادي:

إن إشكالية العجز على مستوى البلديات لهذه السنوات الأخيرة ونظرا لكثرتها جعلت الهيأة المانحة للمنحة الاستثنائية للتوازن (الصندوق المشترك للجماعات المحلية) يتعاظم عليها العبء مما جعل هذه الأخيرة لا تمنح البلديات المبلغ الكلي للعجز (إنما وبعد دراسة طلب المنحة) ، و عموما لا تكون المساعد ة إلا في حدود 50% و 80% من المبلغ المطلوب، وهذا ما يترتب عنه أن بعض الديون، تبقى تتكرر من سنة إلى أخرى، وبالتالي صعوبة تسديدها، وهذا ما يؤدي إلى تراكمها، وبالتالي صعوبة تصفيتها مما ينحر عنه رفض التعامل مع البلديات في إطار توريدها بمستلزماتها، على اعتبار أنها لا تقوم بعملية التسديد عن طريق الشيكات أثناء تزويدها وهكذا، وبالتالي عرقلت تسيير شؤون البلدية أو نقص في التكفل الفعلي بانشغالات المواطنين وشؤون التنمية المحلية لهذه البلديات.

ثالثا: آليات معالجة العجز المالي على مستوى بلديات ولاية الوادي:

عرفت ظاهرة العجز المالي للبلديات ارتفاعا مستمرا من سنة إلى أخرى حيث ومع نهاية سنة 2012 بلغت عدد البلديات العاجزة ماليا 1472 بلدية، كما تم تقدير قيم الديون المترتبة على البلديات بـ: 36 مليار دج ،وهنا لا بد لنا أن نفرق بين العجز والدين والذي كنا قد تطرقنا إليه سابقا من خلال أن الأخير أي الدين يمثل مجموع العجز الذي تعرفه ميزانية البلدية من سنة إلى أخرى، ومن هنا فإن اليات معالجة كل منهما تختلف حيث يتم استخدام مساهمات الصندوق المشترك للجماعات المحلية دوما لمعالجة العجز السنوي، بالرغم مما أصبح يواجه هذه الآلية من عراقيل، أهمها توجيه أكثر من 50% من موارده إلى تمويل نفقات الحرس البلدي، مما جعله يخصص سنويا ما مقداره 9 مليار دينار فقط بعنوان الإعانة الاستثنائية للتوازن، وهو ما يغطي 58% من الحاجات الحقيقية للبلديات في ظل إلغاء منحة التوزيع العادل للضرائب والمقدرة بـ: 5 مليار دينار، 4 مليار منها للبلديات ومليار للولايات وعلى العموم، نسجل بقاء مساهمات الصندوق المشترك للجماعات المحلية الآلية الوحيدة المتبعة من طرف السلطات العمومية لمعالجة العجز السنوي للبلديات، أما مشكلة الديون المترتبة خلال السنوات الطويلة فإن الدولة عمدت إلى تسويتها عن طريق آلية استثنائية تتمثل في تقديم إعانة للجماعات المحلية لتسديد هذه الديون وتم إقرار ذلك بالفعل في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بمقدار 6 مليار دينار إضافة إلى 8 مليار دينار جزائري تم إقرارها في قانون المالية لسنة 2010، ليبلغ مجموع الديون المسددة 14 مليار دج من مجموع 22 مليار دج ، حجم الديون المترتبة على البلديات والمقسمة على نحو 8.7 مليار دج ديون نفقات التسيير و 13.3 ديون نفقات التجهيز[1].

[2] معطيات مقدمة من طرف مديرية الإدارة المحلية، مصلحة الميزانية البلديات، ولاية الوادي، سنة 2015.

المبحث الثالث: الاثار المرتقبة لتطبيق برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بولاية الوادي

إنه وبإطلاق سياسة الإنعاش الاقتصادي وما صاحبها من برامج تنموية ابتداءا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، علق المسؤولون المحليون لولاية الوادي وحتى أفراد المجتمع المحلي، آمالا كبيرة عليها لتخرج منطقتهم من حالة الركود التنموي التي تعرفها، ولعل أهم عامل جعل من هذه الأمال تبلغ أشدها، إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما جعل سكان الولاية والذي يعمل جلهم في هذا القطاع، يتوقعون حدوث نهضة فلاحية نظرا لتوافر الإمكانيات البشرية والطبيعية والتي كان ينقصها فقط الدعم المالي، هذا بالإضافة إلى التوقعات الجد متفائلة من الآثار المتنوعة التي تترتب عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، رغم محدوديته من حيث عدد المشاريع، لينطلق بعده برنامج دعم النمو، و الذي مثل لهم أفقا تنمويا طموحا، حيث تم في إطاره تسطير برنامج تنموي قطاعي وبلدي خماسي للفترة 2009-2015 ، من طرف المسؤولين المحليين، يشمل مجموع المشاريع التنموية التي تحتاج إليها مناطق الولاية.

وسنتناول بذلك في مبحثنا هذا مختلف الآثار المترتبة عن تطبيق برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي (2009-2015) والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2009-2015) على التنمية المحلية بالولاية، ومن ثم نتناول ما تحصلت عليه الولاية من مخصصات مالية مدرجة ضمن برنامج دعم النمو للفترة (2009- 20015) وكذا أهم الأثار المتوقعة منها على واقع التنمية المحلية بالولاية لنفس الفترة (2009-2015).

المطلب الأول: أثر البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة (2009-2015) على التنمية المحلية بولاية الوادي

بعد فترة الجمود الذي عرفته ولاية الوادي طيلة سنوات التسعينات من القرن الماضي، جاءت بداية الألفين لتحمل معها بعض مؤشرات التغيير، خاصة مع تطبيق مجموعة من البرامج التي تستهدف تفعيل التنمية، انطلاقا من البرنامج التنموي العادي وكذا برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبرنامج البناء وصولا إلى البرنامج التكميلي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد بلغ مجموع ما انفق من أغلفة مالية إلى غاية 31-12-2014 ما مقداره:000 989 443 19 دج موزعة على 818 عملية تنقسم بين ما هو مسطر ضمن البرنامج القطاعي غير الممركز والمخططات البلدية كما يلي:

الجدول رقم(6): يوضح وضعية البرنامج القطاعي غير الممركزة الى غاية 2015/12/31و/10^3دج

البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	الباقي من الإنجاز	النسبة%
البرنامج العادي	130	1.134.322	2.616914	%23
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	72	2.609.444	841.765	%32
برنامج إعادة البناء	15	152.400	26.230	%17
البرنامج التكميلي	47	3.361.000	2.406.872	%74
المجموع	263	17.466.066	5.971.781	%34

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير حول واقع التنمية بالولاية لسنة 2015ص32

- كما تم تخصيص ما مقداره 1.977.923.000 دج لصالح المخططات البلدية للتنمية، مجموع 555 عملية، وقد سجل تأخر بنسبة 49% من حجم البرنامج إلى غاية 2015/12/31 بقيمة مالية تقدر: 964.330.000دج وهو ما يوضحه الجدول:

الجدول رقم (7): يوضح وضعية المخططات التنموية البلدية الى غاية 2015/12/31و/10^3 دج

البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	الباقي من الإنجاز	النسبة
البرنامج العادي	347	1.282.191	594.741	46.38
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	90	206.420	51.040	24.72
برنامج إعادة البناء	118	489.312	318.549	65.10
المجموع	555	1.977.923	964.330	48.75

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير حول واقع التنمية بالولاية لسنة 2015، ص29

- استفادت الولاية مما مقداره: 2.500.000.000 دج من مخصصات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية موزعة على: 820 عملية، مقسمة على فروع فلاحية متعددة نلخصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (8): هيكل توزيع مخصصات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لولاية الوادي /دج

نوع العمليات	عدد العمليات	المبلغ المخصص لها
الري	112	1.482.000.000
التشجير	253	94.513.000
استصلاح الأراضي	95	81.304.000
تربية الحيوانات	360	482.183.000
المجموع	820	2.500.000.000

المصدر: مديرية الفلاحة بولاية الوادي، احصائيات متعلقة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2015.

– وقد استفادت في إطار هذه البرامج مختلف القطاعات من هياكل وتجهيزات متعددة وفي مايلي سنتناول أهم التطورات الي عرفها كل قطاع خلال الفترة 2009–2015.

أ–تطور قطاع التربية خلال الفترة 2009–2015:

الجدول رقم (9): يوضح حجم الهياكل القاعدية التربوية خلال سنة 2015

الهياكل القاعدية التربوية	العدد	الأقسام الدراسية		عدد المخابر	عدد الورشات
		المبنية	المستغلة		
المدارس الابتدائية	792	4360	3357	-	-
المدارس الإكماليات	624	1478	1474	208	182
الثانويات العامة	646	1124	1120	125	22
المتاقن	05	118	115	22	14
المجموع	2067	7080	6066	355	2018

المصدر: مديرية التربية لولاية الوادي، احصائيات سنة 2015.

ب-تطور قطاع التشغيل خلال الفترة 2009-2015:

الجدول رقم(10): يوضح حجم التشغيل خلال سنة 2015.

قطاع النشاط	العمومي	الخاص	المجموع
الفلاحة والري	1000	78151	79151
الصناعة والحرف	3200	4920	8120
قطاع الاشغال العمومية	2120	4815	6935
النقل	385	3557	3942
التجارة	1620	18525	20145
الخدمات	2560	18415	20975
الإدارة	32368	-	32368
المجموع	43253	128383	171636

المصدر: مديرية التشغيل بالولاية، احصائيات سنة 2015.

ج –تطور قطاع الصحة خلال الفترة 2009-2015:

الجدول رقم (11): يوضح تطور هياكل القطاع العمومي الصحي خلال الفترة 2012-2015

السنوات / عدد الاسرة	2012	2013	2014	2015
عدد الاسرة	1050	1102	1165	1220
عدد العيادات متعددة الخدمات	08	7	09	09
عدد قاعات المتابعة الصحية	97	102	121	142
عدد المراكز الصحية	32	33	34	34
عدد العيادات الطب العام والخاص	90	80	99	102
عدد العيادات الطب المتخصص	40	46	54	59
عدد عيادات أطباء الاسنان الخاصة	51	54	58	60

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، احصائيات سنة 2015.

د-تطور قطاع الفلاحة والري خلال الفترة 2009-2015:

الجدول رقم (12): يوضح هيكل استغلال الأراضي الزراعية للولاية

طبيعة الأرض	حجم الأراضي بالهكتار
المساحة المزروعة المستغلة	338210
الأراضي المسقية	9885
الغابات	1250
المراعي	12520
الأرضي الغير منتجة	101025

المصدر: مديرية الفلاحية للولاية، احصائيات 2015.

الجدول رقم(13): يوضح حجم الثروة الحيوانية للولاية

الثروة الحيوانية	العدد بالرؤوس
الابقار	34850
الغنام	582000
الماعز	54200
الخيول	10200
الدجاج الأبيض	362840طن
الدجاج العادي	2860000طن
الديك الرومي	85000طن

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الوادي، احصائيات 2015.

الجدول رقم(14): يوضح حجم انتاج لمجموعة من المنتجات الفلاحية بولاية الوادي.

المنتجات المختلفة	الكمية
اللحوم الحمراء	88400طن
اللحوم البيضاء	58200طن
البيض	20000000طن
الحليب	2150000ل

المصدر: مديرية الفلاحة بالولاية، احصائيات سنة 2015.

الجدول رقم(15): يوضح حجم الزراعة لولاية الوادي

أنواع	مساحة المنتوج بالهكتار	الإنتاج بالقنطار
النخيل	25.718	1.275.000
المحاصيل الصناعية	7.293	29.540
الخضر	1.790	827.450
البطاطس	1240	357.000
الحبوب	1.892	34.240
الاعلاف	2.268	287.652

المصدر: مديرية الفلاحة والتنمية الريفية بالولاية، احصائيات 2015.

هـ-تطور تنمية الطرقات خلال الفترة 2009-2015:

الجدول رقم (16): يوضح هيكل شبكة الطرقات لولاية الوادي وحجم تطورها خلال الفترة 2009-2015

حجم شبكة الطرقات كلم	حجم شبكة الطرقات الولائية كلم			حجم الطرقات البلدية كلم			المجموع		
	المعبدة	غير معبدة	المجموع	معبدة	غير معبدة	المجموع	معبدة	غير معبدة	المجموع
567.4	867.77	108.85	976.625	1144.2	1213.9	2358.1	2011.97	1322.75	3334.72

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية الوادي، مجلة الوادي بالأرقام عدد سنة 2015، ص28.

و-تطور قطاع التجارة والصناعة:

الجدول رقم(17): يوضح تطور العاملين بالقطاع التجارة والصناعي لسنة 2015

البيان	عدد المستخدمون
التجارة بالتجزئة	6258
الخدمات	4554
القطاع الصناعي	1255
التجارة بالجملة	452
المجموع	12519

المصدر: مديرية التخطيط والهيئة العمرانية ولاية الوادي، سنة 2015.

ي-تطور شبكة الكهرباء للفترة 2009-2015:

جدول رقم(18): يوضح حجم شبكة التغطية الكهرباء بالولاية خلال سنة2004

حجم الشبكة الكهرباء الاجمالية	حجم الشبكة المغطاة	حجم شبكة الكهرباء غير مغطاة	شبه تغطية
59120كلم	55294كلم	3826كلم	%93.52

المصد: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية الوادي، سنة 2015.

بعد تطرقنا إلي أهم التطورات التي عرفتها مجموع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2009-2015، والتي تظهر وجود بوادر التحسن على مستوى الواقع المعيشي للأفراد، وبالتالي نوع من التحسن في التنمية المحلية بالولاية، لكن كثرة الجدول والأرقام قد تجعلنا غير قادرين على أن تكون لدينا ملاحظة سهلة ومباشرة لهذا التحسن، مما دفعنا إلى العمل على الاستدلال ببعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المحققة خلال سنوات الأخيرة (2011-2015) والتي لها دلالة واضحة على مدى التغير الحاصل في حياة المواطنين، والجدول الآتي يلخص لنا هذه المؤشرات :

الجدول رقم(19): يوضح تطور اهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2015)

السنوات / المؤشر	2011	2015	نسبة التطور
شبكة التزويد بالمياه (لتر/اليوم)	1300000	15000000	14
نسبة ربط بالمياه%	97	98	6
نسبة ربط بالتطهير %	82	89	9
نسبة المتمدرسين%	89.50	93.50	8.54
قدرات التكوين (عدد المقاعد)	3370	5120	18.70
نسبة الربط بالكهرباء %	67.47	84.56	17.12

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية الوادي، تقرير حول التنمية المحلية بالولاية، لسنة 2015.

رغم هذا التحسن الملحوظ على مستوى مختلف المؤشرات سابقة الذكر، إلا أن هناك جهودا كبيرة تنتظر السلطات والقائمين على التنمية بالولاية، لإزالة كل الفوارق والنقائص الموجودة، في المرحلة الأولى، وإدماج اقتصاد الولاية في مشروع التنمية الجهوية (Srat)، في المرحلة الثانية.

وللوصول إلى هذه الأهداف، وفي ظل ما تزخر به الولاية من إمكانيات مادية وبشرية لا بأس بها، لا بد من التوظيف العقلاني لكل هذه المعطيات، مما يسمح للولاية لا محالة من ترسيخ قواعد النمو الدائم والمندمج وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة في المنظور المتوسط والطويل. [1]

المطلب الثاني: حجم واليات توزيع حصة الولاية من برنامج دعم النمو المتعلق بالتنمية المحلية (2009-2015)

نظرا لضخامة المخصصات المالية ضمن برنامج دعم النمو، وكذا طبيعة ونمط تنفيذه، لكونه مجموع النفقات الموجهة لقطاع التجهيز، ضمن الموازنة العامة للدولة في الفترة 2009-20015 ، وحرصا على ضمان نجاعة البرنامج فيما يخص تحقيق دفعة لواقع التنمية المحلية بولايات الوطن، فقد اتخذت عدة إجراءات من قبل الولايات بناءا على التعليمات المقدمة من طرف السلطات الوصية، يتم علي إثرها تحديد حصتها من برنامج دعم النمو، وقد عملت الولايات على تحديد الاحتياجات التنموية لها، عن طريق انجاز مخطط تنموي اقطاعي خماسي للفترة 2009-2015 ، شامل لجميع المشاريع التنموية القطاعية التي ترغب الولاية في إنجازها خلال هذه الفترة، ويرافقه تقدم المخططات التنموية البلدية الخماسية لنفس الفترة 2009-2015 يتم فيها تحديد كل الاحتياجات التنموية لبلديات الولاية، ومن ثمة الشروع في عقد عدة لقاءات بين المسؤولين الولائيين والمسؤولين الحكوميين، لتحديد حجم المشاريع التي يمكن تمويلها في ظل برنامج دعم النمو قطاعية كانت أم بلدية، فضلا عن تحديد أهم المشاريع القطاعية الممركزة التي يمكن تنفيذها في هذه الولاية، مع مراعاة الأولويات التنموية والتي من شأنها تخفيف حدة التوتر الاجتماعي، المتزايد عبر مختلف الولايات، وبعدها يتم إجراء لقاءات بين المسؤولين الولائيين والمسؤولين المحليين «رؤساء البلديات» لتدارس أهم المشاريع في المخططات البلدية للتنمية، والتي سيتم تمويلها ضمن برنامج دعم النمو، كما تتناول هذه الاجتماعات تحديد الآثار المترتبة عن برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وكذا البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والبرنامج العادي بغية تحديد النقائص والوقوف على أهم العقبات، لتداركها وتحقيق نتائج افضل، عند تطبيق برنامج دعم النمو، هذا مع إلزام المسؤولين الولائيين بتقديم تقارير سنوية مفصلة، عن حالة المشاريع التي يتم الشروع في تنفيذها وكذا واقع التنمية المحلية بالولاية، من أجل توضيح الصورة وتجنب الضبابية في العمل.

وبناءا على هذه التعليمات قدم المسؤولون الولائيون وكذا المحليون لولاية الوادي، المخطط التنموي القطاعي الخماسي للفترة 2009-2015، والمخططات التنموية البلدية، لمجموع بلديات الولاية لنفس الفترة، إلى السلطات المركزية، وقد تضمنت هذه المخططات تحديدا شاملا لأهم الاحتياجات التنموية

[1] موقع مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية الوادي 2017/4/20.

للولاية، موزعة على السنوات الخمس حسب مدى ضرورة المشروع وحاجة السكان الملحة له، ومن ثم تم الشروع في عدة لقاءات جمعت بين المسؤولين الولائيين بالسلطات المركزية، ثم على إثرها تحديد المخصصات المالية لسنوات 2009-2015.[1]

المطلب الثالث: اثر تطبيق برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بالولاية (2009-2015)

إن أحد أهم الخصوصيات التي ميزت برنامج دعم النمو، تركه باب المبادرة في تحديد الاحتياجات التنموية للجماعات الحلية، من خلال البرامج التنموية الخماسية المقترحة من طرفها، ونظرا لكون حجم هذه الاحتياجات التنموية فضلا عن الإيرادات السنوية للخزينة العمومية تشكلان أحد أهم العوامل المحددة لحجم الغلاف المالي، المخصص للبرنامج، فإنه وعلى اثر الارتفاع الحاصل في الإيرادات السنوية للدولة نتيجة لعدة أسباب، أهمها ارتفاع إيرادات الجبائية البترولية لسنتي 2009-2010، بدأ الحديث عن رفع حجم الغلاف المالي العام لبرنامج دعم النمو، من 3850 مليار دينار، بما يعادل 55 مليار دولار، إلى 4900 دينار ما يعادل 75 ميليار دولار للبرامج التنموية غير الممركزة، مما يشجعنا لتوقع نسبة تغطية البرامج الممولة مما يفوق 90 % من البرنامج المقترح، فضلا عن المخصصات المالية المعتبرة التي ستحصل عليها الولاية في إطار تجسيد البرامج القطاعية الممركزة الممولة والمدرجة ضمن برنامج دعم النمو خلال الفترة 2009-2010.

أ-أثر تجسيد البرنامج التنموي القطاعي غير الممركز والبلدي المقترح للفترة 2009-2015:

إن أثر تجسيد البرنامج التنموي القطاعي غير الممركز والبلدي المقترح للفترة 2009-2015 جد متنوعة منها:

- يبلغ حجم الغلاف المالي الموجه لتفعيل التنمية المحلية بالولاية، خلال هذه الفترة 2009-2015 ما مقداره 50.95،0.623.000 دج، مقسم بين البرامج القطاعية غير الممركزة للتنمية بغلاف مالي قدره: 47.316.323.000 دج والمخططات البلدية للتنمية بغلاف مالي قدره: 3.634.300.000 دج

- يبلغ عدد المشاريع المسجلة في المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية لهذه الفترة أكثر من 600 عملية موزعة على مختلف القطاعات فضلا عن مئات المشاريع الأخرى المسجلة ضمن القطاعات البلدية للتنمية لهذه الفترة 2009-2015.

- يتوقع أن يحقق قطاع التشغيل قفزة نوعية، بتسجيل تشغيل أكثر من 8000 منصب شغل موزعة على مختلف القطاعات.

- ستنعكس المشاريع المسجلة على ظروف حياة سكان الولاية من خلال توسيع شبكة ربط الكهرباء، توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي والغاز الطبيعي والطرقات، وكذا تحسين قطاع

[1] مديرية الإدارة المحلية، فرع ميزانية البلديات، ولاية الوادي 2017/5/25.

الري وظروف التمدرس والتكوين والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات الحيوية التي تعود بالأثر الإيجابي على ظروف المعيشة لسكان الولاية.[1]

[1] مديرية الإدارة المحلية، فرع ميزانية البلديات، ولاية الوادي 2017/5/25

خلاصة الفصل الثاني:

تعد ولاية الوادي إحدى أهم ولايات الوطن، نظرا للموقع المميز لها، فضلا عن إمكانياتها المادية والبشرية، ورغم ذلك شهدت الولاية على إثر الأزمة الخانقة لفترة التسعينات من القرن الماضي، ظروفا تنموية جد سيئة في ظل تراكم المشاكل والأعباء التنموية، والتي بقيت أمامها مجموع بلديات الولاية جامدة نتيجة للعجز التمويلي الذي تعرفه، والمترتب عن عدة عوامل، تشكل أهم جوانب الاختلال في هيكل التمويل المحلي وهو بذلك يطرح نفسه كأحد أهم العوامل التي تقف وراء تعطيل حركة التنمية المحلية بالولاية مما أدى إلى ضرورة التدخل المباشر للهيئات المركزية من أجل تغطية هذا العجز، عن طريق الإعانات المقدمة لإنجاز المخططات التنموية القطاعية، PSD والبلدية PCD، فكان بذلك إطلاق برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي (2009-20012) والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2009-20013)، كمرحلة أولى ساهمت بشكل ملموس في تفعيل حركة التنمية المحلية بالولاية، حيث شكلت هذه الأخيرة محورا رئيسيا لكليهما، ومن ثم جاء برنامج دعم النمو (2009-2015) والذي تشكل التنمية المحلية أهم محاوره ، ليحمل معه آفاقا تنموية جد طموحة للولاية، من خلال التمويل شبه التام للمشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية الممركزة، وغير الممركزة، و البلدية للتنمية، ومن هنا يمكن أن نقسم الآثار المترتبة عن تطبيق برنامج دعم النمو على التنمية المحلية إلى أثرين هامين هما:

- أثر كمي (ايجابي): ويظهر من خلال التحسن الملاحظ في واقع التنمية المحلية بالولاية، نظرا لإنجاز عدد لا بأس به من المشاريع المسجلة ضمن السنة الأولى والثانية من تنفيذ البرنامج (2009-2010) والتي تلبي احتياجات أفراد المجتمع المحلي المتنوعة، فضلا عن العدد الكبير من المشاريع التي تنتظر الإنجاز في السنوات القادمة (2010-2015)، والتي سيكون لها آثار جد ايجابية على واقع التنمية المحلية خلال هذه الفترة (2010-2015)، بالإضافة إلى هذا فقد تم تسطير عدد من البرامج الممركزة والتي سيتعدى الأثر الايجابي لها حدود الولاية.

- أثر كيفي (سلبي) :لقد ساهمت المبالغ المالية المعتبرة المقدمة من طرف السلطات المركزية للجماعات المحلية بالولاية، من أجل تغطية المشاريع المسجلة في المخططات التنموية القطاعية والبلدية، إلى تنمية روح التواكل لدى مسؤولي الجماعات المحلية، خاصة رؤساء البلديات والذين أصبح همهم الوحيد، كيفية تحصيل أكبر عدد ممكن من الإعانات دون التفكير في ضرورة تنمية الهياكل التي بإمكانها زيادة حجم التمويل الذاتي لها، مما يوفر لها أكبر هامش من الاستقلالية، إذ أن الأصل في طبيعة التمويل أن يكون ذاتيا، غير أن ما فرضه واقع العجز المالي للجماعات الخلية وبالتالي إطلاق هذه البرامج التنموية جعل من التمويل الخارجي هو الغالب، وما يترتب عنه من تفعيل لأليات الرقابة المركزية على المشاريع المنجزة، و بالتالي التعدي على العديد من الصلاحيات المحلية، فضلا عن انتشار عقلية التواكل هذه لدى أفراد المجتمع المحلي مما يؤدي إلى غياب جميع مظاهر المشاركة الشعبية في تفعيل الحركية التنموية

لولايتهم، وبروز عقلية الجمعيات الباحثة عن الدعم والبعيدة كل البعد عن العمل التنظيمي الميداني للجماهير، وبالتالي عدم استغلال أهم مصدر من مصادر التمويل الذاتي للجماعات المحلية، وهذا ما يتنافى مع تجسيد المفهوم الفعلي للتنمية المحلية، والذي يركز على ضرورة تفعيل مقوماتها الأربعة وأهمها التمويل الذاتي أصلا، والمشاركة الشعبية.

الخاتمة

الخاتمة:

شهدت التنمية المحلية، بأبعادها المختلفة، اهتماما متزايدا، إدراكا لتأثيرها الواضح على توازن التنمية بين المناطق الجغرافية المختلفة للدولة، وبالتالي تحقيق التنمية الوطنية الشاملة المنشودة. فضلا عما أكدته الأدبيات الاقتصادية المختلفة من أهمية التنمية المحلية في مواجهة العولمة ومختلف التحديات التي تواجه المجتمعات المختلفة، ومن هنا أصبحت الدول تولي اهتماما اكثر بالتنمية المحلية لإيجاد حلول فعالة لهذه التحديات. وبدأت الدول في رسم السياسات وتبني الاستراتيجيات اللازمة لزيادة مساهمة المجتمعات المحلية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتوفير فرص العمل، وزيادة الدخول، وتحسين نوعية الحياة للجميع، وفي كافة أنحاء العالم، تؤدي الحكومات والسلطات المحلية دورا محوريا في تعزيز التنمية المحلية، حيث تتحمل مسؤولية توفير البنية الأساسية والمرافق العامة في المجتمعات المحلية، والمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة، من خلال عدة أدوات أهمها برامج الاستثمارات العمومية.

غير أن هذا الواقع تغير جذريا بعد الإطار التشريعي الجديد في منتصف التسعينات الذي منح كل الضمانات للقطاع الخاص وسمح له بالاستثمار في جميع فروع النشاط الاقتصادي من جهة و نظر لمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية العمومي من جهة أخرى وعليه أصبح القطاع الخاص يحتل مكانة هامة في مساهمة في التنمية المحلية من حيث الكفاءة الإنتاجية ومن خلال زيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية، بإضافة إلى ذلك يترتب على تحديد الأسعار والتخلص من التدخلات، وعندما تزيد كفاءة الناتج الكلي بتحسين نوعية الإنتاج، فتتمثل العمالة في الحصول على مستوى ناتج اكبر باستخدام نفس القدر من الموارد.

من هنا قمنا بطرح التساؤل الرئيس في دراستنا والمتعلقة فيما مدى فعالية برنامج دعم النمو في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر، في إطار برامج الاستثمارات العمومية الممتدة من 2009 إلى 2015. وذلك من أجل التأكيد على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الجزائر لتحقيقها، لا يمكن أن تتم إلا من خلال عملية التنمية المحلية، والتي إن تحققت أهدافها في المجتمعات المحلية أدت بالضرورة إلى تنمية المجتمع الوطني في مختلف المناطق وعلى كل المستويات.

وبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وجهتها الدولة إلى التنمية المحلية والتي كانت إنجازاتها كبيرة نسبياً خاصة ما تعلق بالهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها عرفت إخفاقات وسلبيات لا تزال تعترض طريق القانونية التنمية الوطنية الشاملة وتمنعها من تحقيق أهدافها على الوجه المقبول، وهي متعددة منها الإدارية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: تم تأكد من صحة هذه الفرضية: فتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، بمعنى تغيير ملامح الاقتصاد الوطني وما يتبع ذلك من تغيير شكل الحياة، لا يمكن تحقيقها بدون مشاركة كافة الأقاليم والمناطق المختلفة في عملية التنمية، حيث لا تستأثر منطقة أو إقليم بثمار النمو والتنمية. فإذا كان النمو الاقتصادي شرطا ضروريا لعملية التنمية، إلا أن التنمية المحلية لأقاليم الدولة ومناطقها المختلفة شرط أساسي لاستدامة عملية التنمية، فالتنمية المحلية بأبعادها المختلفة هي المحرك الذي يمد شريان التغيير لملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني. خاصة في ظل وفرة في المداخيل الخارجية الناتجة، وذلك عبر برامج للاستثمارات العمومية مجسدة في إطار مخططات وطنية للإنعاش الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الأولى: صحيحة: لأن اهم مقومات تجسيد التنمية المحلية هو ما يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة محلية، وذلك بغية تدعيم قدراتها الاقتصادية وخلق بيئة قادرة على توفير فرص العمل وتحسين مستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة. وتشير التجارب الجيدة إلى أن التنمية الاقتصادية المحلية يجب أن تتحقق من خلال تبني مقومات ملائمة لذلك، توفر الفرصة للتركيز على تدعيم الاقتصاد المحلي وتعزيز القدرات المحلية وتأخذ خصوصيات كل منطقة.

الفرضية الفرعية الثانية: صحيحة: ففي واقع تغير مقومات تجسيد التنمية المحلية بالجزائر التي شهدتها في أواخر القرن العشرين والتي انعكست بالتالي على دور الدولة في التنمية، حدث الانتقال من أنظمة يسيطر فيها القطاع العام على عملية التنمية المحلية إلى أنظمة تشارك فيها عدة أطراف في عملية التنمية على المستوى المحلي. وعليه، لا تقع مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المحلي على الحكومة بمفردها، سواء الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وإنما يتطلب الأمر تضافر جهود كافة الفاعلين في المجتمع المحلي. ومن ثم، يلعب كل من القطاع العام والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والسلطات المركزية والمحلية، دوراً في إيجاد حلول للمشاكل التنموية على المستوى المحلي.

الفرضية الفرعية الثالثة: صحيحة: ففي السنوات الأخيرة وتحت تأثير العولمة والتحول إلى اقتصاديات السوق وتغير طبيعة الدولة، وموجات الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطية، وظهور أفكار وممارسات الحكم الرشيد وتمكين المواطنين، وتنامي قوة ونفوذ المجتمع المدني، ازداد التوجه نحو اللامركزية في عملية التنمية المحلية في الجزائر، ذلك أن التنمية الاقتصادية المحلية في جوهرها هي تمكين للمجتمعات المحلية، بحيث تستطيع تحديد أهدافها واحتياجاتها بوضوح، وهي دعم لجهود التنمية الوطنية، وتخفيف للأعباء الملقاة على كاهل الدولة.

الفرضية الفرعية الرابعة: صحيحة: لأن الأسس العامة التي استندت عليها السلطات الجزائرية في عملية التنمية المحلية، مثلت في التدخل الحكومي عن طريق برامج تنموية تميزت بالمخصصات المالية

الضخمة المدعمة من طرف ميزانية الدولة وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج دعم النمو 2005-2009، وبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014، والتي تعتبر أساس التنمية الوطنية الشاملة، لأنها شكلت دعامة أساسية لتحقيق الشروط والظروف السابقة للنمو الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز التوازن الجهوي والقضاء على الفوارق بين الأقاليم، وتوفير المناخ المساعد للاستثمار الوطني والأجنبي واستقطابه من حلال ما تمنحه من وفورات خارجية، ومدخلا رئيسية لتحسين الإطار المعيشي للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم، وأسلوبا فعالا للتنمية البشرية والقضاء على الفقر.

النتائج العامة للبحث:

1-النتائج النظرية: لقد أفضى بحثنا إلى جملة من النتائج النظرية المهمة، نوردها فيما يلي:

-يتميز كل مجتمع بمجموعة مميزة من الظروف والأوضاع المحلية، التي قد تزيد تقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وهذه الظروف هي التي تحدد الميزة النسبية لمنطقة معينة فيما يتعلق بقدرتها على تدعيم الأنشطة الاقتصادية وجذب وتوليد والحفاظ على الاستثمارات.

- إن التنمية المحلية تعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة محلية ما، وذلك هدف تطوير مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة. ويتضح مما سبق أن التنمية المحلية لا تعي إيجاد حلول سريعة ووهمية، وإنما تتطلب الفهم الجيد بإمكانيات المنطقة المحلية، والتعرف على مواطن الضعف وتحديد الفجوات، والتحديات والفرص الخارجية.

-لا تقع مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المحلي على الحكومة بمفردها، سواء الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وإنما يتطلب الأمر تضافر جهود كافة الفاعلين في المجتمع المحلي. ومن ثم يلعب كل من القطاع العام والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والسلطات المركزية والمحلية، دورا في إيجاد حلول لمشاكل التنموية على المستوى المحلى.

- تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية، أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمتين للتنمية المحلية على مستوى الفطر ككل، فهي نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، خصوصا إذا كان هذا المجتمع مترامي الأطراف يتميز بتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد والإمكانات المختلفة.

- إن نجاح سياسات التنمية المحلية يتطلب توفر وسائل مادية وبشرية وتشريعية، بالإضافة إلى المشاركة الشعبية والتخطيط السليم وإدارة محلية تتمتع بالكفاءة والفعالية باعتبارها أهم متدخل في عملية التنمية على المستوى المحلي.

2-النتائج العملية: في إطار الجانب التطبيقي وما يتعلق بأثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية الشاملة، تم التوصل إلى جملة من النتائج والاستنتاجات كما يلي:

- لقد شغلت التنمية المحلية مكانة أساسية ضمن استراتيجية التنمية المحلية في الجزائر، ولقد بذلت بلادنا مجهودات معتبرة في هذا المجال بداية من سنة 1999، نظرا لما تشكله التنمية المحلية من أهمية وركيزة أساسية وأداة فعالة في تجسيد أهداف وأبعاد التنمية الشاملة على أرض الواقع، وإيصال ثمارها إلى كافة المستويات الاجتماعية.

- بالرغم من تطوير الحكومة لقوانينها المتعلقة بالجماعات المحلية، لاسيما مع صدور قانون البلدية 2011 وقانون الولاية 2012، الجديدين، اللذان منحاها المزيد من الصلاحيات للتدخل في المحالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن الواقع العملي يكشف عجز الجماعات المحلية عن تفعيل هذه القوانين خاصة ما تعلق بتطوير مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والعمل على تنويع اقتصاديات المناطق واستغلال ميزانيتها النسبية بما يعزز التكامل بينها، والنهج التشاركي للمواطنين، وعلنية القرارات والجلسات والانفتاح على الجمهور والمؤسسات.

-تعاني معظم الجماعات المحلية في الجزائر (خاصة البلديات) من الاحتلال بين إيراداتها ونفقاتها، الأمر الذي ينعكس في عجز مالي خانق في ميزانيتها، فأغلبية مداخيل الجماعات المحلية توجه لتغطية نفقات التسيير التي تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية البلديات والولايات.

-بالرغم من كل ما تحقق، إلا أن مستويات التنمية التي تخففت في الجزائر كانت أقل من المستوى المأمول والمسطر، الذي كان من الممكن تحقيقه بالنظر إلى حجم الاستثمارات والأموال التي رصدت وصرفت. وبالتركيز على معدلات النمو، نجد أن متوسط معدل النمو المسجل خلال الفترة 2001 – 2014 وصل إلى 3.68%، وهو متوسط نمو ضعيف بالمقارنة بالإمكانيات والموارد التي تتمتع بها الجزائر.

اقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، يمكن تقدم جملة من التوصيات والاقتراحات، التي من شأنها تفعيل تنمية محلية أحسن تستمد كفاءتها من الطاقات الكامنة لكل منطقة من مناطق الوطن، ومن التدخل والدعم الحكومي، وتنعكس نتائجها على واقع التنمية الوطنية الشاملة.

- ضرورة إعادة تحديد دور الدولة وأقسامها عبر التراب الوطني: بمعنى أن تعيد الدولة المركزية من جديد وبطريقة أكثر شفافية توظيف الحقوق التي تختص هي بها الا غيرها، من خلال توسيع نطاق صلاحيات الجماعات المحلية لأقصى حد في دورهم الحازم ليبلغ أقرب موقع تصدر منه تطلعات المواطنين، بالإضافة إلى عملها على تحرير الطاقات اللازمة على مستوى الأقاليم مركزة على شراكة

متينة بين السلطات العمومية وشبكة المنظمات الاقتصادية والاجتماعية مع إشراك الحركة الجمعوية والنخب المحلية، لخلق ديناميكية إقليمية قائمة على مبادئ التنمية الذاتية.

– ترقية نظام جديد للنمو، قائم على الدعم الفعال لجميع المبادرات التي من شأنها تحرير الطاقات الإنتاجية والإبداعية المحلية والوطنية، لاسيما من خلال تقدم دعم شامل لتوسيع مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع ضرورة منح الوالي سلطات وتمكينه من وسائل دفع من شأنها أن تحفز الاستثمارات المنتجة ضمن إقليم اختصاصه، إذ يمكن للوالي أن يكون حاسما فيما يتصل بإنشاء حاضنات المشاريع، وكذا الإشراف على إنشاء المؤسسات ودعمها.

– تعزيز برامج التنمية الريفية المدمجة القائمة، والعمل على تعميمها كأداة حاسمة لتشجيع التنمية في الأقاليم الريفية ذات الطابع الزراعي والرعوي.

– تعزيز الديمقراطية المحلية، الذي يتطلب ظهور ديمقراطية تمثيلية وتشاركية قوية من شأنها تحقيق توازن في التمثيل وتنسيق أمثل بين الإدارة والجماعات المحلية والمجتمع المدني.

– تفعيل الشراكة والتعاون بين مختلف الفاعلين في التنمية المحلية، حتى يتمكنوا من المشاركة على أكمل وجه

– إصلاح وإعادة تقييم المنظومة الجبائية والمالية المحلية، من خلال تفعيل الضرائب الموجودة حاليا واستغلالها بطريقة فعالة، وهذا بإشراك الجماعات المحلية في تحديد وعاء ومعدل الضريبة وكذلك طريقة تحصيلها (كالرسوم العقارية، والرسوم على السكن، وغيرها)، أو من خلال إرساء نظام جبائي لا مركزي يقوم على الفصل القانوني بين الجباية المحلية وجباية الدولة، أي يكون لكل هيئة إدارية سواء كانت الدولة، الولاية، أو البلدية، حرية تحديد وتحصيل الضرائب.

آفاق البحث:

في الأخير، يعتبر هذا البحث محاولة لإظهار لأثر برنامج دعم في تحقيق التنمية المحلية في ظل برامج دعم النمو، ونظرا لأهمية الموضوع وتشعبه وصعوبة الإلمام بكافة جوانبه في دراسة واحدة، يمكن التطرق إلى العديد من الدراسات والبحوث، التي يمكنها تناول الكثير من المحاور التي لم نتمكن من الإحاطة ما، والتي تشكل إثراء لهذه الدراسة وتفتح آفاقا جديدة لمواصلة البحث، ومن أهم هذه المحاور تذكر:

– دور برامج التنمية الوطنية في تطوير الاقتصاد المحلي.

–آليات تفعيل أدوات التنمية المحلية في إطار البرامج التنموية الوطنية.

– رهانات التنمية المحلية في ظل التقسيم الإداري الجديد، ودورها في دعم قدرات الاقتصاد الوطني.

– دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

العربية

1 الكتب:

1- فاتنة الوثار، ووفاء الوثار (2008) الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة، عمان، الأردن.

2- مراد محمد حلمي، مالية الهيئات العامة المحلية، مصر: مطبعة نهضة مصر، 1962.

3- منال طلعت محمود، الموارد البشرية والمجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديثة، مصر، 2003.

4- عبد الله محمد عبد الرحمان، مريم مصطفى، التنمية بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، مصر،1999.

5- احمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية والمفهومات الأساسية ونماذج الممارسة، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2002.

6- جميل حريسات، إدارة التنمية في ظل السياسة اللامنهجية، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، لبنان.

7- حسين صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1999.

8- خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن،1985.

9- خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006.

10- سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة، القاهرة: دار الجلال للطباعة والنشر، 2003.

11- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

12- صلاح العيد، الدراسات النظرية والتطبيقية في التنمية وتحديث المجتمعات الناميةّ، دار المعارف الجامعية، مصر، 1982.

13- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية الدار الجامعية، 2001.

14- عثمان محمد غنيم (2001) التخطيط: أسس ومبادئ عامة عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

15- عدوة محمود، دراسة في علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1986.

16- محمد أحمد محمد داني (2006)، الحكم المحلي: قراءة جديدة، الخرطوم، هيئة التربية للطباعة والنشر.

17- محمد الجوهري (2008)، المدخل إلى علم الاجتماع، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

18- محمد العوض جلال الدين (2003)، إنجاز التنمية المستدامة ومناهضة الفقر، أم درمان، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية.

19- شيهوب مسعود، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.

20- هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية من منظور الخدمة الاجتماعية رؤية واقعة من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000

21- مريم احمد مصطفى، احسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001

2-بحوث ومقالات

1- نبيل بوفليح وآخرون، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

2- مرغاد لخضر، واقع المالية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

3- خلوفي عائشة وآخرون، تقييم آثار الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار، والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 1، يومي 11، 12 مارس 2003.

4- السبتي، وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2004.

5- سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غبر منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007.

6- العيد غربي، دراسة تحليلية لأثر تنمية القطاع الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر،1999-2009، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الوادي، 2011/2010.

7- محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في البلديات، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية المنظم بتاريخ: 01-02 ديسمبر2004، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة

8- مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائري، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2013، جامعة سطيف1، يومي 11، 12 مارس 2013.

9- 9موسى رحماني وسيلة سيتي، مداخلة بعنوان واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، الملتقي الدولي حول تسير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر 2004.

10- ناصري راضية، تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل ماجستير علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009/2008.

11- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011.

12- ياسر عبد طه الشرف ود. وسيم اسماعيل الهابيل، دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع، غزة (دراسة حالة بلدية غزة)،2008.

13- بوعتة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنهوض الاقتصادي خلال الفترة 2001، 2014، جامعة سطيف 1، يومي 11، 12 مارس 2013.

14- بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، 2004/2001 المطبقة بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2005.

15- جمعي عماري، مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل.

16- عبد الحميد بوقصاص، التنمية في المجتمعات المحلية بين الواقع والاهداف، مجلة التواصل، جامعة عنابة، الجزائر، عدد جوان 2000.

3-التشريعيات:

1- المادة رقم (3) من المادة 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969 المتضمن قانون الولاية.

2- قانون 90/08 المؤرخ في 07افريل 1990 المتعلق بالبلدية، من موارد المادة 86.

- تقارير والدوريات:

1- مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009، الجزائر، افريل 2005.

2- معطيات مقدمة من طرف مديرية الإدارة المحلية، مصلحة الميزانية البلديات، ولاية الوادي.

3- مديرية التخطيط التهيئة العمرانية، احصائيات مختلفة لسنة 2015.

4- مديرية تخطيط والتهيئة العمرانية، مجلة الوادي بالأرقام الإصدار 2015.

5- إحصائيات مقدمة من طرف مديرية التربية بالوادي في سنة 2002.

6- مجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول المالية المحلية بالجزائر، لسنة 2001.

ثالثا: مراجع باللغة الأجنبة

1-كتب

1- ABDERAHEMANE Ramili. Les institutions administratives algériennes, 2end *édition société nationale-1 d'édition et de diffusion, 1972, page 117et 118.

2- Boussena Mohamed : Signification du Travail mativation, colloge Euro- Mghribin, Alger 6-7 Novembre 1999.

2-مواقع الانترنات:

1- مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، تمويل المحليات، القاهرة:

2- http://www.Parc egypt.com.

3- عن الموقع الوطني لديوان الوطني للإحصاء .www.ons.dz/03/02/2017

مَنْ جَعَلَ الْحَمْدَ خَاتِمَةَ النِّعَمِ جَعَلَهُ اللَّهُ لَهُ فَاتِحَةَ الْمَزِيدِ

فَالْحَمْدُ للهِ حَمْدًا كَثِيرًا